



تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عن المدة الواقعة بين ٦ آب (أغسطس) ١٩٥٥
و٩ آب (أغسطس) ١٩٥٦

الجمعية العامة
الدورة الحادية عشرة
(الوثيقة رقم ٣ (ج ع/٣١٥٤))

نيويورك، ١٩٥٧

الأمم المتحدة

تقرير

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عن المدة الواقعة بين ٦ آب (أغسطس) ١٩٥٥

و ٩ آب (أغسطس) ١٩٥٦



الجمعية العامة

الدورة الحادية عشر

(الوثيقة رقم ٣ (ج ع / ٣١٥٤))

نيويورك ، ١٩٥٧

الفهرست

صفحة

| | |
|---|---------------|
| ٥ | ايضاح |
| ٦ | المقدمة |

الفصل الاول

المسائل التأسيسية والتنظيمية

| | |
|----|---|
| ١ | الفرع الاول - اعضاء المجلس ودوراته وموظفوه |
| ٢ | الفرع الثاني - هيئات المجلس الفرعية |
| ٢ | ألف - لجان المجلس |
| ٣ | باء - اللجان الفنية واللجنة الفرعية الفنية |
| ٥ | جيم - اللجان الاقتصادية الاقليمية |
| ٦ | دال - مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة |
| ٧ | الفرع الثالث - المجلس المركزى الدائم للافيون وهيئة الاشراف على المخدرات |
| ٧ | الفرع الرابع - البرنامج الاساسي لسنة ١٩٥٦ |
| | الفرع الخامس - مسألة اعادة انشاء لجنة الشؤون الاقتصادية والاستخدام |
| ٨ | والانماء |
| ٩ | الفرع السادس - مسألة تمثيل الصين في المجلس وفي هيئاته الفرعية |
| | الفرع السابع - مسألة قبول الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة في عضوية |
| ٩ | اللجان الاقتصادية الاقليمية |
| ٩ | اللجنة الاقتصادية لاوروبا |
| ١٠ | اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى |
| | الفرع الثامن - مسألة حق وصول ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات المركز |
| ١١ | الاستشارى الى المقرر العام |
| ١١ | الفرع التاسع - برنامج المؤتمرات لسنة ١٩٥٧ |

الفصل الثاني

الموضع الاقتصادي العالمي

- الفرع الاول - دراسة عامة للموضع الاقتصادي العالمي ١٢
- تقارير عن الوضع الاقتصادي العالمي ١٥
- المناقشات في المجلس ٣١
- قرارات المجلس ٣٥
- الفرع الثاني - المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية والمدفوعات ٣٥
- الاتجاهات والمشاكل الحالية في التجارة الدولية والمدفوعات ٣٥
- التدابير اللازمة لتنمية التعاون التجاري ٣٦
- السياسات التجارية الانتاجية ٣٧
- التجارة الدولية بالسلع الاساسية ٣٨
- تقرير صندوق النقد الدولي ٤٥
- مرفق - البيانات التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية ٤٣

الفصل الثالث

الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة

ألف

- الفرع الاول - تمويل الانماء الاقتصادي ٤٥
- صندوق الأمم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادي ٤٦
- الانسياب الدولي لرؤوس الاموال الخاصة ٥١
- المشاكل الضريبية الدولية ٥٥
- التقرير السنوي للبنك الدولي للانشاء والتعمير ٥٨
- الفرع الثاني - التصنيع والقدرة الانتاجية ٦٥
- الفرع الثالث - الطاقة والموارد ٦٦
- الطاقة الذرية بوصفها من عوامل الانماء الاقتصادي ٦٦
- مصادر جديدة للطاقة ، باستثناء الذرة ، بوصفها من عوامل الانماء الاقتصادي ٦٩

- ٧٠ تنمية موارد المياه
- ٧٣ حفظ الموارد غير الزراعية واستغلالها
- ٧٥ الفرع الرابع - التعاون الدولي في رسم الخرائط

بـ

- ٧٧ الفرع الخامس - برنامج الامم المتحدة للمساعدة الفنية
- ٧٩ الفرع السادس - البرنامج الموسع للمساعدة الفنية
- ٨١ الاعمال التي تمت بموجب البرنامج عام ١٩٥٥
- ٨١ تقويم الاعمال التي تمت بموجب البرنامج
- ٨٢ المسائل التأسيسية والتنظيمية
- ٨٤ نظرة الى الامام
- ٨٥ مرفق - البيانات التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية

الفصل الرابع

النشاط الاقتصادي الاقليمي

- ٨٩ الفرع الاول - اللجنة الاقتصادية لاوروپا
- علاقات اللجنة مع الوكالات المتخصصة ومع غيرها من المنظمات
- ٨٩ المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية
- ٩٠ علاقات اللجنة مع سلطات الاشراف الحليفة في المانيا
- ٩٠ اوجه النشاط الرئيسية
- ٩٨ الفرع الثاني - اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى
- علاقات اللجنة مع الوكالات المتخصصة ومع غيرها من المنظمات
- ٩٨ المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية
- ٩٩ اوجه النشاط الرئيسية
- ١٠٨ الفرع الثالث - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
- علاقات اللجنة مع الوكالات المتخصصة ومع غيرها من المنظمات
- ١٠٨ المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية
- ١٠٨ اوجه النشاط الرئيسية

- الفرع الرابع - المناقشات في المجلس ١١٥
- مرفق - البيانات التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية * * * * * ١٢٢

الفصل الخامس

بعض المسائل الاقتصادية الاخرى

- الفرع الاول - تكوين احتياطي عالمي من الاغذية ١٢٣
- الفرع الثاني - شؤون النقل والمواصلات ١٢٧
- اتفاقية المرور لسنة ١٩٤٩ ١٢٨
- الفرع الثالث - المسائل الاحصائية ١٢٩
- احصاءات التجارة الخارجية ١٢٩
- احصاءات اسعار الجملة ١٣١
- الاحصاءات الصناعية ١٣١
- احصاءات التوزيع ١٣١
- قياس مستويات المعيشة ١٣٢
- برنامج تعداد سكان العالم لسنة ١٩٦٠ ١٣٢
- الحسابات القومية ١٣٣
- تحسين الاحصاءات القومية ١٣٤
- المشاورات الاقليمية ١٣٥
- برنامج اعمال لجنة الاحصاء ١٣٥
- الفرع الرابع - الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها ١٣٦
- الفرع الخامس - اغاثة كوريا وانشائها ١٣٧
- مرفق - التصريحات التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية ١٣٨

الفصل السادس

المسائل الاجتماعية

- الفرع الاول - برنامج تنسيق النشاط العملي للامم المتحدة والوكالات المتخصصة
في الميدان الاجتماعي ١٤٠

- الفرع الثاني - مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ١٤٤
 اهداف البرامج ١٤٦
 المستفيدون من المساعدات ١٥٥
 مقدار الاعتمادات ١٥٥
 الوضع المالي ١٥١
 يوم الطفولة العالمي ١٥٥
 التعاون مع المنظمات غير الحكومية ١٥٥
 الفرع الثالث - مؤتمر الامم المتحدة لشؤون النفقة ١٥٦
 الفرع الرابع - تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ١٥٧
 الفرع الخامس - الرقابة الدولية على المخدرات ١٥٩
 تنفيذ المعاهدات والرقابة الدولية على المخدرات ١٦٥
 التغييرات الحاصلة في مدى الرقابة الدولية ١٦٢
 الاتجار غير المشروع ١٦٤
 مشروع الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ١٦٦
 اللافيون والمستحضرات الافيونية ١٦٧
 القنب ١٧٥
 ورق الكوكا ١٧٥
 المخدرات المركبة ١٧١
 الامفيتامينات ١٧١
 اساءة استعمال المخدرات (ادمان المخدرات) ١٧٢
 المساعدة الفنية في ميدان الرقابة على المخدرات ١٧٢

الفصل السابع

حقوق الانسان

ألف

- الفرع الاول - التقارير الدورية عن حقوق الانسان والدراسات الخاصة ببعض الحقوق او بمجموعات الحقوق المعينة ١٧٥
 الفرع الثاني - الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ١٧٨
 الفرع الثالث - منع التمييز وحماية الاقليات ١٨٥

- الفرع الرابع - الكتاب السنوى عن حقوق الانسان ١٨١
- الفرع الخامس - الاحتفال بالذكرى العاشرة للاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٨٢
- الفرع السادس - الشكاوى الخاصة بانتهاك الحقوق النقابية ١٨٣
- الفرع السابع - الرق ١٨٣
- الفرع الثامن - السخرة ١٨٤

بـ

- الفرع التاسع - وضع المرأة ١٨٦
- حقوق المرأة السياسية ١٨٧
- فرص التعليم المتاحة للمرأة ١٨٧
- تساوى الاجر بالنسبة الى العمل الواحد ١٨٨
- الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ١٨٨
- جنسية المرأة المتزوجة ١٩٠
- مركز المرأة في القانون الخاص ١٩٠
- برامج المساعدة الفنية فيما يتعلق بمركز المرأة ١٩١
- برنامج الاعمال القادمة ١٩١

ايضاح

ان جميع وثائق الامم المتحدة تحمل رموزا مؤلفة من حروف وارقام * وبدل استعمال هذه الرموز في اية وثيقة على انها صادرة عن الامم المتحدة * وفيما يلي بيان بالرموز التي تحملها الوثائق الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه *

| | |
|---|-----------------------|
| الجمعية العامة | ج ع / - |
| المجلس الاقتصادي والاجتماعي | م أ / - |
| اللجنة الاقتصادية | م أ / ل أ ق ٦ / - |
| اللجنة الاجتماعية | م أ / ل أ ج ٧ / - |
| لجنة التنسيق | م أ / ل أ ت ٢٤ / - |
| لجنة المجلس المختصة بالمنظمات غير الحكومية | م أ / ل أ م غ ح ٢ / - |
| اللجنة المؤقتة المختصة ببرنامج المؤتمرات | م أ / ل أ ب م ٤ / - |
| لجنة المساعدة الفنية | م أ / ل أ م ف / - |
| اللجنة الاجتماعية | م أ / ل أ ج ٥ / - |
| لجنة الاحصاء | م أ / ل أ ح ٣ / - |
| المجلس التنفيذي لليونسيف | م أ / م ت و / - |
| لجنة السكان | م أ / ل أ س ٩ / - |
| المجلس المركزى الدائم للافيون | م أ / م م د أ / - |
| خلاصة التقارير السنوية للحكومات لسنة ١٩٥٣ | م أ / خ ت س ح ١٩٥٣ |
| الخلاصة السنوية للقوانين واللائحة المتعلقة بمراقبة المخدرات | م أ / خ س ق م ١٩٥٣ |
| هيئة الاشراف على المخدرات | م أ / ه ش م / - |
| شكل التقارير السنوية الواجب على الحكومات اتباعه | م أ / ش ت ح ١٩٥٥ |
| لجنة المخدرات | م أ / ل أ م ٧ / - |
| لجنة حقوق الانسان | م أ / ل أ ح ٤ / - |

| | |
|---|----------------------------|
| المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات | م أ أ ل م م أ / - |
| والاتفاقات الخاصة بالمخدرات | |
| اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات | م أ أ ل ح أ ٢ / - |
| مؤتمر المنظمات غير الحكومية المهتمة | م أ أ م غ ح ت ١ / - |
| بإزالة التحامل والتمييز | |
| مؤتمر المفوضين الخاص بمركز اللاجئين | ج ع م م ع ج ٢ / - |
| والاشخاص عديمي الجنسية | |
| مؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشأن | م أ أ م ع ج ١٧ / - |
| الاشخاص عديمي الجنسية | |
| اللجنة الخاصة بمركز المرأة | م أ أ ل م م ٦ / - |
| محاضر موجزة | م أ أ م م - |
| محدودة التوزيع | م أ أ م ت - |
| اللجنة التنفيذية لصندوق الامم المتحدة | م أ أ ل ت ص أ م ٧٩ / - |
| لجنة تحرير اتفاقية اضافية عن الرق والعبودية | م أ أ ل ت أ ر ع ٤٣ / - |
| أمانة مكتب الشؤون الاقتصادية | أ ع / م ش أ ق - |
| لجنة الضرائب | م أ أ ل ض ٨ / - |
| مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي لرسم الخرائط | م أ أ م أ ر خ أ ش أ ١٨ / - |
| الخاص بآسيا والشرق الاقصى | |
| لجنة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات | م أ أ ل أ و م / - |
| لجنة الطاقة الكهربائية التابعة للجنة | م أ أ ل أ ل أ ل ط ك / - |
| الاقتصادية لأوروبا | |
| اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى | م أ أ ل أ ش أ / - |
| لجنة الصناعة والتجارة التابعة للجنة | م أ أ ل أ ش أ ل ص ت / - |
| الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى | |

وبلاحظ ان الفقرات غير متسلسلة في هذا التقرير * وسبب ذلك ان الترجمة مقتصرة
على فصول واجزاء مختارة من التقرير المذكور *

المقدمة

(أولاً)

أتشرف بتقديم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الى الجمعية العامة ، وهو يتناول الفترة الواقعة بين ٦ آب (أغسطس) ١٩٥٥ و ٩ آب (أغسطس) ١٩٥٦ . وقد أتيح للمجلس اثناء هذه السنة التي حلت فيها الذكرى العاشرة لتأسيسه أن يستعرض بعض التطورات الكبرى التي حصلت في مجال نشاطه خلال السنوات العشر الماضية كما أتيح له أن يقدر قيمة التقدم الذي تحقق وأن يدرس المسائل التي لم تحل بعد وأن ينتفع بخبرته في بحث برامج الأعمال التي ينتوى القيام بها في السنوات المقبلة .

وقد وجه المجلس اهتمامه الى التقدم الاقتصادي فضلا عن المشاكل الاقتصادية الكبرى في السنوات العشر التي أعقبت الحرب . وقد كان التقدم كبيرا على ما يتبين من « الدراسة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٥ » وما أكدّه الأمين العام في كلمته الافتتاحية ، بيد أن كثيرا من المشاكل بقيت على خطورتها السابقة . ومما يدعو الى السرور أن نلاحظ التقدم الباهرة الذي تم من حيث الانتاج العالمي والتجارة العالمية والتشغيل ومستويات القدرة الانتاجية والدخل والاستهلاك والاستثمار . غير أنه مما يدعو الى الاسف الا ينتفع بذلك الجانب الكبير من الانتاج نتيجة لانقسام العالم على نفسه . وهناك استياء عام من أن حصة البلدان المتخلفة اقتصاديا من النمو الاقتصادي العالمي لم تكن اكبر مما هي عليه ، رغم أنه قد أرسى في كثير من هذه البلدان الأساس لتحقيق نمو أسرع مما مضى . ومع أنه قد تم التغلب على المشاكل الخطيرة المتصلة باختلال التوازن الداخلي والخارجي — من تضخم حاد واختلال خطير في توازن المدفوعات الدولية — وهي المشاكل التي برزت بوضوح في أوائل سني ما بعد الحرب ، غير أن بعض الأشكال الخفيفة من هذه المشاكل مازال قائما . وبينما نجد أن موارد البلدان المتقدمة استقرت الى درجة لم يحلم قبل الحرب ببلوغها ، نجد أن موارد البلدان المتخلفة ما زالت تعاني من عدم الاستقرار الفادح في سوق السلع الأساسية .

ومع ذلك فاني اميل الى الظن أنه حتى في تلك المناطق التي كان ظهور التقدم فيها على أقله تحقق تقدم كبير غير منظور . لكن ينبغي الا يقاس التقدم بالمقاييس المادية والاحصائية وحدها . فقد حصل التقدم ايضا في ميدان آخر هو الميـدان

الاجتماعي ، وهو غير محسوس الى الدرجة نفسها الا أنه لا يقل عن الأول في دلالته ، حيث أخذت الدول تعتاد المعيشة سوية تحت ظل التفاهم المتبادل بوصفها أعضاء في المجتمع العالمي . فالأمم جميعها مضطرة اليوم الى إيمان النظر في مصالحها من زاوية اوسع من زاوية المصالح القومية المحض ، وهو أمر يعد ولا شك من أهم الخطوات التي خطتها الأمم المتحدة سوية في طريق عالم افضل .

وكان بين أهم المسائل التي بحثها المجلس هذا العام مسألة التأثير الضار الذي تحدثه التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية الأولية بالإضافة الى الحاجة الى العمل القومي والدولي لتحقيق بعض الاستقرار في أسعار هذه السلع . وأبرز المجلس بوجه خاص الترابط بين مشاكل السلع الأساسية وبين الظروف الاقتصادية العامة . ولفت النظر الى أهمية الأثر الذي يمكن ان تتركه السياسات التجارية والانتاجية التي يتبعها كل قطر من الاقطار في الاقطار الاخرى ولاسيما في الانماء الاقتصادي فـي الاقطار المتخلفة .

وقلق المجلس للهوة المتسعة بين مستوى المعيشة في الاقطار المتقدمة وبينه في الاقطار المتخلفة ، الامر الذي دعاه الى توجيه عناية ، ربما كانت اكبر من اى وقت مضى ، الى المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية والتصنيع والى مسائل تمويل الانماء الاقتصادي . وأيد المجلس برجه عام برنامج الأعمال الذي وضعه الامم العام في ميدان التصنيع والقدرة الانتاجية ، كما انه بحث المستلزمات المالية لهذا البرنامج والترتيبات الادارية التي يجب اتخاذها .

واتخذ المجلس خطوة هامة أخرى قد يكون لها آثارها البعيدة المدى ، وهي قراره ان يشرع في برنامج طويل الأمد لاعداد الدراسات عن الموارد والحاجات . وهذا ميدان تستطيع الأمم المتحدة ان تساهم فيه مساهمة قيمة .

وكذلك بحث المجلس أثناء العام مشاكل تنمية أحواض الأنهار ومشاكل الطاقة الذرية ومصادر مستحدثة لتوليد الطاقة واتخذ بعض التدابير بشأنها .

وناقش المجلس مسألة تمويل الانماء الاقتصادي فتناول المشكلة من زاوية واسعة ودرس معظم الطرق الرئيسية لمعالجة الموضوع . فنظر في طريقة التمويل بزيادة انسياب رؤوس الاموال الخاصة او وضع نظام متعدد الاطراف للمعونة المالية تديره هيئة دولية ، وان كان القرار الذي اتخذه المجلس في هذا الموضوع لا يبلغ الحد الذي تمناه الكثيرون ،

فقد يعود بعض السبب في ذلك الى الشعور بأنه لا يمكن اتخاذ أية تدابير جديدة قبل أن تبين الحكومات آراءها في ذلك بشكل أدق وأوضح . • غير أن ما ابلغ الى المجلس من انشاء مؤسسة مالية دولية يعتبر عملاً هاماً في هذا الميدان .

وشهد العام ايضاً تركيز أعمال لجنة المساعدة الفنية ، وهي توجه الآن البرنامج الموسع للمساعدة الفنية توجيهها لتزايد فعاليته يوماً بعد يوم . • وتعرضت اللجنة لتلك المشكلة الدقيقة الشائكة ، وهي مشكلة قابلية تحويل العملة ، بل وأهم من ذلك واجهت مسألة استخدام المساهمات المقدمة لتعزيز البرنامج . • وقد اتخذ المجلس قراراً يؤمل منه أن يؤدي الى حفظ صفة تعدد الاطراف المساهمين في البرنامج ويؤمن الانتفاع بكافة المساهمات المدفوعة بالعملات المختلفة في الوقت الحاضر . • وخصص المجلس بعض الوقت لتقويم خبرته السابقة والنظر في التقرير الذي أعده مجلس المساعدة الفنية بعنوان « نظرة الى الامام » .

والتفت المجلس الى المسائل الاجتماعية فنظر في تقرير وضعه الامين العام عن التقدم الذي أحرزته الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في تنفيذ برنامج الخطوات العملية في هذا الميدان ، وهو برنامج انشاء المجلس في عام ١٩٥٣ . • وقد بين أعضاء المجلس أن تقدماً كبيراً قد تحقق في تنفيذ بعض اغراض البرنامج كالقضاء على الامراض المتفشية ، وكنشر التعليم الالزامي والمجاني مثلاً ، إذ ادرجت معظم الاقطار هذا المبدأ في تشريعاتها ، ولكن بعض المصاعب ذات الصلة المالية والاجتماعية قد أخرت تنفيذ بعض تلك الاغراض تنفيذاً عملياً . • ولاحظ المجلس السرعة التي تنمو بها البرامج القومية لانهاض المجتمعات المحلية ، وقد اشتركت في بعضها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، فسلم بأنها تمثل طريقة مثمرة للعمل الاجتماعي ينبغي للمؤسسات الدولية أن تشترك في اتباعها . • وقد اتخذ المجلس بالاجماع قراراً يدعو فيه الاممين العام الى أن يقدم للمجلس في دورته العشرين برنامجاً طويلاً الأمد للعمل في ميدان انهاض المجتمعات المحلية . • وسيناقش المجلس في العام القادم بمزيد من الاستفاضة ، بعض المسائل الأخرى كمسألة الانتقال من الحياة الريفية الى الحياة المدنية وتوازن العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تصميم برامج الانماء القومي .

وتعلم الجمعية العامة أن لجنة حقوق الانسان شرعت هذا العام في برنامج جديد تقضى أولى بنوده بانشاء خدمات استشارية في ميدان حقوق الانسان . • وهذا البرنامج الجديد ، وإن كان ذا صفة تجريبية ، إلا أنه يشكل خطوة هامة

الى الأمام • وهو في أساسه برنامج عملي • وستنهمك اللجنة من الآن فصاعداً في دراسة التطورات الفعلية في ميدان حقوق الإنسان وما يسن من تشريعات جديدة وما يصدر من أنظمة إدارية وقرارات قضائية يراد بها زيادة كفاءة هذه الحقوق • ثم أن اللجنة ستقوم بدراسات مستفيضة عن تطور الحقوق أو مجموعات من الحقوق المعينة وتطبيقها في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة •

والجمعية العامة هي التي ستنظر في تقرير مندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين • وقد بحث المجلس مشكلة اللاجئين في ظروف اليمية نتيجة لوفاة الدكتور فان هوفين جود هارت وفاة في غير أوانها • وحث القرار الذي اتخذته المجلس كافة الحكومات أن تبذل كل ما في وسعها لدعم الأعمال الرامية إلى مساعدة اللاجئين والقيام بها بنفس الروح التي كان يقوم بها المندوب السامي المأسوف عليه •

وربما كانت أهم المهمات الدائمة الملقة على عاتق لجنة المخدرات هي مهمة دراسة الحالة الناشئة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات مرة كل عام ، واتخاذ ما يلزم لتطبيق التدابير التي يقصد بها مكافحة هذا الاتجار تطبيقاً فعالاً على الصعيدين القومي والدولي • وقد درست اللجنة الحالة هذه السنة دراسة فريدة في دقتها ، هذا وإن عدم اتخاذ قرار في هذا الموضوع لا يعني أبداً تناقص اهتمام الحكومات به • وتشمل القرارات الخاصة بالمخدرات قرارين عن المساعدة الفنية • واحد هذين القرارين يعتبر بمثابة بدء العمل على نطاق عام لتطبيق الأساليب الفنية ، التي ثبت نفعها في معالجة المشاكل الاجتماعية الأخرى ، على هذه المشكلة العويصة بصفة خاصة • وهذه الأساليب الفنية لا تتنافى بحال من الأحوال والأساليب القديمة المنصوص عليها في اتفاقيات المخدرات ، بل يجب بالأحرى أن تكملها وتعززها • أما القرار الآخر الذي يتعلق بوجه خاص بإيران فإنه يعرب عن شعور المجلس بشجاعة حكومة تلك البلاد وبعد نظرها بانتهاجها سياستها الجديدة في حظر زراعة خشخاش الأفيون وكذلك عن رغبة المجلس في مؤازرة هذه الخطوة وتأييدها بالمساعدات الفنية التي تستطيع تقديمها المؤسسات الدولية •

وقد استمرت الوكالات المتخصصة على معاونته المجلس • وفي العام الماضي لم يناقش المجلس بصفة مستقلة تقارير الوكالات المختلفة وغيرها من التقارير ، كتنقيب لجنة التنسيق الإدارية مثلاً ، بل اتخذ عوضاً عن ذلك إجراء جديداً • فاستعرض

بشكل عام أوجه نشاط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وما تضطلع به من برامج اقتصادية واجتماعية وبرامج خاصة بحقوق الانسان ، من حيث تطويرها وتنسيقها ، واعتبرها جميعا وحدة متكاملة • وقد استطاع هذا العام ان ينتفع انتفاعا عظيما بتلك الخبرة التي جعلها أساسا للبناء عليها • فتناول المشكلة من ناحية تنسيق الاعمال على الصعيد القومي كما تناولها من ناحية ما ينبغي ان تتخذه مختلف الهيئات المسؤولة امام المجلس من خطوات جديدة لتركيز جهودها ومواردها • ومن المقرر ان تجتمع لجنة التنسيق قبل افتتاح الدورة الرابعة والعشرين بأسبوع واحد كي تنظر في الملاحظات التي طلب من الأمين العام تقديمها عن برنامج اعمال المجلس والمستلزمات المالية لوجوه نشاطه بالاضافة الى النظر في البيانات التي تقدمها الوكالات المتخصصة واللجان الفنية والاقليمية حول زيادة تركيز وجوه نشاطها •

ولم أذكر فيما سبق الاعداد من الموضوعات الكثيرة التي نظر المجلس فيها هذا العام • ويجد القارئ بيانا أوفى باعمال المجلس في متن التقرير الذي يلي هذه المقدمة •

(ثانيا)

ان هذا التقرير يشابه التقارير السابقة التي قدمها المجلس الى الجمعية العامة شكلا وطابعا (١) • وهو يتألف من هذا المجلد ومن المجلدات المطبوعة التي تضم قرارات الدورة العشرين المستأنفة والدورة الحادية والعشرين والدورة الثانية والعشرين (الجزء الاول منها) (٢) • والإقراء يحال فيه الى موجز محاضر المجلس ولجانه ، وهي توزع على كافة أعضاء الأمم المتحدة • كما انه ذكر في المرفق الوارد في آخر كل فصل من فصوله ما يتعلق بذلك الفصل من البيانات الشفهية والتحريرية للمنظمات غير الحكومية •

(١) أنظر م أ / م ت ٧٢٥ و م أ / م م ٩٥١ •

(٢) المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العشرون المستأنفة ، الملحق رقم ٤ (أ) ، والدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ١ ، والدورة الثانية والعشرون الملحق رقم ١ •

ويحتوى هذا المجلد على أحد عشر فصلا ، والمقصود بكل فصل منها ان يحال
بكامله ، اذا ما أوصت اللجنة العامة للجمعية العامة بذلك ، الى احدى اللجان
الرئيسية للجمعية العامة أو الى أية جلسة مشتركة تقرر الجمعية العامة عقدها •

والفصل الأول يتناول المسائل التأسيسية والتنظيمية •

ويتناول الفصل الثاني دراسة الحالة الاقتصادية في العالم وشؤون التجارة
الدولية والمدفوعات •

أما الفصل الثالث فهو مخصص للانماء الاقتصادي في البلدان المتخلفة اقتصاديا ،
وقد وضع استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٦ (دورة ٤) ، وهو القرار الذى
أوصت فيه الجمعية العامة المجلس أن يفرّد في تقريره السنوى فصلا خاصا يبحث
التدابير المتخذة لتشجيع الانماء الاقتصادي • وقد قسم هذا الفصل الى بابين :
الباب (الف) ويتناول مشاكل تمويل الانماء الاقتصادي والتصنيع والقدرة الانتاجية
كما يتناول الطاقة والموارد ، ويتناول الباب (باء) المساعدة الفنية ، وهو يبحث
كلا من برنامجي الامم المتحدة في هذا الخصوص ، العادى منها والموسع •

ويبحث الفصل الرابع وجوه النشاط الاقتصادي الاقليمي ، ويدخل في ذلك
نشاط اللجان الاقتصادية الاقليمية في الانماء الاقتصادي •

ويتناول الفصل الخامس المسائل الاقتصادية التي لم تبحث في الفصل الثاني والفصل
الثالث والفصل الرابع ، كما أنه يحتوى على فرع يتعلق باغاثة كوريا وانهاشها •

• ويتناول الفصل السادس المسائل الاجتماعية •

• ويبحث الفصل السابع مسائل حقوق الانسان •

• ويعني الفصل الثامن بالمسائل الخاصة •

والفصل التاسع مخصص في المرتبة الاولى لدراسة عامة تتناول أوجه نشاط الامم
المتحدة ووكالاتها المتخصصة وما تقوم به من برامج اقتصادية واجتماعية وبرامج خاصة
بحقوق الانسان ، من حيث تطورها وتنسيقها ، باعتبارها جميعا وحدة متكاملة •
أما المعلومات الخاصة بالاعمال الجوهرية التي قامت بها الوكالات المتخصصة فيمما
يتعلق بالموضوعات التي نظر فيها المجلس فقد أدرجت في فصول أخرى بالعناوين
التي تحمل اسماءها •

• ويبحث الفصل العاشر المنظمات غير الحكومية •

ويبين الفصل الحادي عشر المستلزمات المالية لما قام به المجلس من أعمال ويشير إلى الإجراءات التي اتبعت في النظر في هذه المستلزمات • ومن الجائز ألا تتفق تقديرات الموازنة لأعمال المجلس ، على الوجه الذي قدمت فيه إلى الجمعية العامة والتقديرات ، كما وردت في هذا الفصل ، بكل تفاصيلها ، مع العلم أن هذه الأخيرة وضعت لكل بند على حدة ، ويمكن تعديلها • وستعمل الجمعية العامة في هذا الصدد ، كما جرت العادة ، بناءً على التقديرات الإضافية أو المعدلة التي يقدمها الأمين العام •

وهكذا نجد أن الفصل الثاني والفصل الثالث والفصل الرابع والفصل الخامس تبحث الأمور الداخلة في اختصاص اللجنة الثانية ، وأن الفصلين السادس والسابع يبحثان الأمور الداخلة في اختصاص اللجنة الثالثة ، وأن الفصل الحادي عشر يبحث الأمور الداخلة في اختصاص اللجنة الخامسة ، بينما يبحث الفصل الأول والفصل الثامن والفصل التاسع والفصل العاشر أمور من الأنسب أن تنظر فيها الجمعية العامة في دورة شاملة •

وهناك عدد من المسائل الواردة في التقرير يؤلف في الوقت نفسه بنوداً مستقلة في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة • وقد أشير إلى هذه البنود بنجوم في جدول المحتويات كما أشير إليها في الهوامش في متن التقرير • وكذلك أشير في متن التقرير نفسه وفي هوامشه إلى الأمور الأخرى المحالة إلى الجمعية العامة للنظر فيها أو التي يطلب إلى الجمعية العامة اتخاذ إجراء ما بشأنها •

ويحتوى التقرير على تذييلات تظم جدول أعمال دورات المجلس بالإضافة إلى بيان بأعضائه وأعضاء هيئاته الفرعية ومواعيد اجتماعاته واجتماعاتها •

وقد كان في روح التفاهم والتعاون التي أبدتها أعضاء المجلس ما يسر لي مهمتي كرئيس للمجلس ، واني أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري العميق لهم ، وبوجه خاص لنواب رؤساء اللجان ولرؤسائها وللامانة العامة •

(توقيع)

هانس انجن

رئيس

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

جنيف

آب (أغسطس) ١٩٥٦ •

الفصل الاول

المسائل التأسيسية والتنظيمية

الفرع الاول - اعضاء المجلس ودوراته وموظفوه

- (١) انتخبت الجمعية العامة في دورتها العاشرة^(١) الدول الست التالية وهي :
- اندونيسيا والبرازيل وكندا والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا واليونان ، وذلك لتحل محل الدول الاعضاء الست التالية التي انتهت مدة عضويتها في المجلس لاقتصادى والاجتماعي ، وهي : استراليا وتركيا وفنزويلا والهند والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا .
- وبذلك اصبحت الدول الاعضاء في المجلس لعام ١٩٥٦ هي الدول الآتية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية* والارجنتين والاكوادور* واندونيسيا والباكستان* والبرازيل وتشيكوسلوفاكيا* والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا وكندا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية* والنرويج* وهولندا والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا واليونان .

- (٢) عقد المجلس دورته العشرين المستأنفة في نيويورك من ٥ الى ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ . كذلك عقد المجلس دورته الحادية والعشرين في نيويورك من ١٢ نيسان (ابريل) الى ٤ ايار (مايو) ١٩٥٦ . اما دورته الثانية والعشرون فقد عقدتها في جنيف من ٩ تموز (يوليو) الى ٩ آب (اغسطس) ١٩٥٦ . ويجد القارئ في التذييل رقم ٢ معلومات عن عدد الجلسات الشاملة وجلسات اللجان التي عقدت خلال هذه الدورات .

- (٣) انتخب المجلس في الجلسة الاولى من جلسات الدورة الحادية والعشرين^(٢) السيد هانس انجن (النرويج) رئيسا والسيد خوسيه فيسنتي تروخيللو (الاكوادور) نائبا اولاً للرئيس والسيد سيد حسن (الباكستان) نائبا ثانياً له وذلك لسنة ١٩٥٦ .

* دول اعضاء تنتهي مدة عضويتها في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ .

(١) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الجلسات الشاملة ، الجلسات

رقم ٥٣٥ و ٥٣٦ .

(٢) م ١١/م ٩٠٠ .

الفرع الثاني - هيئات المجلس الفرعية

ألف - لجان المجلس

(٤) ان اللجان التسع الآتية التي انشأها المجلس هي تلك اللجان التي تتألف من ممثلي الحكومات والتي عقدت جلساتها في الفترة المستعرضة^(١)، وهي لا تشمل لجان الامانة العامة وهيئاتها ولا لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ولا مجلس المساعدة الفنية ولجان الخبراء التابعة له • وفي التذييل رقم ٢ بيان باعضاء اللجان المذكورة في هذا الفرع وتواريخ عقد جلساتها •

- » ١ « اللجنة الاقتصادية • وهي لجنة شاملة تؤلف في كل دورة •
الرئيس : السيد س • حسن (الباكستان) ، نائب الرئيس الثاني للمجلس •
» ٢ « اللجنة الاجتماعية • وهي لجنة شاملة تؤلف في كل دورة •
الرئيس : السيد خوسيه فينستي تروخيللو (الاكوادور) ، نائب الرئيس
الاول للمجلس •

- » ٣ « لجنة التنسيق • لجنة شاملة تؤلف في كل دورة •
الرئيس : السيد جي • اف • دافيدسن (كندا)^(٢) •
» ٤ « لجنة المساعدة الفنية • لجنة شاملة دائمة انشأها المجلس بقراره رقم ٢٢٢
(دورة ٩) •

- الرئيس لسنة ١٩٥٥ : السيد س • حسن (الباكستان) ،
الرئيس لسنة ١٩٥٦ : السيد جي • بي • بانير (هولندا)^(٣) •
» ٥ « الفريق العامل التابع للجنة المساعدة الفنية • انشأته لجنة المساعدة الفنية
بقرارها الصادر بتاريخ ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٤^(٤)، وهو مؤلف من احد عشر
عضوا من اعضاء اللجنة •
الرئيس : السيد س • حسن (الباكستان) •

-
- (١) ان اللجان التي انشئت حديثا ولم تجتمع حتى الآن يرد بيانها في فروع هذا التقرير التي تتناول الامور الاساسية التي تهتم هذه اللجان •
(٢) انتخب في الجلسة التاسعة والثلاثين بعد المائة من جلسات اللجنة • راجع الوثيقة م ١١/٢٤ / م ١٣٩٠ •
(٣) انتخب الاول في الجلسة الثلاثين والثاني في الجلسة السابعة والتسعين من جلسات المجلس • راجع الوثيقة م ١١/١١ / م ٨٠ و ٩٧ •
(٤) راجع المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ، البند رقم ٨ من جدول الاعمال ، الوثيقة م ١١/٢٦٣٧ ، الفقرة ٢٠ •

٦ » لجنة المجلس المختصة بالمنظمات غير الحكومية * وهي لجنة دائمة تتألف من سبعة أعضاء من أعضاء المجلس ينتخبون كل عام بموجب المادة ٨٢ (معدلة) من النظام الداخلي *
الرئيس : السيد بارتيليمي ايبينا (فرنسا) (١) *

٧ » اللجنة المؤقتة المختصة ببرامج المؤتمرات * وهي لجنة دائمة انشأها المجلس بقراره رقم ١٠١ (دورة ٥) (٢) وتتألف من خمسة أعضاء من أعضاء المجلس *
الرئيس : السيد مرفن براون (المملكة المتحدة) (٣) *

٨ » اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للاجئين (الاونريف) * انشأها المجلس بقراره رقم ٥٦٥ (دورة ١٩) وتتألف من عشرين دولة من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة *
الرئيس : السيد سي * إل * باتين (هولندا) (٤) *

٩ » لجنة وضع اتفاقية اضافية عن الرق والعبودية * وهي لجنة خاصة انشأها المجلس بقراره رقم ٥٦٤ (دورة ١٩) ، وتتألف من عشر دول من الدول الأعضاء *
الرئيس : السيد تريفت ويكمان كنس (استراليا) (٥) *

باء - اللجان الفنية واللجنة الفرعية الفنية

(٥) كان للمجلس ثماني لجان فنية ولجنة فرعية واحدة كما يلي :

- * ١ » لجنة النقل والمواصلات
- * ٢ » لجنة الاحصاء
- * ٣ » لجنة السكان
- * ٤ » اللجنة الاجتماعية

(١) انتخب في الجلسة السابعة والخمسين بعد المائة من جلسات اللجنة * راجع الوثيقة م ١١/ل م غ ح ٢ / م ١٥٧

(٢) عدل المجلس شروط اختصاص اللجنة بقراره رقم ١٧٤ (دورة ٧) *

(٣) انتخب في الجلسة الثامنة والثلاثين من جلسات اللجنة * راجع الوثيقة م ١١/ل ب م ٤ / م ٣٨

(٤) انتخب في الجلسة الحادية عشرة من جلسات اللجنة واعيد انتخابه في الجلسة التاسعة عشرة من جلساتها * راجع الوثيقة م ١١/ل ص ٧٩ / م ١١ و ٩

(٥) انتخب في الجلسة الاولى من جلسات اللجنة * راجع الوثيقة م ١١/ل ت أ ر ع ٣ / م ١٢٢ *
* هذه اللجان تجتمع مرة واحدة كل عامين * وقد اجتمعت لجنة الاحصاء خلال الفترة المستعرضة *

٥ » لجنة حقوق الانسان ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات

٦ » اللجنة المختصة بوضع المرأة

٧ » لجنة المخدرات

٨ » لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية *

(٦) ومن اللجان الفنية ست لجان (هي لجنة النقل والمواصلات ولجنة الاحصاء ولجنة السكان واللجنة الاجتماعية ولجنة حقوق الانسان واللجنة المختصة بوضع المرأة) تتألف من ممثلين عن دول اعضاء في الامم المتحدة ينتخبها المجلس * ويتشاور الامين العام مع حكومات الدول المنتخبة قبل أن ترشح ممثلها بصورة نهائية ويوافق المجلس على هذا الترشيح وذلك بغية تأمين تمثيل متوازن في مختلف الميادين التي تتناولها اللجان (١) * وتتألف لجنة المخدرات (٢) ولجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية (٣) من ممثلين عن دول اعضاء في الامم المتحدة ترشحهم حكوماتهم مباشرة * اما اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات فتتألف من اشخاص تختارهم لجنة حقوق الانسان بالتشاور مع الامين العام على أن توافق عليهم حكومات الدول التي هم من رعاياها *

(٧) تبلغ مدة عضوية اعضاء اللجان التي تجتمع مرة واحدة كل عامين اربع سنوات (٤) وتبلغ مدة عضوية اعضاء اللجان التي تجتمع مرة واحدة في العام ثلاث سنوات وذلك باستثناء لجنة المخدرات ، التي انتخب عشرة من اعضاءها لمد غير محدود ، أما الاعضاء الخمسة الباقون فينتخبون لمدة ثلاث سنوات (٥) *

(٨) قام المجلس في دورته الحادية والعشرين (٦) بانتخاب ثلث اعضاء اللجنة الفنية (باستثناء لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية) وذلك وفقا لنظام تجديد العضوية على اساس دوري (٧) * كما انه قام في دورته الثانية والعشرين بتجديد عضوية ثلث اعضاء

(١) انظر قرار المجلس رقم ١٢/٢ وقراره رقم ٣ (دورة ٣) *

(٢) انظر قرار المجلس رقم ٩/١ *

(٣) وفيما يتعلق بلجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية اوصى المجلس في قراره رقم ٥٥٧

(و) (دورة ١٨) ان تقوم الدول الاعضاء في اللجنة بتعيين ممثلين من الخبراء

المؤهلين الملمين بالمشاكل الفنية والعملية في التجارة الدولية للسلع الاساسية *

(٤) انظر قرار المجلس رقم ٥٩١ (دورة ٢٠) *

(٥) انظر قرار المجلس رقم ١٩٩ (دورة ٨) *

(٦) الوثيقة م ١١/م م ٩٠٢٤ *

(٧) راجع التذييل رقم ٢ لمعرفة اعضاء اللجان الفنية واللجنة الفرعية الفنية ومواعيد عقد جلساتهم

كذلك راجع التذييل رقم ٣ لمعرفة توزيع الاعضاء في المجلس وفي لجانه الفنية *

لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية (١) *

(٩) أقر المجلس في دورته العشرين المستأنفة وفي دورته الحادية والعشرين تعيين أعضاء اللجان الفنية الذين رشحتهم حكوماتهم (٢) *

جيم - اللجان الاقتصادية الإقليمية

(١٠) تتألف «اللجنة الاقتصادية لأوروبا» من الدول الأوروبية الأعضاء في الأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية (٣) * وتشارك سويسرا بصفة استشارية في أعمال اللجنة *

(١١) وتتألف «اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى» من تلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الداخلة في النطاق الجغرافي للجنة كما هو محدد في شروط اختصاصها (٤) بالإضافة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأستراليا وفرنسا وجمهورية فييتنام وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (٣) * هذا وان هونغ كونغ والملايو وبورنيو البريطانية أعضاء منتسبون في هذه اللجنة *

(١٢) وقد طلب المجلس في الدورة الثانية والعشرين في قراره رقم ٦١٧ (دورة ٢٢) إلى الأمين العام أن يدخل الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى دعوة جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى حضور دورات اللجنة على أساس مشابه للأساس المنصوص عليه في الفقرة ٩ من شروط اختصاص اللجنة المتعلقة بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست هي أعضاء في اللجنة *

(١٣) وتتألف «اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» من دول أمريكا اللاتينية الأعضاء في الأمم المتحدة ومن فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية *

(١) الوثيقة م ١١/م ٩٥١ *

(٢) يجد القارئ أسماء الأعضاء الذين أقر المجلس ترشيحهم في «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي» ملحق الدورة العشرين المستأنفة رقم ١ (١) «ص ٢» ، وفي المرجع نفسه : الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ١ ، ص ١١ *

(٣) انظر أيضا الفرع السابع أدناه *

(٤) انظر «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي» ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٢ ، المرفق التاسع ، الفقرة ٢ *

(١٤) وطلب المجلس في دورته الثانية والعشرين في قراره رقم ٦١٦ (دورة ٢٢) الى الامين العام أن يخول الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دعوة اليابان الى حضور دورات اللجنة على أساس مشابه للأساس المنصوص عليه في الفقرة ٦ من شروط اختصاص اللجنة المتعلقة بالدول الاعضاء في الامم المتحدة التي ليست هي اعضاء في اللجنة *

(١٥) وفي التذييل رقم ٢ بيان بعضوية اللجان الاقليمية ومواعيد عقد جلساتها *

دال - مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

(١٦) يتألف المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٤١٧ (دورة ٥) من حكومات الدول الثماني عشرة الممثلة في اللجنة الاجتماعية ، ومن حكومات دول ثمان يعينها المجلس للمدد التي يراها مناسبة ، ولا يشترط فيها أن تكون من الدول الاعضاء في الامم المتحدة *

(١٧) نظرا الى أن المجلس قد رأى أن من المرغوب فيه فصل العضوية في المجلس التنفيذي عن العضوية في اللجنة الاجتماعية فلذلك اتخذ في دورته الحادية والعشرين (١) القرار رقم ٦١٠ (ب) (دورة ٢١) ، وأوصى فيه أن تعدل الجمعية العامة الفقرة ٦ (١) من القرار رقم ٤١٧ (دورة ٥) بحيث تنص على أن ينتخب المجلس جميع اعضاء المجلس التنفيذي انتخابا مباشرا * ويرد بالتفصيل اقتراح المجلس في الفرع الثاني من الفصل الرابع أدناه *

(١٨) وجدد المجلس التنفيذي في جلسته الثانية والخمسين بعد المائة التي عقدها في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ انتخاب السيد بي راجان (الهند) رئيسا له لسنة ١٩٥٦ وشكل لسنة ١٩٥٦ لجنة برامج مؤلفة من اثني عشر عضوا ولجنة للموازنة الادارية مؤلفة من تسعة اعضاء *

(١٩) وفي التذييل رقم ٢ بيان بعضوية المجلس التنفيذي لسنة ١٩٥٦ وبلجانه ومواعيد انعقاد دوراته *

(١) الوثيقة م ١١/م ٢٠ ٩٢ *

الفرع الثالث - المجلس المركزي الدائم لللافيون

وهيئة الاشراف على المخدرات

(٢٠) نصت اتفاقية اللافيون الدولية المعقودة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٢٥ والمعدلة ببروتوكول ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ على ان يتألف المجلس المركزي الدائم لللافيون من ثمانية اعضاء (١) يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة خمس سنوات * وقد جدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مدة عضوية المجلس المركزي لللافيون الدائم آخر مرة عام ١٩٥٢ على ان يكون هذا التجديد نافذا اعتبارا من آذار (مارس) ١٩٥٣ *

(٢١) وفي ٢٢ ايار (مايو) ١٩٥٦ اعاد المجلس المركزي الدائم لللافيون انتخاب السير هاري غرينفيلد رئيسا والاستاذ بول روبتر نائبا للرئيس وذلك لمدة سنة واحدة *

(٢٢) ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والعشرين (٢) على تعيين السيد بيرايزوريه وكيلا لامين المجلس *

(٢٣) وتتألف هيئة الاشراف على المخدرات ، التي انشئت بموجب اتفاقية ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣١ لتحديد صناعة المخدرات وتنظيم توزيعها ، من اربعة اعضاء (٣) منهم عضوان تعينهما منظمة الصحة العالمية وعضو واحد تعينه لجنة المخدرات وعضو واحد يعينه المجلس المركزي الدائم لللافيون *

(٢٤) وفي ١٨ ايار (مايو) ١٩٥٦ اعادت هيئة الاشراف على المخدرات انتخاب العقيد (الكولونيل) سي * ه * آل * شارمان رئيسا والاستاذ هانس فيشر نائبا للرئيس وذلك لمدة سنة واحدة *

الفرع الرابع - البرنامج الاساسي لسنة ١٩٥٦

(٢٥) وضع المجلس في دورته العشرين المستأنفة (٤) ، وفقا للمادة ٩ من نظامه الداخلي ، برنامجا اساسيا لسنة ١٩٥٦ وذلك على اساس مشروع برنامج اعداه الامين

- (١) انظر التذييل رقم ٢ *
- (٢) الوثيقة م ١١/ل ا ج ٧ / م م ٣٤٧ و الوثيقة م ١١/ل م م ٩٤٧ *
- (٣) انظر التذييل رقم ٢ *
- (٤) الوثيقة م ١١/ل م م ٨٩٨ *

العام في ضوء قرار المجلس رقم ٥٥٧ (ب) (دورة ١٨) المعدل بقرار المجلس رقم ٥١٨ (دورة ١٩) *

(٢٦) وقرر المجلس^(١) الاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء المجلس في الدورة الثانية والعشرين ، فطلب في هذا الصدد الى الامانة العامة أن توجه اهتمامها خاصا الى التطورات التي حصلت خلال السنوات العشر الاخيرة في وضع بعض الوثائق الهامة المتعلقة بالحالة الاقتصادية في العالم وبطور برامج الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وواجه نشاطها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والخاصة بحقوق الانسان وتنسيق هذه البرامج وواجه النشاط *

(٢٧) هذا وان جداول اعمال الدورة العشرين المستأنفة والدورة الحادية والعشرين والدورة الثانية والعشرين واردة في التذييل رقم ١ لهذا التقرير * واتخذ المجلس اثناء الدورتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين عددا من القرارات^(٢) حول ارجاء النظر في بعض بنود جدول الاعمال او اضافة بنود اخرى اليه ، وهذه القرارات مبحوثة في الفروع المتعلقة بها من هذا التقرير *

الفرع الخامس — مسألة اعادة انشاء لجنة الشؤون الاقتصادية والاستخدام والائماء

(٢٨) نظر المجلس في دورته العشرين المستأنفة^(٣) في تقرير الامين العام عن مسألة شروط اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاستخدام والائماء ، واعرب في قراره رقم ٥٩٥ (دورة ٢٠) عن رايه بان اللجنة وان كانت قد قامت باعمال قيمة في الماضي ، غير ان المجلس هو الذي يقوم بوظائفها على الوجه المناسب في الوقت الحاضر وتساعد في ذلك الامانة العامة ، كما تساعد ، تحت اشرافه ، لجانه واللجان الاقليمية وغيرها من الهيئات الفرعية والخاصة التي أنشأها * وقد اخذ المجلس بعض الاعتبارات قراره رقم ٥٥٧ (دورة ١٨) فقرر الا يعيد انشاء اللجنة في الوقت الحاضر *

(١) الوثيقة م ١١/م ٨٩٥ *

(٢) الوثيقة م ١١/م ٨٩٤ و ٨٩٨ و ٩٠٠ و ٩٢٥ *

(٣) الوثيقة م ١١/م ٨٩٦ *

(٣٢) وكان المجلس ينظر في مسألة قبول دول أخرى في عضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، إلا أن هذه المسألة انحلت بقرار الجمعية العامة رقم ١٥٥٥ (دورة ١٠) الصادر بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، وهو القرار الذي قبلت فيه الجمعية العامة ، فيما قبلت ، الدول الآتية في عضوية الأمم المتحدة : اسبانيا وألبانيا وأيرلندا والبرتغال وبلغاريا ورومانيا وفنلندا والنمسا وهنغاريا . وبذلك أصبحت هذه الدول أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

(٣٣) وأعرب بعض الأعضاء في دورة المجلس الثانية والعشرين عن أسفهم للاستمرار في استبعاد جمهورية ألمانيا الديمقراطية من عضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١) .

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

(٣٤) اقترح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الدورة الثانية عشرة من دورات اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، أن يدرج في جدول أعمال الدورة الطلب الذي تقدمت به جمهورية منغوليا الشعبية إلى الأمين للتنفيذ لقبولها في عضوية اللجنة المذكورة (٢) . ودارت مناقشات طويلة حول الموضوع أقرت اللجنة بعدها اقتراحا مفاده تكليف الأمين بالتنفيذ بأن يحول إلى المجلس الطلب الذي تقدمت به حكومة جمهورية منغوليا الشعبية لقبولها في عضوية اللجنة ، دون أن يشفعه بتوصية ، ويرفق به موجز محاضر المناقشة التي دارت حول الموضوع في الدورة الثانية عشرة من دورات اللجنة (٣) .

(٣٥) وفي الدورة الثانية والعشرين من دورات المجلس (٤) ، أيدت بعض الوفود قبول جمهورية منغوليا الشعبية في عضوية اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى مستنديين في ذلك إلى أنها دولة ديمقراطية مستقلة اعترفت الجمعية العامة في قرارها رقم ٩١٨ (دورة ١٠) بأنها تستوفي شروط العضوية في الأمم المتحدة ، وإلى أن قبولها

(١) انظر الوثيقة م ١١/م ٩٤٠ و ٩٤١ .

(٢) المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق

رقم ٢ ، الفقرة ٢٠١ .

(٣) انظر الوثيقة م ١١/٢٨٩٩ .

(٤) الوثيقة م ١١/م ٩٤٠ .

في اللجنة المذكورة يساعد النمو الاقتصادي العام للمنطقة * إلا أن بعض الوفود الأخرى التي عارضت قبول جمهورية منغوليا الشعبية في عضوية اللجنة اعربت عن شكها في سيادتها واستقلالها واحتجت بأن الجمعية العامة اتخذت قرارها رقم ٩١٨ (دورة ١٠) في ظروف تختلف كل الاختلاف *

الفرع الثامن - مسألة حق وصول ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري إلى المقر العام

(٣٦) قدمت لجنة المجلس المختصة بالمنظمات غير الحكومية تقريراً (م ١١/٢٨٦٠) إلى المجلس في دورته الحادية والعشرين أعلنت فيه المجلس أنها استمعت إلى تصريح أدلى به أحد ممثلي الاتحاد العالمي لنقابات العمال حول رفض حكومة الولايات المتحدة طلباً تقدم به أحد ممثلي الاتحاد للحصول على سمة دخول لحضور الدورة * وقد أبلغ ممثل الولايات المتحدة إلى المجلس (١) في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٥٦ أن حكومته تلقت طلبين من ممثلين من ممثلي الاتحاد وأنها رفضت طلباً واحداً منهما لأسباب تتعلق بالأمن القومي *

(٣٧) وقبل اختتام الدورة صرح (٢) المستشار القانوني للأمن العام أن حكومة الولايات المتحدة منحت سمة الدخول التي رفضت سابقاً وذلك عقب المشاورات التي جرت بين الأمين العام ووفد الولايات المتحدة * وأضاف إلى ذلك قائلاً أن المفاوضات ستستمر مع حكومة الولايات المتحدة حول موضوع حق ممثلي المنظمات غير الحكومية في الوصول إلى المقر العام *

الفرع التاسع - برنامج المؤتمرات لسنة ١٩٥٧

(٣٨) وافق المجلس في دورته الثانية والعشرين (٣) على جدول المؤتمرات لسنة ١٩٥٧ (٤) الذي أعده الأمين العام بالتشاور مع اللجنة المؤقتة المختصة ببرنامج المؤتمرات *

(١) الوثيقة م ١١/م ٩١٢

(٢) الوثيقة م ١١/م ٩٢٣

(٣) الوثيقة م ١١/م ٩٥١

(٤) انظر "المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي"، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ١، "قرارات أخرى اتخذها المجلس في دورته الثانية والعشرين" *

الفصل الثاني

الموضع الاقتصادي العالمي

(٣٩) افتتح الأمين العام بدعوة من المجلس (القرار رقم ٥٥٧ (ب) (٢) (دورة ١٨)) مناقشة مسألة الوضع الاقتصادي العالمي في دورة المجلس الثانية والعشرين وساعده على ذلك الامناء التنفيذيون للجان الاقتصادية الاقليمية (١) •
واتبع المجلس ما جرى عليه في العام الماضي فنظر في الدراسات الاقتصادية الاقليمية والتقارير الخاصة بالشرق الاوسط (م ٢٨٨٠/١١ - أ ع / م ش أ ق / ٣٩) (٢) وبأفريقيا (م ٢٨٨١/١١ - أ ع / م ش أ ق / ٤٠) (٣) في نفس الوقت الذي بحث فيه (٤) •
والدراسة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٥ (م ٢٨٦٤/١١ - أ ع / م ش أ ق / ٣٨) (٤) •
كي يمكن الوقوف على المسائل الاقليمية بالنسبة الى الوضع العالمي العام وحتى يمكن ابراز الصفة العالمية التي تتصف بها المشاكل الاقتصادية الدولية •

الفرع الأول - دراسة عامة للوضع الاقتصادي العالمي

(٤٠) افتتح الأمين العام (٥) مناقشة المجلس مسألة الوضع الاقتصادي العالمي فقال انه كان هناك كثير من الاسباب الوجيهة التي تدعو الى الارتياح في الاعمال التي تمت خلال السنوات العشر الماضية ، بيد ان عددا من أهم المشاكل الاقتصادية بقي بعيدا عن الحل تقريبا بعده عندما ابتداء المجلس أعماله • وقد تحقق مقدار ملحوظ من التقدم والاطمئنان الاقتصادي في الاقطار المتقدمة اقتصاديا التي يعتمد اقتصادها على الجهود الفردية الخاصة • واتخذت التدابير الوقائية ضد ماينجم عن الكساد الاقتصادي من تبديد وبؤس ، وتوصلت كثير من الاقطار الى ايجاد الطرق والوسائل المؤدية الى التخفيف من المخاوف الاقتصادية • غير ان الاستقرار السدي تحقق في الاقتصاد القومي في الاقطار المتقدمة اقتصاديا لم يقابل له لسوء الحظ استقرار مواز له في الاقطار المتخلفة اقتصاديا • كما انه لم يتحقق تقدم كاف في العمل على تثبيت الاقتصاد العالمي في مجموعه وتوحيده • وظل العالم منقسما الى منطقتين اقتصاديتين لم تربط بينهما العلاقات تجارية حديثة • وبينما نمت التجارة العالمية

-
- (١) الوثيقة م ١١/م ٤٣٤ •
(٢) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦/٢/ج ٢ •
(٣) " " " " ، " " : ١٩٥٦/٢/ج ٣ •
(٤) " " " " ، " " : ١٩٥٦/٢/ج ١ •
(٥) الوثيقة م ١١/م ٩٣٤ الى ٩٣٩ وم ١١/ل ا ق / ٦ م ٢٠٤ الى ٢٠٩ •

الى درجة ملحوظة ، غير أن أنسياب رؤوس الاموال الدولية لم يسترد الأهمية التي بلغها قبل جيل واحد فقط وذلك بالنسبة الى التبادل التجارى وبالنسبة الى الإيرادات والاستثمارات •

(٤١) ومضى الأمين العام في كلامه فلاحظ أن من أهم الدروس التي يمكن تعلمها من التطورات الاقتصادية التي حصلت في السنين العشر الماضية هو أن الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة تقدما كبيرا لا يكفي وحده لايجاد الاستقرار في طلب هذه البلدان للمنتجات الأولية • وبالرغم من التشغيل الكامل في البلدان الصناعية وسرعة النمو الاقتصادي فيها فإن عددا قليلا من البلدان المتخلفة كان يمكنه أن يعرف ما بين عام وآخر الإيرادات التي ستؤول اليه من صادراته أو المبلغ الذي سيتوفر له من العملة الأجنبية القابلة للصرف •

(٤٢) واستطرد الأمين العام فقال انه لم تكن هناك وصفة سحرية لاحتلال الاستقرار في أسعار السلع الأساسية ، وأن البحث مهما طال فلن يؤدي الى ايجاد وصفة يمكن تطبيقها في جميع الظروف والأحوال • غير أن العجز عن احراز تقدم حقيقي في حل تلك المشكلة يشكل ناحية من أخطر نواحي الضعف في نسيج التعاون الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر • وإذا كان من الأمور الأساسية زيادة المساعدات المالية الدولية بجميع أشكالها سواء أكانت خاصة أم حكومية ، متعددة الأطراف أم ثنائية — فممن الواجب منح أعلى درجة من الأولوية الى توسيع تجارة البلدان المتخلفة اقتصاديا لا لكونها مهمة بوصفها العامل الراجح في التنمية الاقتصادية فحسب بل ولأن التجارة هي أولا وأخيرا خير صور المساعدة •

(٤٣) وبعد ذلك تكلم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا فقال انه بالرغم من نمو انتاج أوروبا الغربية المطرد في السنوات الأخيرة فإن المخاوف من تضخم الأسعار أو من نشوء صعوبات في ميزان المدفوعات بدأت تعود الى الظهور في أواخر عام ١٩٥٥ • وقال انه في عدد قليل من الاقطار تمكنت الحكومات التي واجهتها مشكلة معالجة زيادة الضغط على الطلب من العمل على تخفيف الضغط باتخاذ التدابير المؤدية الى تشجيع زيادة الواردات • غير أن وضع ميزان المدفوعات في كثير من أقطار أوروبا الغربية لم يكن موافقا بشكل يجعل هذه التدابير ممكنة عمليا فكانت المشكلة بالنسبة اليهم هي مشكلة ايجاد الوسائل المؤدية الى الحد من ازدياد الطلب الكلي • وكانت المسألة دائما هي كيفية ايجاد خير الطرق لاحتاد التوازن بين الحاجات الطويلة الأجل الى رؤوس الاموال المستثمرة لارساء الاساس اللازم للنمو الاقتصادي في المستقبل وبين الطلبات المباشرة للمستهلكين الذين يطالبون بمستويات أعلى من المعيشة •

(٤٤) وأضاف الأمين التنفيذي قائلاً أن الحاجة إلى نسبة عالية من الاستثمار في أقطار أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي كانت من المقدمات الأساسية في التصميم الاقتصادي منذ وقت طويل ، ولذا فقد كان معدل النمو في تلك الأقطار أسرع مما كان عليه في البلدان الأخرى . غير أن تلك الأقطار أيضاً واجهت مشاكل مماثلة تتعلق بإيجاد التوازن الصحيح بين الحاجة إلى الاستثمار وبين الاستهلاك في حدود موارد ضيقة ، ولم تصبح هذه المشاكل موضع اهتمام الحكومات العاجل فحسب بل وأصبحت موضوعاً للمناقشات الصريحة التي أخذت تتزايد يوماً بعد يوم .

(٤٥) ومضى الأمين التنفيذي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في كلامه فقال أن مصروفات الدفاع وإن بدت أنها تجاوزت ذروتها في معظم الأقطار ، إلا أن مستلزمات الدفاع بقيت تشكل عبئاً ثقيلاً على موارد أوروبا .

(٤٦) وتكلم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى فقال أن الانماء الاقتصادي في تلك المنطقة بلغ مرحلة حرجية أقل ما يقال عنها أن كل تقدم اقتصادي جديد فيها يعتمد على الأعمال والجهود الدولية بقدر ما يعتمد على الجهود القومية والمحلية . وقد جد في أقطار منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى خلال السنوات القليلة الأخيرة جو اجتماعي وسياسي مشجع جداً للانماء الاقتصادي . وادركت هذه الأقطار أنه يجب إعطاء المشاكل المتصلة بزيادة العملة الأجنبية أعلى درجة من الأولوية وأنه يجب أن توجه الجهود إلى تشجيع صناعات التصدير والصناعات التي يمكن لمنتجاتها أن تحل محل الواردات . غير أن هذه الأقطار باشرت بواجبها الخاص بالتصنيع والانماء وهي تعاني من وجود عائق كبير فيها هو أنه كان عليها أن تستورد الخبرة الفنية والسلع الرأسمالية من الخارج وهي لا تستطيع أن تدفع ثمنها من حصيله صادرات إنتاجها الحالي . فالحاجة إذن قائمة إلى المساعدة المالية ، ومقدار ما يقدم منها هو الذي سيحدده اتجاه التطور في السنوات القادمة .

(٤٧) وقال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن النمو الاقتصادي في أقطار أمريكا اللاتينية اعترضه كثير من القوى الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت التقدم بطيئاً وأوقفت انسياب رؤوس الاموال الاستثمارية اللازمة * وعلى ذلك فيجب ايجاد مجموعة جديدة من القوى الاقتصادية تعمل على زيادة سرعة النمو والتمويل * وقد ظهرت بعض الدلائل التي تبشر بالخير في العام الماضي * فقد أدركت اقطار أمريكا اللاتينية بشكل أوضح الخطأ الخطير الذي ارتكبته باحتفاظها بالرقابة على اسعار السلع الأساسية الأولية ارضاء للمستهلكين ارضاء مؤقتاً * فان السياسة فسي ذلك المجال أخذت تتغير * وقد تم ظهور بعض النتائج الحسنة التي أدت اليها على الأخص التدابير المتخذة لمكافحة الآثار الضارة الناشئة عن القيود المفروضة على الصادرات *

(٤٨) وبالنظر الى عدم وجود ما يبشر بنمو صادرات أمريكا اللاتينية في المستقبل فسيكون من المستحيل تحقيق التوسع الاقتصادي دون احداث تغييرات في تكوين اقتصاديات الاقطار المعنية * والتصنيع أمر جوهري لنمو اقتصاديات هذه الاقطار ، ولكن التصنيع يتطلب موارد مالية كبيرة * ولم يكن انسياب رؤوس الاموال الأجنبية خلال السنوات العشر الماضية كافياً لتلبية حاجات الانماء الاقتصادي ، مما كون مشكلة من المشاكل الكبرى التي كان على أقطار أمريكا اللاتينية أن تواجهها *

تقارير عن الوضع الاقتصادي العالمي

(٤٩) استند الاستعراض السنوي للوضع الاقتصادي العالمي الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى (بوجه خاص) الى «الدراسة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٥» (م ١١/٢٨٦٤ - أع / م ش أ ق / ٣٨) (١) *

(٥٠) وكان أمام المجلس أيضاً اجابات الحكومات (م ١١/٢٨٧١ والاضافات من ١ الى ٦) على قائمة الاسئلة الخاصة بالتشغيل الكامل وميزان المدفوعات (٢) *

-
- (١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٢ / ج ١ *
- (٢) أعد الأمين العام قائمة الاسئلة ووزعها على الحكومات عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٥٢٠ (ب) (دورة ٦) وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٢١ (هـ) (دورة ٩) و ٢٩٠ (دورة ١١) و ٣٧١ (ب) (دورة ١٣) *

وقد عدلت الأمانة العامة قائمة الاسئلة تعدىلا طفيفا وفقا لقرار يقضي بادخال المعلومات الواردة لا في وثيقة مستقلة كما كانت عليه الحال في السنوات السابقة بل في «الدراسة الاقتصادية العالمية» .

(٥١) وقد تضمنت «الدراسة» ، الي جانب استعراض الاتجاهات الاقتصادية السائدة عام ١٩٥٥ وتقدير موجز لما يؤمل أن تكون عليه عام ١٩٥٦ ، بحثا خاصا بالتطورات الاقتصادية في السنين العشر التي تلت الحرب العالمية الثانية وذلك تمشيا مع طلب المجلس الاقتصادي الى الامانة العامة أن توجه ، بمناسبة الاحتفال في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثانية والعشرين بالذكرى العاشرة لتأسيسه ، اهتماما خاصا الى التطورات الحاصلة اثناء السنوات العشر الماضية (١) وذلك في بعض الوثائق المهمة المتعلقة بالوضع الاقتصادي العالمي .

(٥٢) واستعان واضعو «الدراسة الاقتصادية العالمية» بنتائج البحث الخاص عن التطورات الاقتصادية في السنين العشر التي تلت الحرب العالمية الثانية فبحثوا في المقدمة بعض المشاكل الكبرى التي واجهها النمو المتوازن منذ الحرب . ولوحظ أن ما لحق العالم من ضرر ودمار اثناء الحرب العالمية الثانية وان كان افدح مما لحقه اثناء الحرب العالمية الاولى ، الا أن انتعاش الانتاج وازدياده كان أسرع وأعم بعد الحرب العالمية الثانية . غير أن السرعة الكبيرة للنمو الذي تم بعد الحرب لم تعتمد على العوامل الطويلة الامد وحدها ولكن اعتمد جانب منها على الاعانات الخاصة والوقتية التي اختفى الكثير منها الآن . ورغم أن النشاط الاقتصادي الكلي في العالم يتقدم بسرعة منقطعة النظير فان النمو الاقتصادي بالنسبة الى الفرد الواحد لم يدعم ويستقر بحيث يمكن اعتباره قادرا على الازدياد بذاته الا في بضعة من البلدان المتخلفة اقتصاديا .

(٥٣) ان الارض اصبحت الآن قادرة على اعاشة عدد من الناس أكثر بكثير من أي وقت مضى . وقد خطا الانتاج الصناعي خطوات هائلة . وربما لم يكن أهم تقدم تم في البلدان المتخلفة في مجال التوسع المادي للطاقة الانتاجية بقدر ما كان في نشوء جوا اجتماعي مشجع للانماء الاقتصادي . وقد حوفظ في الاقطار

(١) المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العشرون المستأنفة ، الملحق رقم ١ (١) «القرارات الاخرى التي اتخذها المجلس» .

الصناعية على التشغيل الكامل ، وولد النمو في القدرة الانتاجية والتشغيل زيادات كبيرة في الدخل بالنسبة الى الفرد الواحد كما أدى الى تحسين التوازن الاقتصادي الدولي .

(٥٤) ونجد من الجهة الثانية أن التوتر السياسي قد أفضى الى انقسام اقتصاد العالم الى قطاعين منعزلين عن بعضهما انعزالا يكاد يكون تاما ، وكل منهما يخصص نسبة كبيرة من موارده للأغراض العسكرية أكثر منه للأغراض المدنية . وبقيت مشكلة التوازن الاقتصادي الدولي بعيدة عن الحل . ولم تسير سرعة النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة اقتصاديا سرعته في الاقطار الصناعية . وكان للتقلبات بين الضغوط التضخمية والانكماشية في الاقطار الصناعية آثارها السيئة في الانماء الاقتصادي للبلدان المتخلفة بسبب ما نجم عنها من عدم استقرار في اسعار السلع الأساسية .

(٥٥) ولا يمكن القول حتى الآن ان العالم قد تعرض لمشاكل الانماء الاقتصادي بصورة فعالة رغم ما كان لسنوات النمو العشر التي تلت الحرب من أهمية في غير ذلك من النواحي . فالمسؤولية الأولى في التغلب على هذه المشكلة فضلا عن غيرها من المشاكل الاقتصادية تقع على عاتق البلدان المعنية نفسها . والنمو الاقتصادي المتجمع لا يمكن استيراده من الخارج ، وانما يجب تعديته من الداخل .

(٥٦) واعترف الجميع ، في الوقت نفسه ، بأن المسؤولية لا تنحصر في البلدان المتخلفة وحدها ، وانما يشاركها فيها العالم بأسره . ومع أنه شرع في تقديم المعونة الدولية ، الخاصة منها والحكومية ، على صور عديدة - بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف - ولكن من المشكوك فيه أن يمثل نطاق البرامج الحالية ومداها أقصى ما يمكن أن يساهم فيه العالم في سبيل تحقيق الهدف المتفق عليه ، ألا وهو هدف الانماء الاقتصادي .

(٥٧) واستعرضت « الدراسة » نمو الانتاج بعد الحرب في البلدان ذات الاقتصاد المبني على الجهود الفردية الخاصة فلاحظت أن حجم الانتاج الكلي ازداد بمقدار الثلثين تقريبا منذ فترة ما قبل الحرب حتى عام ١٩٥٤ . وكان ارتفاع الانتاج الكلي في الاقطار المتقدمة اقتصاديا أسرع منه في الاقطار المتخلفة ، بينما أدت زيادة تكاثر السكان في الاقطار الأخيرة الى اتساع الهوة بينهما في نمو الانتاج بالنسبة الى الفرد الواحد . ودلت هذه الهوة المتسعة على أن الاموال

المستثمرة في الأقطار المتقدمة كان مستواها أعلى بكثير منه في الأقطار المتخلفة • غير أن معدلات الاستثمار في الأقطار المتخلفة زادت أيضا زيادة محسوسة بالنسبة إلى معدلات الاستثمار التي كانت سائدة في فترة ما قبل الحرب ، مما أدى بحكم الضرورة إلى انخفاض الجزء المخصص للاستهلاك من الانتاج الكلي في كلا النوعين من الاقطار •

(٥٨) ولوحظ في « الدراسة » أن انتاج المواد الأولية لم يساير الزيادة في انتاج المصنوعات منذ فترة ما قبل الحرب • ونشأ هذا التقصير في الاساس من قلّة مرونة الطلب على المواد الغذائية وانخفاض كمية المواد الخام التي تحتويها المنتجات المصنوعة ، والسبب الرئيسي في هذا العامل الأخير الاقتصاد في استعمال المواد الخام نتيجة للتقدم التكنولوجي واستبدال المواد الطبيعية بالمواد الاصطناعية — وازدياد العناية باتقان المنتجات التامة الصنع •

(٥٩) ان الشجرة التي تتسع يوما بعد يوم بين الأقطار المتقدمة اقتصاديا والأقطار المتخلفة في الانتاج بالنسبة إلى الفرد الواحد وكمية المعدات الرأسمالية ظهرت في تباین اتجاهات القدرة الانتاجية للعمال والتشغيل في الأعمال المنتجة في كلا النوعين من الاقطار • فنجد أن أحوال التشغيل في البلدان المتقدمة ساعدت على استيعاب ازدياد الطلب العاملة المتوفرة فيها بسرعة ، وبذلك ارتفعت القدرة الانتاجية ارتفاعا شديدا • أما في البلدان المتخلفة اقتصاديا فان ارتفاع القدرة الانتاجية كان ولا شك أقل بكثير منه في البلدان المتقدمة ، فبقيت مشكلة التشغيل الناقص قائمة رغم تقدم التصنيع •

(٦٠) وبينت « الدراسة » ان الحجم الكلي للتجارة العالمية عند حلول عام ١٩٥٥ كان أكبر بحوالي ٥٠ في المائة منه في عام ١٩٣٨ وعام ١٩٤٨ • ونجد مقابل ذلك ان حجم التجارة العالمية عند حلول سنة ١٩٢٨ ، وهي السنة العاشرة الكاملة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كان أعلى من مستواه عام ١٩١٣ بأقل من ٣٠ في المائة • وتميل التجارة العالمية إلى التراجع بالنسبة إلى الانتاج العالمي ، وجانب من هذا الميل يعزى إلى أن الواردات في الأقطار التي تساهم بالنصيب الأكبر في الانتاج العالمي قليلة بالنسبة إلى انتاج تلك الاقطار ، كما ان هذا الميل يعزى أيضا إلى انخفاض استهلاك المواد الغذائية بالنسبة إلى الدخل وإلى انخفاض كمية المواد الأولية المستوردة الداخلة في المنتجات المصنوعة • ورغم أن سياسات التقييد القومية قد أثرت في نمو التجارة الدولية أيضا ، إلا أن معظم الاقطار كانت تنفق من

دخلها على الواردات جزءاً أكبر مما كانت تنفقه عليها عام ١٩٣٧ •

(٦١) وفي الوقت الذي تناقص فيه الطلب على المنتجات الأولية نجد أن طاقة البلدان المتخلفة اقتصادياً على الاستيراد استفادت من التحسن المحسوس الذي طرأ على شروط التبادل التجاري فيها • غير أن عدم الاستقرار الذي يتميز به صادرات الاقطار المنتجة للمواد الأولية لم يخف بتحسن اتجاهات الاسعار والتوسع الاقتصادي العام في الفترة التي أعقبت الحرب •

(٦٢) وقد كان تحقيق الانتعاش المادي بعد الحرب أسهل من أحداث التوازن في المعاملات الدولية • ورغم تحسن موازين المدفوعات تحسناً ملحوظاً منذ السنين الأولى بعد الحرب فيبدو أنه في المعاملات التجارية لا تزال حالات العجز في الدولارات مستمرة • غير أن حالات العجز هذه لم تسبب صعوبات خطيرة نظراً إلى المعونة الاقتصادية الكبيرة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة ومصرفاتها العسكرية في الخان • ويعود جانب من اختلال التوازن الدولي المستمر إلى الجهود التي تبذل لتشجيع استثمار رؤوس الأموال والعمل على الانماء الصناعي • ولم يكن من غير الطبيعي أن ترى بعض الاقطار ، ولا سيما الاقطار المتخلفة ، أن الفكرة السابقة عما يجب أن يكون عليه التوازن الدولي كانت فكرة ضيقة جداً ، وأن النمو الاقتصادي بسرعة مناسبة يشكل بحد ذاته عنصراً لا غنى عنه من عناصر «التوازن الدولي» بالمعنى الذي يجب أن تدل عليه هذه العبارة في العصور الحديثة •

(٦٣) وقد تميزت السنوات العشر التي أعقبت الحرب في البلدان ذات الاقتصاد المركزي الموجه بتغيرات جذرية في تكوينها الاقتصادي واتساع سريع في الصناعة • ورغم أنه لا يمكن مقارنة الأرقام القياسية للانتاج الصناعي في بلدان أوروبا الشرقية مقارنة مباشرة بمقاييس الانتاج في البلدان التي يعتمد اقتصادها على المجهزات الفردية بالنظر إلى اختلاف أساليب القياس ، فإن هذه الأرقام القياسية سجلت عام ١٩٥٤ زيادات في الانتاج إربت بكثير على ١٠٠ في المائة بالنسبة إلى فترة ما قبل الحرب • وقد استهدفت أولى برامج الانماء بعد الحرب الزيادة من انتاج السلع الانتاجية بسرعة تفوق كثيراً سرعة انتاج السلع الاستهلاكية أو الانتاج الزراعي ، وعند ما حل عام ١٩٥٠ زيد الحد المقرر لانتاج السلع الانتاجية زيادة كبيرة • وعلى العكس من الانتاج الصناعي نجد أن الانتاج الزراعي لم يزد إلا زيادة طفيفة بالنسبة إلى ما كان عليه في السنوات التي سبقت الحرب ، حيث أن هذا الانتاج

لم يسترد المستوى الذي بلغه قبل الحرب بوجه عام إلا في الايام الأخيرة • وكانت نتيجة ذلك أن نشأ عند منتصف عام ١٩٥٣ تفاوت خطير في كثير من هذه الاقطار بين انتاج المواد الخام وانتاج السلع المصنوعة ، وبين الاستهلاك والانتاج ايضا • وقد وضعت سياسات اقتصادية جديدة خلال عام ١٩٥٣ كان الغرض منها ازالة اختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة والاستعداد لتوسع اقتصادي سريع جديد •

(٦٤) لقد كان للروابط السياسية الوثيقة بين الاقطار ذات الاقتصاد المركزي الموجه أثرها الحاسم في خلق منطقة تجارية مستقلة تكاد تكون مكثفة بذاتها • وكان حجم تجارة الاقطار ذات الاقتصاد المركزي الموجه في نهاية السنوات العشر التي أعقبت الحرب يزد على حجمها قبل الحرب بأكثر من مرتين ونصف المرة ، إلا أن حجم تبادلها التجاري مع بقية اقطار العالم كان يقل بمقدار النصف عما كان عليه في فترة ما قبل الحرب •

(٦٥) وذكرت «الدراسة» عند استعراضها التغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال عام ١٩٥٥ في البلدان المتقدمة التي يعتمد اقتصادها على الجهد الفردي ، أن معدل التوسع في أوروبا الغربية في مجموعها كان مرتفعاً نسبياً رغم ظهور شيء من الفتور في بعض هذه الاقطار في أواخر تلك السنة • أما في أمريكا الشمالية فقد أعقب الانتكاسة التي حلت عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ انتعاش في الانتاج الصناعي أدى الى رفع كمية الانتاج بحيث تجاوزت المستوى الذي بلغته في النصف الاول من سنة ١٩٥٣ ، والذي كان أعلى مستوى بلغته بعد الحرب • وقد اتخذت في عدد من الاقطار بعض التدابير التقييدية للتخفيف من سرعة التوسع الاقتصادي • وقد تأثر تكوين التجارة الخارجية في أوروبا الغربية واتجاهها تأثراً كبيراً بالتغيرات التي طرأت على نمط الانتاج والطلب ، وقد حصلت زيادات محسوسة في التجارة بالمعدات الرأسمالية وفي التبادل التجاري ما بين اقطار أوروبا الغربية وفي الواردات من أمريكا الشمالية • وقد تقلبت الواردات في أمريكا الشمالية وفقاً للانتاج الداخلي • ويتبين من الجزء الذي يبحث الآمال الاقتصادية بالنسبة الى سنة ١٩٥٦ من «الدراسة» أن الحكومات تتوقع استمرار ارتفاع الانتاج الصناعي والتبادل التجاري في البلدان الصناعية ولكنها ترى أن هذا الارتفاع سيكون ابطأ نوعاً ما مما كان عليه في السنتين السابقتين •

(٦٦) ولاحظت «الدراسة» أن نشاط الاستثمار في البلدان الصناعية بان أثره في ازدياد الطلب على بعض منتجات الاقطار التي تنتج المواد الأولية ولاسيما الفلزات والمطاط •

غير أن الطلب على أغلب المنتجات الزراعية كان ضعيفا * وبقيت السلع الرأسمالية في عام ١٩٥٥ على اتجاهها في الاستئثار بنصيب متزايد من موارد الاقطار المنتجة للمواد الأولية من العملة الأجنبية * وقد ظلت شروط التبادل التجاري بالنسبة الى هذه الاقطار بمجموعها محافظة على نوع من الثبات النسبي رغم اختلافها بين قطر وآخر اختلافا كبيرا * وبدا أن كلا من القوى التضخمية والانكماشية كانت على درجة معتدلة من التوازن بوجه عام ، الا ان التغير اتجه نحو التضخم اكثر من اتجاهه نحو الانكماش اذا ما قورن بما كان عليه عام ١٩٥٤ * أما فيما يتعلق بسنة ١٩٥٦ فمن المتوقع أن يؤدي الانخفاض المنتظر في سرعة التوسع الاقتصادي في البلدان الصناعية الى شيء من التدهور في موازين المدفوعات للأقطار المنتجة للمواد الأولية *

(٦٧) واستمر الإنتاج الصناعي عام ١٩٥٥ في الازدياد في الاقطار ذات الاقتصاد المركزي الموجه * غير أن ازدياد انتاج السلع الانتاجية كان اسرع من ازدياد انتاج السلع الاستهلاكية في عدة اقطار منها ، وذلك على العكس من عام ١٩٥٤ * وقد حدث بوجه عام انتعاش ملحوظ في الانتاج الزراعي ، ومن اسباب هذا الانتعاش السياسات التي اتبعت لتشجيع هذا القطاع من الاقتصاد * وعلى النقيض من الاتجاه الذي ساد في أغلب السنوات العشر التي اعقبت الحرب ، نجد ان التبادل التجاري بين مجموعة الاقطار هذه وبين بقية بلدان العالم ازداد أكثر من ازدياده بين مختلف اقطار المجموعة نفسها خلال عام ١٩٥٥ * وسارت برامج السنوات الخمس التي يجري تنفيذها في الوقت الحاضر على نمط البرامج السابقة ، ولاسيما تقرير العمل على انماء الصناعة الثقيلة وتوسيعها بسرعة اكبر من انماء الصناعات الخفيفة * ومن المزايا الجديدة في هذه البرامج وضع أهداف عالية للغاية للإنتاج الزراعي وتنسيق برامج الاقطار المختلفة تنسيقا أعظم مما كان عليه في الماضي *

(٦٨) وبينت كل من «الدراسة الاقتصادية لأوروبا في عام ١٩٥٥» (م أ ل أ / ٢٣٥) (١) و«النشرات الاقتصادية لأوروبا» ان الصناعة في أوروبا الغربية كانت مستمرة في النمو السريع خلال عام ١٩٥٥ * وقد انخفض معدل النمو بعض الانخفاض في النصف الثاني من السنة ، الا أن زيادة مجموع الانتاج الصناعي عام ١٩٥٥ بمقدار ١٠ في المائة على مستواه عام ١٩٥٤ كانت تساوي من جميع الوجوه تقريبا الزيادة المسجلة ما بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤ * وانحصر الاتساع من جديد في الصناعات الكيماوية وصناعات تحويل المعادل ، وكانت القوة الدافعة الرئيسية له الطلب الشديد على الاستثمار *

(١) مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٢ / ٢ *

(٦٩) واستمرت صادرات أوروبا الغربية في الاتساع خلال عام ١٩٥٥ - ولأن هذا الاتساع كان أبطأ نوعاً ما مما كان عليه في السنوات السابقة - إلا أن صادراتها من المنسوجات إلى الخارج انخفضت * وكان هذا الانخفاض في الطلب الخارجي على المنسوجات أهم سبب للكساد الذي أصاب صناعات النسيج في كثير من أقطار أوروبا الغربية عام ١٩٥٥ * .

(٧٠) وفي المراحل الأولى من نمو الصناعة هذا ، أدى كل من طاقة أوروبا الغربية على زيادة الإنتاج بصورة عامة وتركز الارتفاع في الطلب على السلع المصنوعة من المواد الخام الأوروبية إلى انقاص الواردات من الخارج * غير أن الواردات أخذت في الإزدياد بسرعة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٥ ، وذلك عند تشغيل الصناعات الأوروبية المنتجة للفحم والصلب والسلع الاستثمارية إلى أقصى حدود طاقتها ، ولكن المملكة المتحدة والدانمارك والنمسا كانت الدول الوحيدة التي أصيب ميزان مدفوعاتها بتدهور خطير * .

(٧١) ورغم الاستقرار العام الداخلي والخارجي الذي ساد اقتصاد أوروبا الغربية معظم عام ١٩٥٥ ، فإن الخوف من اختلال ميزان المدفوعات أو من تضخم الأسعار في السوق الداخلية اشتد أثناء السنة عندما أخذ ازدياد الطلب يضغط على حدود الطاقة الانتاجية في بعض الأقطار * واتبعت الحكومات سياسات متنوعة لمواجهة الحالة * .

(٧٢) وبينت كل من « الدراسة » و « النشرات الاقتصادية » أن الانتاج الصناعي الاجمالي في أقطار أوروبا الشرقية زاد عام ١٩٥٥ بما يقرب من ١٠ في المائة على ما كان عليه في السنة التي سبقتها * وبلغت الزيادة في الاتحاد السوفياتي ذلك العام ١٢ في المائة ، مع العلم أن نسبة الزيادة في قطاع السلع الانتاجية كانت أعلى بكثير منها في قطاع السلع الاستهلاكية وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٥٠ * ويضاف إلى ذلك أن الارتفاع النسبي في الأجور الحقيقية كان أقل نوعاً ما من الزيادة في القدرة الانتاجية الصناعية ، بينما كان مساوياً لها في الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ إذا ما أخذنا كل شيء بعين الاعتبار * وقد استمر الاستهلاك الشخصي في الازدياد * .

(٧٣) ونجد في قطاع الانتاج الزراعي أن المحاصيل الجذرية كانت هزيلة ، إلا أن محاصيل الحبوب كانت جيدة في أوروبا الشرقية وفي الجزء الأوروبي من الاتحاد

السوفيياتي ، وأدى الجفاف في الجزء الاسيوى من الاتحاد السوفيياتي الى انخفاض غلة ٢٠ مليون هكتار من الأرض البكر التي تم احياؤها وفلاحتها عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥ . غير أن غلة الحبوب في الاتحاد السوفيياتي عموما زادت بمقدار ٢٢ في المائة على ما كانت عليه في السنة السابقة .

(٧٤) وواصلت التجارة في الاتحاد السوفيياتي وفي اقطار أوروبا الشرقية اتساعها عام ١٩٥٥ ، وكان أهم ما أدى الى ذلك ازدياد التبادل التجارى مع اقطار أوروبا الغربية وغيرها من الاقطار الواقعة فيما وراء البحار ، حيث أن التبادل التجارى ما بين اقطار المنطقة نفسها لم يتغير تغيرا يذكر . وقد ازداد الحجم الكلي للتبادل التجارى ما بين شرقي أوروبا وغربيها من عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٥٥ بمعدل من السرعة يقرب مما كان عليه في السنة التي سبقتهما . وتتميز هذا التبادل التجارى بازدياد صادرات اقطار أوروبا الشرقية ازديادا فاق بكثير ازدياد صادرات اقطار أوروبا الغربية ، حيث ارتفعت قيمة الاولى بنحو من ٣٠ في المائة على مستواها عام ١٩٥٤ ، بينما لم ترتفع قيمة الثانية بأكثر من ١٢ في المائة . وقد ازدادت صادرات أوروبا الغربية أكثر ما ازدادت في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا . أما صادرات فنلندا التي ساهمت بأكبر نصيب في التبادل التجارى هذا فقد بقيت على حالها دون ازدياد .

(٧٥) وبحث ودراسة ومشاكل سوق العمل في أوروبا الغربية كما بحثت مشاكل الاستثمار والسياسات المتبعة في هذا الصدد في كل من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية . فتجد فيما يختص بمشاكل الاستثمار والسياسات المتبعة بشأنه ان « الدراسة » بحثت المسائل التي تتعلق بالسياسة وتكتنف عملية الوصول الى توازن مرض بين الاستثمار والاستهلاك ، وبحث ايضا المشاكل التي تتعلق بالسياسة والعوامل الاساسية وتنطوى عليها المساعي المبذولة لايجاد توازن معلوم بين الاستثمار وبين غيره من وجوه استغلال الموارد . كما انها بحث التطورات الاقتصادية الاخيرة في أوروبا في ضوء تحليلها السالف لهذه المشاكل .

(٧٦) اما « الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى لسنة ١٩٥٥ » ، فقد

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٢ / ١ (وقد نشرت ايضا في العدد الرابع من المجلد السادس من « النشرة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى » المصادرة في بنكوك في شهر شباط (فبراير) ١٩٥٦) .

تضمنت تحليلاً للتطور الاقتصادي في المنطقة عموماً وفي كل قطر من أقطار المنطقة بالذات ، كما أنها استعرضت السنوات العشر التي تلت الحرب ، مقدرة اثباتاً ذلك معدل النمو الحاصل في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي في المنطقة •

(٧٧) وكانت سنة ١٩٥٥ من سني الخير نسبياً رغم أن معدل الانماء الاقتصادي لم يسر على وتيرة واحدة • فقد أحرزت معظم أقطار المنطقة نصيباً كبيراً من التقدم ولو أن بعضها ظل يعاني صعوبات جسيمة في تطوره الاقتصادي • وبقي الانتاج الزراعي ونتاج المواد الغذائية على مستواهما في السنة السابقة التي ضربا فيها رقماً قياسياً لنتاج ما بعد الحرب ، كما مضى الانتاج الصناعي في الازدياد وانقلت سرعته • وتحسنت شروط التجارة والمدفوعات بوجه عام في كثير من أقطار المنطقة ، كما تحققت درجة مناسبة من الاستقرار النقدي فيها باستثناء القليل منها وذلك رغم اضطراب معظمها الى مواجهة مشاكل عسيرة تتعلق بالدفاع والاعمار •

(٧٨) ويبدو أن آسيا قد استيقظت بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي ، وأنها مستعدة للسير بعزم في طريق الانماء الاقتصادي • فقد عملت كثير من أقطارها على الاسراع بتنفيذ برامج الانماء ، كما أن الحكومات زادت من نشاطها في جهودها المبذولة في هذا السبيل مما أدى الى رسم سياسات الانماء الاقتصادي وتعيين أهدافه بشكل أوضح من ذي قبل • غير أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آسيا إذا ما قيس بالنسبة الى الفرد الواحد لتبين أن الثغرة القائمة بين بلدان العالم المتقدمة اقتصادياً وبين أقطار آسيا المتخلفة لم يتم تضيقها • بل وكان يبدو أنها اتسعت نظراً الى أن معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة اقتصادياً كان أعلى من معدل النمو فيها • وعندما حل عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ كانت نسبة ما يصيب الفرد الواحد من الانتاج الزراعي في المنطقة (باستثناء البر الصيني) لا تزال تقل بمقدار ١٤ في المائة عن مستواها قبيل الحرب ما بين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٨ ، كما أن ما يستهلكه الفرد الواحد من الحبوب في بعض هذه الأقطار كاد أن يكون دون الحد الأدنى للبقاء لولا ما قدمته الأقطار الأخرى داخل المنطقة وخارجها من المساعدات والمؤن في الوقت المناسب •

(٧٩) ونشأت بعض المشاكل من تنفيذ برامج الانماء الاقتصادية ومشروعاته كان الكثير منها يتعلق بمط الانماء وتعيين الأولوية بالنسبة الى قطاعات الاقتصاد المختلفة ، والعمل على توسيع وجوه الاقتصاد التي تستخدم الكثير من الأيدي العاملة بوصف ذلك من وسائل مكافحة البطالة والاحتفاظ برؤوس الاموال النادرة ، وأهمية التبادل التجاري

وتوسيعه بوصفه المصدر الأول ليرادات العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات التي تتطلبها أعمال الانماء ، وضرورة الحصول على المساعدات والقروض الخارجية فضلا عن المساعدة الفنية لتشجيع أعمال الانماء الاقتصادي والاسراع بتنفيذها .

(٨٠) وظلت ندرة موارد العملة الأجنبية عقبة في سبيل تنفيذ برامج الانماء . وكان الافتقار الى العملة الأجنبية أخطر نقص كان على الاقطار الآسيوية ان تزيله . ولذلك فقد تركزت الجهود في تشجيع صناعات التصدير والصناعات التي يمكن لمنتجاتها ان تحل محل جزء من واردات السلع الاستهلاكية الاساسية أو كلها . وقد كان التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة على تجارة التصدير في المنطقة أقل بكثير من التحسن الذي طرأ على التجارة الدولية بوجه عام مما أدى الى هبوط حصة منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى من صادرات العالم . وشهدت السنة التي نستعرضها تقدما عاما نحو تحرير اتفاقيات التجارة والمدفوعات من القيود نشأ عنه اتجاه نحو عقدا لاتفاقيات المتعددة الاطراف . ولم يكن هناك مفر ، والظروف هذه ، من فرض نظام الحصص على صرف العملة الأجنبية بصورة من الصور رغم ان انشاء العلاقات التجارية المجردة من التمييز مهم جدا ولاسيما بالنسبة الى الاقطار المتخلفة اقتصاديا وذلك لأن توسيع الاسواق ومصادر التمويل من شأنه ان يؤدي الى توسيع مجال الاختيار وزيادة الحرية في العلاقات التجارية مع العالم .

(٨١) وكان لتعبئة الجهود والموارد الداخلية أثر حاسم في الاسراع بالانماء الاقتصادي ، إلا أن المعونة الخارجية بقيت تؤلف عاملا أساسيا في نجاح تنفيذ برامج الانماء في أقطار آسيا . بل وكان يبدو ان مقدار ما ينتظر تقديمه من المساعدة الخارجية هو الذي كان يقرر الى حد كبير معدل سرعة التقدم في المستقبل . وقد تقدمت مختلف برامج المساعدة تقدما مطردا ، سواء بموجب نظام متعدد الاطراف أو بمقتضى نظام ثنائي . ومضت المعونة الواردة بموجب نظام ثنائي من مختلف الاقطار المتقدمة اقتصاديا في الازدياد بما في ذلك المعونة المقدمة بموجب برنامج الوليات المتحدة الكبير نسبيا ، وساعدت بشكل محسوس في استكمال موارد العملة الأجنبية المتوفرة لدى اقطار المنطقة . وعملت عدة اقطار في السنوات الأخيرة على خلع الظروف الملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة وتحسين هذه الظروف يوما بعد يوم . فنرى أن كثيرا من الاقطار عدلت قوانينها وانظمتها الخاصة باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية بحيث أخذت الآن تنص ، فيما تنص عليه ، على ضمانات

ضد التأميم وعلى السماح بإعادة رؤوس الأموال الأصلية والأرباح الى موطنها والتخفيف من الشروط المتعلقة باستخدام المواطنين في المشروعات الاجنبية *

(٨٢) وشرحت «النشرة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» (العدد الاول من المجلد الاول ، الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦) الحالة الاقتصادية في المنطقة خلال سنة ١٩٥٥ واحتوت على مقالات تبحث مختلف نواحي اقتصاد الأرجنتين وشيلي وكولومبيا بالإضافة الى دراسة خاصة تتعلق بمشكلة اللحوم وبتجاهات التصدير والاسعار بالنسبة الى منتجات معينة *

(٨٣) واحتوت «الدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لسنة ١٩٥٥» (م ١١/ ل أ ل / ١٢ / ٤٢١) (١) على مقال عن الإيرادات والمصروفات الحكومية يتناول الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٤ ، وذلك الى جانب فصولها المعتادة عن اتجاهات الانماء الاقتصادي وعن التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وعن سير مختلف قطاعات الاقتصاد *

(٨٤) وقد بينت هذه «الدراسة» أن مجموع الدخل الاجمالي في أمريكا اللاتينية عام ١٩٥٥ بلغ ٥٠،٠٠٠ مليون دولار (باسعار عام ١٩٥٠) ، بينما زاد الدخل الاجمالي بالنسبة الى الفرد الواحد بمقدار ٥٠ في المائة على ما كان عليه في سنة ١٩٥٤ * وهكذا نجد أن عملية الانتعاش التي ابتدأت عام ١٩٥٤ كانت مستمرة وان قلت سرعتها * وكان أهم عامل من عوامل ذلك الانتعاش هو الطلب الخارجي ، إذ مكن أمريكا اللاتينية من زيادة وارداتها دون أحداث اختلال خطير في ميزان مدفوعاتها باستثناء أربعة اقطار منها * هذا وان العجز البالغ ٥٠ مليون دولار في ميزان المدفوعات (والذي يقابله فائض قدره ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٥٤) انما كان يمثل اختلالاً التوازن في الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وكولومبيا ، بينما ظهر في الاقطار الأخرى من أمريكا اللاتينية عموماً فائض قدره ٣٥٠ مليوناً من الدولارات *

(٨٥) وأدت المؤثرات الخارجية نفسها الى زيادة الاستثمار الاجمالي بمقدار ٩ في المائة ، يقابل ذلك ٦ في المائة بالنسبة الى السنة السابقة * وازدادت السلع والخدمات الموجودة من ٨٠٠ ، ٤٥ مليون دولار الى ٧٠٠ ، ٤٧ مليون دولار (بسعر التحويل الجاري في سنة ١٩٥٠) * غير ان معامل الاستثمار (أي النسبة بين رؤوس

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٥ / ٢ / ١

الأموال المستثمرة والسلع والخدمات الموجودة) كان في ركود طوال السنين الثلاث السابقة : فقد هبط هذا المعامل عام ١٩٥٤ بنحو من ٢ في المائة بالقياس الى عام ١٩٥٣ ، ثم ارتفع عام ١٩٥٥ بمقدار ٢ في المائة عن مستواه — عام ١٩٥٣ .

(٨٦) ان جمود معامل الاستثمار — وكان هذا المعامل حوالي ١٦ في المائة — يعود الى جمود طاقة الاستيراد . فقد كان معظم الزيادة — في الواردات عام ١٩٥٥ — يتألف من المواد الخام . وشكل ذلك الجمود العقبة الكبرى في سبيل زيادة سرعة تكوين رؤوس الاموال في امريكا اللاتينية . وكانت هناك عقبات أخرى أيضا ناشئة في الداخل ، منها شدة انخفاض مستوى الادخارات الناجم عن انخفاض الدخل بالنسبة الى الفرد الواحد في المنطقة . فكان الناس يؤثرون انفاق كل زيادة في الدخل في وجوه الاستهلاك على ادخالها . ولكن نجد — من الجهة الثانية ان الاستثمارات الحكومية ازدادت بعض الزيادة ، واليها تعزى الزيادة الطفيفة في مجموع الاستثمارات عام ١٩٥٥ . وبقيت النسبة بين المنتجات ورؤوس الاموال ثابتة كذلك ، واهم سبب لذلك ضالة الايرادات العاجلة العائدة من الاستثمارات الحكومية .

(٨٧) وكان ازدياد حجم الصادرات وهبوط قيمة وحداتها — المميزان البارزة للتجارة الخارجية . وعلى ذلك فقد اقتضى الامر بذل مزيد من الجهود في حقل الانتاج لابقاء طاقة الاستيراد على مستوى يضاهاى مستواها عام ١٩٥٤ . وبلغت قيمة الصادرات ٧٢٣ مليوناً من الدولارات محسوبة على أساس سعر الدولار سنة ١٩٥٠ ، وهي قيمة لم تبلغها من قبل . كما ارتفعت قيمة الواردات بمقدار ٢ في المائة ، مع العلم ان قيمتها بالارقام المطلقة كانت هي الأخرى اعلى منها في أى وقت مضى . وقد انخفض الميزان التجارى الذى كان موافقا لانخفاض كبير ، وبالنظر الى أنه لم يعادله انسياب صاف في رؤوس الاموال الى الداخل فقد نشأ ما أسلفنا ذكره من عجز في موازين المدفوعات .

(٨٨) وقد تضائل صافي مجموع ما انساب الى الداخل من رؤوس الاموال الرسمية القصيرة الامد نظرا الى ان بنك التصدير والاستيراد خفض مدفوعاته مقابل القروض المصرح بها ، وحدث ذلك رغم الزيادة الطفيفة في القروض التي منحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير . بيد ان ما انساب الى الداخل من رؤوس الاموال الخاصة الطويلة الامد ازداد نتيجة لازدياد استثمارات الولايات المتحدة بعد انتكاسة عام ١٩٥٤ ، كما ان

الاستثمارات الآتية من الجهات الأخرى كانت تزداد باستمرار + ومع ذلك فقد كان حجم ما انساب الى الداخل من رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة صغيرا جدا بالقياس الى ما كان عليه عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٢ + غير أن تحويلات الأرباح بلغت ما يقرب من ٧٥٠ مليوناً من الدولارات ، أن أنها كانت تزيد عدة اضعاف على مبلغ ما انساب الى الداخل من رؤوس الأموال الخاصة +

(٨٩) وذكر التقرير الذي يبحث في التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ، ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، (الوثيقة رقم م ٢٨٨٠ / ١١ - أ م ش ٣٩ / أ) ذكر أن المستقبل الاقتصادي البعيد بالنسبة الى منطقة الشرق الأوسط بأسرها بقي مشجعاً الى حد ما ، وأن ما تحقق من تقدم في إستغلال الامكانيات العظيمة لانماء اقتصاده يبعث على الأمل + كذلك ذكر التقرير أن إيرادات النفط بلغت ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار في العام ، نرد الى الحكومات بصورة مباشرة ، وأنها كانت أبرز ما يشاهد في صورة المستقبل البعيد للتطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، وهي صورة تدعو الى التفاؤل + وقد تراكت إيرادات النفط بسرعة تزيد بكثير على السرعة التي يمكن بها استخدامها بطريقة فعالة في وجوه الانماء ، بل ان هذه الإيرادات في بعض دويلات الخليج الفارسي تجاوزت كل الامكانيات المحتملة للانماء الاقتصادي ولا شك ان أعمال الانماء أخذت تسرع خطاها في السنوات القليلة الماضية ، وأن مشروعات الانماء الكبيرة المنتهية منها والمزمع القيام بها قد تساعد على خلق حركة تقدم اقتصادي تزداد قوة واتساعاً يوماً بعد يوم في المنطقة بأسرها ، ومن هذه المشروعات مشروع السد العالي على النيل ، ومشروع سد السبانية على الفرات ، ومشروع سد وادي الثرثار على دجلة ، (وقد انجز المشروعان الأخيران عام ١٩٥٦) ، ومشروع استصلاح بحيرة الحولة في اسرائيل الذي أوشك العمل فيه على الانتهاء +

(٩٠) وذكرت الدراسة ، وأن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الآن بعض أقطار المنطقة تمثل الصعوبات نفسها التي يواجهها كل قطر من الاقطار المتخلفة اقتصادياً العازم على المضي في تنفيذ مشروعات ضخمة للاستثمارات الحكومية في سبيل الانماء الاقتصادي السريع ، ويجب النظر اليها بالقياس الى الآمال المرجوة في المستقبل البعيد + غير أن هذه الصعوبات تضاعفت من جراء اضطراب الحالة السياسية في الشرق الأوسط وما يرافق ذلك من ضخامة المصروفات على شؤون الدفاع ، وقد أفضت هذه المصروفات في عدة أقطار منها الى ايجاد ضغوط تضخمية انتهت باحداث

الصعوبات في موازين المدفوعات * ويبدو أن الصعوبات التي واجهها تصريف الصادرات كانت من أسباب تحول وجهة تجارة مصر وتركيا نحو أقطار أوروبا الشرقية ، ومع ذلك فإن عددا من أقطار الشرق الأوسط الأخرى عقدت أيضا في الأيام الأخيرة اتفاقات ثنائية أو اتفاقات مقيضة مع هاتيك الأقطار .

(٩١) وتحققت خلال العامين الماضيين في المنطقة بعض التحسينات فـ في أساليب الإنتاج الزراعي وفي حالة الزراعة ، غير أن هذه التحسينات كانت متواضعة بوجه عام بالنسبة الى ما كان ينبغي عمله في هذا الميدان * والظاهر أن الصناعة تقدمت بشيء من السرعة في تلك المنطقة عموما سنة ١٩٥٤ ، وتشير الدلائل الى أن سرعة التقدم ازدادت سنة ١٩٥٥ * وتركز الانماء الصناعي أكثره في مصر واسرائيل وتركيا ، وكان اتساع انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة ، كالاسمنت والصلب والأسمدة ، اعظم من اتساع انتاج السلع الاستهلاكية * وقد جاءت أغلب الاستثمارات اللازمة لانماء الصناعة من المصادر الداخلية ، وقدمت الحكومات نفسها جزء كبيرا منها . وارتفع انتاج النفط الخام في الشرق الأوسط بمقدار ١٢ر٨ في المائة عام ١٩٥٤ و ١٧ر٦ في المائة عام ١٩٥٥ ، بينما كان ارتفاعه في العالم عموما ٢ر٨ في المائة عام ١٩٥٤ و ١٠ر١ في المائة عام ١٩٥٤ و ١٠ر١ في المائة عام ١٩٥٥ * وكان الارتفاع في ١٩٥٥ على أشده في ايران من بين أقطار المنطقة ، وعلى الرغم من أن الانتاج الإيراني كان أقل من ١٠ في المائة من مجموع انتاج المنطقة عام ١٩٥٥ ، بينما كان يؤلف ٣٦ر٤ في المائة منه في عام ١٩٥٠ * وقد أسفر ازدياد أعمال التنقيب والحفر في الشرق الأوسط عموما خلال عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥ عن اكتشاف أحواض نفط جديدة في الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر واسرائيل * وزادت قيمة جميع الصادرات ، بما فيها النفط ، بمقدار ٧ في المائة في عام ١٩٥٤ وزادت من جديد بمقدار ١٢ في المائة في الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٥٥ ، بينما كانت النسبتين المقابلتين لصادرات العالم هما ٣ر٥ و ٨ر٥ في المائة على التوالي * غير أن قيمة صادرات الشرق الأوسط ، باستثناء النفط لم تتغير الا تغيرا ضئيلا خلال هذه الفترة كلها * وظهر تحسن بسيط في شروط التبادل التجاري للمنطقة ، ولكنها ظلت أقل بكثير من المستوى القياسي الذي بلغته بعد الحرب في عام ١٩٥١ .

(٩٢) وبين التقرير الذي يتناول «التطورات الاقتصادية في افريقيا ، ١٩٥٤-١٩٥٥ (م أ أ / ٢٨٨١ - م ش أ / ٤٠) (١) أن الإنتاج الزراعي في أفريقيا ارتفع ارتفاعا قليلا عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ رغم أن معدل الزيادة السنوى كان اضعف معدل

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٢ / ج ٣ *

سجل منذ عام ١٩٤٨ • وكان انتاج المعادن في عام ١٩٥٤ أعلى منه ففي عام ١٩٥٣ ، وقد مضى في الازدياد خلال النصف الاول من سنة ١٩٥٥ • وكانت أهم اسباب الازدياد ارتفاع الطلب الناشيء من اشتداد النشاط الاقتصادي في القطاعات الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية • كذلك استمر الانتاج الصناعي في الازدياد في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ • وكان من الصعب ايجاد اسواق محلية في معظم الاقاليم الافريقية لتصريف المنتجات المعدة للاستهلاك المحلي نظرا الى انخفاض مستوى الدخل بالنسبة الى الفرد الواحد • وقد ارتفعت صادرات افريقيا الى حوالي ٦ في المائة من صادرات العالم • وفي عام ١٩٥٤ كان معدل ارتفاعها (الذي بلغ ٨٦ في المائة) أعلى من معدل ارتفاع جميع صادرات بقية انحاء العالم (وقد بلغ ٥٦ في المائة) • غير ان معدل ارتفاع الصادرات الافريقية المنشأة في النصف الاول من سنة ١٩٥٥ لم يزد على نسبة ٢ في المائة يقابلها ٦٦٦ في المائة في بقية انحاء العالم • وقد تحسن المركز التجاري للإقطار الافريقية بسبب ارتفاع اسعار المنتجات الاساسية بمقدار ٣ في المائة وانخفاض اسعار المنتجات المصنوعة بمقدار ٢ في المائة •

(٩٣) وسارت برامج الانماء الاقتصادي على غرار ما كانت تسير عليه في السنوات السابقة ، فكان أهم ما قامت عليه انشاء بنية اقتصادي أساسي ، وتيسير وسائل المواصلات بوجه خاص • غير أن النواحي الاجتماعية ، ولا سيما الإسكان واجراء البحوث العلمية الخاصة بالموارد الطبيعية ، استأثرت باهتمام أشد من الاهتمام الذي كان يوجه اليها في الماضي •

(٩٤) واحتوى التقرير على أبحاث تحليلية مستقلة للتطورات الاقتصادية في ثلاث مناطق رئيسية وذلك بالنظر الى الاختلاف الشديد ما بين مختلف مناطق افريقيا • فتناول البحث الاول اتحاد جنوب افريقيا واتحاد روديسيا والنياسالاند ، وتناول الثاني افريقيا الاستوائية ، اما الثالث فقد تناول الجزائر ومراكش وتونس وليبيا •

(٩٥) وكان التقرير الصادر بعنوان « بعض نواحي تنمية موارد المياه في افريقيا » (الوثيقة رقم ٢٨٨٢/١١) عبارة عن دراسة اولية تبحث توزيع موارد المياه واستغلالها وذلك من حيث علاقتها بالانماء الاقتصادي في افريقيا • وشرح التقرير ايضا التدابير التي اتخذتها الشعوب والحكومات في بعض انحاء القارة الافريقية لضبط المياه • وتضمن امثلة تساعد على بحث المسألة بحثا عاما ، في فصول خاصة تتعلق بشمال افريقيا (مراكش وتونس) ومصر والسودان و افريقيا الاستوائية واتحاد جنوب افريقيا •

المناقشات في المجلس

(١) اثنت الوفود في المناقشة التي دارت في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس على « الدراسة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٥ » (م ١١/٢٨٦٤ - أ م ش ٣٨/١) كما اثنى على الدراسات الاقتصادية الاقليمية التي استعرضت باسهاب النمو الاقتصادي في العالم خلال السنوات العشر الماضية وبذلك مهدت السبيل للمناقشة التي دارت في المجلس عن السياسة الاقتصادية * ورحب أعضاء المجلس بالنمو السريع الذي حققه كل من الانتاج والتبادل التجاري في جميع انحاء العالم منذ الحرب العالمية الثانية * فقد كان النجاح حليف الجهود التي بذلت لحل ما ولدته الحرب من مشاكل تتعلق بعودة التعمير والانعاش ، وتم ايجاد العلاج للقضاء على شروخ البطالة المتفشية ، كما لم تتكرر ازمات الكساد الاقتصادية العنيفة التي كانت تحدث في الماضي * وقد ازداد حجم التجارة العالمية ، ولم يكن ازدياده مطلقا فحسب ، بل وبالنسبة الى انتاج العالم ايضا ، وذلك منذ عام ١٩٤٨ * كذلك اشار المجلس الى ما ساهم به في التخفيف تدريجيا من القيود المفروضة على التجارة كل من الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الاخرى الرامية الى تشجيع التجارة والمذكورة في تقرير الامين العام (م ١١/٢٨٩٧) (٢) *

(١٧) وعلق لاعضاء على التغييرات التي طرأت على الجوانب الاجتماعية في كل من الاقطار المتخلفة اقتصاديا والاقطار الصناعية على السواء ، وأوضحوا ان هذه التغييرات ساعدت على النمو الاقتصادي * وذكروا ان الشكوك التي قامت في الاقطار الصناعية عن امكانية السيطرة على القوى الاقتصادية ، وكان منشؤها ازمات الكساد التي حدثت قبل الحرب ، حلت محلها ثقة نامية في امكانية تسخيرها الى حد بعيد في تأمين مستويات من الرفاه المادي ترتفع يوما بعد يوم * وقد عملت الضرائب التصاعديّة والتدابير المتخذة لتأمين الرفاه الاجتماعي على رفع مستويات المعيشة الى حد كبير وعلى تحسين توزيع الدخل بشكل ملحوظ * كذلك رافق الزيادة في الانتاج ارتفاع التشغيل بالاضافة الى ارتفاع مستويات القدرة الانتاجية الذي نشأ من تقدم التكنولوجيا وازدياد معدل الاستثمار *

(١) م ١١/٢٨٦٤ من ١٩٣٤ الى ١٩٣٩ * وم ١١/٢٨٦٤ من ١٩٣٩ الى ٢٠٠٩ *

(٢) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات » ، البند رقم ٢ من جدول الاعمال *

(٩٨) واسترعى عدد من الاعضاء النظر الى الثمن الذي دفع لقاء التوسع الاقتصادي ، والذي اتخذ صورة التضخم والصعوبات في ميزان المدفوعات . وقالوا ان التقدم التكنولوجي معناه رفع معدل الاستثمار ، وانه لم يعثر بعد على حل لتلك المشكلة العسيرة ، مشكلة التوفيق بين الطلب المرتفع على الاستثمار والحاجة الى الاحتفاظ بالاستقرار الداخلي والخارجي . ولاحظ بعض الاعضاء الآخرين ان بقاء مشكلة الدولار اعاقت المساعي التي بذلت لتوسيع النظام المتعدد الاطراف للمدفوعات والتجارة العالمية . وقد اعرب البعض الآخر عن قلقه لما بدا من أن التوسع الاقتصادي فقد قوته الدافعة في عدد من اقطار اوربا الغربية . فنبهت بعض الوفود ، في هذا الصدد ، الى خطر تقييد الانتاج العالمي الذي قد ينجم عن اتخاذ التدابير الرامية الى الحد من الطلب النقدي وتقييد الصادرات .

(٩٩) وعلقت اغلبيه الوفود اهمية على ما تبين لهم من أن النمو الاقتصادي لم يكن متشابها في جميع الاقطار . فقالوا ان التقدم الذي تحقق في الاقطار المتخلفة وان كان كبيرا ، غير ان الثغرة ما بين مستويات المعيشة ومعدلات القدرة الانتاجية في الاقطار المتقدمة وبينها في الاقطار المتخلفة اتسعت وعظمت . لقد أصبح الانماء الاقتصادي اهم هدف اقتصادي ترنو اليه الشعوب والحكومات على السواء ، كما اصبحت الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ملائمة للانماء في المستقبل اكثر من ذي قبل . غير ان الدخول في معظم الاقطار لم ترتفع بعد ارتفاعا يكفي لتحقيق ادخارات سنوية تكفل تمويل النمو المستمر في الطاقة الانتاجية بالنسبة الى الفرد الواحد . وكان التشغيل الناقص ما يزال منتشرا في كثير من تلك الاقطار ، كما انه لم يكن قد تم التغلب بعد لا على التضخم ولا على مشاكل ميزان المدفوعات .

(١٠٠) وأشارت كثير من الوفود الى صعوبة كبرى هي أن زيادة الدخل والانتاج في الاقطار الصناعية لم تولد زيادات تناظرها في الطلب على المواد الاولية . وبينوا ان ميل الطلب على المواد الغذائية الاساسية الى الازدياد ، من جهة ، كان اقل بكثير من ميل الدخل الى الارتفاع ، بينما كان ازدياد الطلب على المواد الخام ، من الجهة الثانية ، اقل بكثير من ازدياد نشاط الصناعات التحويلية ، ومن اسباب ذلك كثرة استعمال المواد المركبة واتقان الانتفاع من المواد الاولية وتحول تكوين الانتاج العالمي بحيث رجحت كفة السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية الدائمة التي يقل ما تحتاج الى استعماله من المواد الخام عما تحتاج اليه منها السلع الاستهلاكية

غير الدائمة • وقد نشأ من ذلك ان ارتفاع انتاج المواد الأولية والتجارة بها كان يقل كثيرا عن ارتفاع انتاج العالم وتجارته • ونظرا الى أن اهمية انتاج المواد الأولية والاتجار بها في الاقطار المتخلفة اقتصاديا هي اهمية كبيرة نسبيا فقد اتسعت الثغرة ما بين هذه الاقطار وبين المناطق الصناعية ، بل وان نمو السكان في الاقطار المتخلفة ، وهو نمو تتعاضد سرعته يوما بعد يوم ، قد زاد من اتساع هذه الثغرة ان قيست بالنسبة الى ما يصيب الفرد الواحد •

(١٠١) وشدد اعضاء المجلس في تأكيد اهمية الصعوبات الناشئة من عدم استقرار اسعار السلع الاساسية (١) • فوضحت عدة وفود أن الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة بامكانه وحده أن يجد حلا نهائيا لمشكلة السلع الاساسية ، ولكن ——— الضروري في غضون ذلك اتخاذ تدابير مباشرة لتثبيت اسعار السلع الاساسية •

(١٠٢) واسترعت بعض الوفود الانظار الى ظهور نظام اقتصادى مبني على التوجيه المركزى في السنوات العشر التي اعقبت الحرب ، والى نمو الانتاج والتجارة في الاقطار ذات الاقتصاد المركزى الموجه ، والى آثار تلك التطورات على العلاقات التجارية مع بقية انحاء العالم •

(١٠٣) وقال ممثل منظمة الاغذية والزراعة ان الانتاج الزراعي العالمي وان كان يفوق نمو السكان فان ازدياده كان على اشدّه في المناطق التي تعاني اكثر من غيرها من فوائد الانتاج الزراعي • فاذا قيس انتاج المواد الغذائية بالنسبة الى ما يصيب الفرد الواحد لتبين انه ما زال يقل عن المستويات التي كان عليها قبل الحرب في امريكا اللاتينية وفي الشرق الاقصى ، وذلك رغم ان الموارد الغذائية في هاتين المنطقتين وفي اوروبا الغربية استردت مستوياتها التي كانت عليها قبل الحرب ، كما انها زادت بنحو من ١٠ في المائة او اكثر على مستويات ما قبل الحرب في غيرها من المناطق الرئيسية ، واستطرد قائلا ان الفرق بين زيادة مجموع التجارة العالمية وبين التجارة بالسلع الاساسية الزراعية مخيب للآمال ولا يمكن تفسيره بالتغيرات التي طرأت على شروط التبادل التجاري بين المنتجات الزراعية والمنتجات المصنوعة • ثم ان الفرق بين مستوى الدخل الزراعي وبين مستوى الدخل العام اخذ في الاتساع في معظم الاقطار التي توجد معلومات عنها • وانتهى الممثل الى أنه لا يمكن الوصول الى حل عاجل هين لاية مشكلة من هذه المشاكل ، الا ان حلها غير مستحيل ، مع العلم بأن الحكومات في جميع الاقطار ماضية في اتخاذ تدابير فعالة لانها •

(١) انظر ايضا الفقرات من ١١٩ الى ١٢٥ •

(١٠٤) وذكر ممثل صندوق النقد الدولي أن وضع المدفوعات الدولية قد تحسن منذ عام ١٩٥٠ ، وأن كل المناطق الرئيسية ، ولا سيما منطقة الاسترليني منها ، اخذت تزيد ارصدها من الدولارات ، مبينة بذلك أنها شاعرة بإنتهائها مشاكلها الحادة المتعلقة بالمدفوعات . وقال ان معظم أعضاء الصندوق اخذوا يخفون باطراد من قيودهم المفروضة على القطع والتجارة ، وأن التخيرات التي طرأت من عام الى آخر وان لم تكن هائلة إلا ان مجموع ما تم منها خلال فترة السنوات الخمس يسترعي الانظار ، وقد أدى الى قدر كبير من قابلية التحويل في الاسواق ان لم يكن معترفا به رسميا .

(١٠٥) وأعرب ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية عن قلقه الناشئ من أن ارتفاع مستوى المعيشة لم يتناسب مع الزيادة في الدخل القومي بالنسبة الى الفرد الواحد ، ولفت نظر حكومات الاقطار الصناعية الى ضرورة ضمان تشغيل العمال وتحسين مستويات معيشتهم ، وإلى ما يقع على عاتقها من مسؤوليات تجاه رعايا بقية انحاء العالم . وبرز ، فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية في افريقيا ، ضرورة الحرص على توفير الغذاء الكافي للسكان الاصليين والعمل على انشاء المشروعات الصناعية .

(١٠٦) وناشد ممثل الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين الحكومات والشعوب في كل مكان ان تحيط علما بمدى المشاكل التي اثارتها التطورات الاخيرة في حالة الزراعة وبخطورة هذه المشاكل . وقد تولدت هذه المشاكل من تفاوت الاتجاهات ما بين النفقات والاسعار ، وزاد من تفاقمها الاتجاهات التضخمية من جهة ووجود فوائض زراعية من جهة اخرى .

(١٠٧) وأعرب ممثل الاتحاد العالمي لنقابات العمال عن اعتقاده بأنه لا يمكن منع ما يحدثه التشغيل الذاتي (الآتوماتي) لآلات في الصناعة من آثار في حجم التشغيل الا اذا زيد الانتاج زيادة سريعة . وقال انه يرى أن اهتمام المجلس بهذه المسألة من الامور الجوهرية .

(١٠٨) وتكلم ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة فقال أن السنوات العشر الماضية قد اثبتت أن التشغيل الكامل يتفق وغيره من الاهداف المنشودة ، وبينها النمو الاقتصادي ، وقابلية العمليات الانتاجية للتكيف وقابلية الموارد الاقتصادية للحركة . وأضاف أن حل مشكلة التخلف الاقتصادي يقضي اقامة اساس متين وذلك بالاصلاحات السياسية والاجتماعية وتخصيص موارد مالية كافية لهذا العمل وانهم في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي المتعلق بالمواد الأولية .

قرارات المجلس

(١٠٩) وبعد أن نظر المجلس في "الدراسة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٥" (م ٢٨٦٤/أ - م ش ٣٨/أ) ، اتخذ قرارا (٦١٤ د) (دورة ٢٢) يهني فيه الأمين العام على تقديمه للمجلس استعراضا شاملا للنمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية ، يبرز فيه المميزات الأساسية للتاريخ الاقتصادي في السنوات العشر التي تلت الحرب ، ولاحظ المجلس في القرار أن كثيرا من الممثلين اعربوا عن قلقهم تجاه الحاج بعض الميول التضخمية وازاء ما يحدثه التطور السريع في الاساليب الفنية الصناعية من آثار اقتصادية غير مباشرة ، فأكد ، بناء على ذلك ، الحاجة إلى مواصلة توجيه الانتباه ، في الدراسات المقبلة ، إلى المشاكل الطويلة الاجل ذات الاهمية العامة . كذلك طلب القرار إلى الأمين العام أن يبين للمجلس في الدورة التي سيعقد ها في الربيع كل ناحية من نواحي الوضع الاقتصادي العالمي تكون قد اختيرت لتكون موضع اهتمام خاص في "الدراسة" .

(١١٠) واتخذ المجلس قرارا آخر (٦١٤ ج) (دورة ٢٢) استرعى فيه انظار الحكومات إلى اهمية دراسة موارد ها البشرية والمادية ودراسة حاجاتها وذلك في سبيل تصميم برامج الانماء على الوجه الصالح . كما طلب إلى الأمين العام أن يوجه نظر الحكومات إلى ما هو متوفر من المعلومات عن الاساليب الفنية النافعة للقيام بدراسات تتعلق بالموارد والاحتياجات ، وأن يعد ما يراه مناسبا من البحوث التكميلية حول هذه الاساليب الفنية . كذلك دعا المجلس الحكومات إلى اعلام الأمين العام ، عندما ترى ذلك مناسبا ، بنتائج مثل هذه الدراسات بعد الفراغ من اعداد ها ، وطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن مدى تقدم العمل يوجز فيه هذه المعلومات ويقوم بتحليلها على أن يقدمه إلى المجلس في الدورة التي سيعقد ها في صيف سنة ١٩٥٥ .

الفرع الثاني - المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية والمدفوعات الاتجاهات والمشاكل الحالية في التجارة الدولية والمدفوعات

(١١١) ذكرنا فيما سلف أن المجلس وجه في دورته الثانية والعشرين اهتماما كبيرا إلى مشاكل التجارة الدولية . فاشرنا إلى تفوق نمو مجموع التجارة العالمية على نمو التجارة بالمواد الأولية ، وإلى سرعة التوسع في إنتاج المواد المركبة ، وإلى العمل على تحرير التجارة من القيود ، كما اشرنا إلى المساعي المبذولة لتنمية التجارة

ما بين الاقاليم المتفرقة ، والى توقف موارد الاقطار الاوروبية من الدولار ———
الازدياد • وقد درس المجلس العلاقات المتبادلة بين مختلف العوامل التي تؤثر
في التجارة الدولية والتدابير التي يمكن اتخاذها لتنمية التعاون التجاري واهمية
السياسات التجارية والانتاجية في انماء الاقطار المتخلفة اقتصاديا والمشاكل التي
تكتنف التجارة الدولية بالسلع الاساسية الاولى •

التدابير اللازمة لتنمية التعاون التجاري

(١١٢) كان المجلس في دورته العشرين المستأنفة قد طلب الى الامم ———
العام ان يعد تقريراً عن قواعده الاجراء والهيئات الدولية المهمة بتنمية التعاون
التجاري • وبناء على ذلك ارسل الى الدول الاعضاء عام ١٩٥٦ تقرير بعنوان
«الجهاز الدولي للتعاون التجاري» (م ٢٨٩٧/١١) (١) •

(١١٣) وقد نبه هذا التقرير الى ان الجهود التي بذلت في السنوات التي
اعقبت الحرب العالمية الثانية لاهياء التجارة الدولية وتوسيعها استفادت من التجارب
التي اكتسبت بعد الحرب العالمية الاولى • واعترف التقرير بان المحافظة على مستويات
عالية من النشاط الداخلي واقامة جهاز دولي للتعاون التجاري انما هما ضروريان
لضمان الاتساع المطرد في الصفقات الاقتصادية الدولية • وقد تم تأسيس عدد من
الوكالات الخاصة بالتعاون الدولي في التجارة والمدفوعات برعاية الامم المتحدة ،
كما قامت مجموعات من الحكومات بتاليف هيئات اقليمية • وكانت الاهداف الرئيسية
للاتفاقات الدولية خفض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الاخرى التي تعترض
سبيل التبادل التجاري والقضاء على كل تمييز بشأنها • غير ان المرونة كانت
بين المزايا الرئيسية التي اتصفت بها هذه الاتفاقات ، فابيح للدول الموقعة
ان تتصرف دون التقيد «بالعرف» السائد وذلك في بعض الظروف الخاصة وحسب
قواعد موضوعة • وبين التقرير ان الاتفاقات الدولية الواسعة النطاق لم تكن
الاتفاقات الاقليمية التي املتها الظروف الاقتصادية بعد الحرب فاخذت تقوم بدور
رئيسي في التجارة والمدفوعات • وقد تضمن التقرير ايضا ابحاثا تحليلية تتناول
بعض المنظمات الدولية للتعاون التجاري •

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية ———
والعشرون ، المرفقات » ، البند رقم ٢ من جدول الاعمال •

(١١٤) وقد بين أعضاء المجلس في المناقشة التي دارت في دورته الثانية والعشرين أن كلا من المنظمات المختلفة التي يصفها التقرير يختص بنواح معينة من نواحي التجارة الدولية ، ولكن لا توجد منظمة واحدة تختص اختصاصا عاما بجميع المشاكل المهمة التي تنشأ في ذلك الميدان . وكان رأى بعض الوفود أن أية منظمة كهذه المنظمة يجب أن تكون ذات صفة عالمية ، واقتروا تأسيس منظمة للتجارة الدولية داخل إطار الأمم المتحدة . غير أن بعض الوفود الأخرى ارتأت أن ليس من الحكمة تأسيس هيئة كهذه قبل إيلاء الموضوع مزيدا من الدراسة ، كما أن عددا من الوفود ذكر أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار موقف الأطراف المتعاقدين في «الاتفاق العام للتعرف على الجمركية والتجارة» من الموضوع .

(١١٥) وتطرق بعض الأعضاء الى مسألة ازالة العقبات القائمة في وجه التجارة ، فأشاروا الى أن الاقطار المتخلفة اقتصاديا غالبا ما تضطر الى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية ارصدها من العملة الأجنبية . وأعرب عدد من الوفود عن اعتقاده بأن اللجان الاقتصادية الإقليمية تستطيع أن تقدم مساعدات مفيدة في دراسة مشكلة العقبات القائمة في وجه التجارة .

(١١٦) واتخذ المجلس قرارا (٦١٤ أ) (دورة ٢٢) حث فيه الحكومات على ألا تتقاعس في بذل جهودها لتنمية التجارة الدولية ، ودعاها الى تقديم تعليقاتها عن الجهاز الدولي للتعاون التجاري . وطلب المجلس الى الأمين العام أن يحلل هذه التعليقات ويوافيه بتقرير عنها في دورته الرابعة والعشرين . كما أن المجلس وجه اهتمام اللجان الاقتصادية الإقليمية الى الحكمة من دراسة الصعوبات التي تمنع توسع التجارة الدولية وبيان العقبات التي يجب ازالتها حسب الظروف والحاجات الخاصة بكل اقليم من الاقاليم الواقعة ضمن اختصاصها . واخيرا طلب المجلس الى الأمين العام أن يرقب جميع التطورات التجارية بامعان .

السياسات التجارية والانتاجية

(١١٧) اشير في المناقشات التي دارت في المجلس الى ان الانماء الاقتصادي وان حقق تقدما في الاقطار المتخلفة اقتصاديا ، الا ان الثغرات ما بين مستويات المعيشة ومعدلات الانتاج في الاقطار المتقدمة وفي الاقطار المتخلفة اخذت في الاتساع . واتجه الرأى الى أن العمل القومي والتعاون الدولي كليهما ضروريان لتوسيع التجارة الدولية

بوصفهما اسلوبيين رئيسيين من اساليب مساعدة الاقطار المتخلفة على دفع نموها والاقتصاد الى الامام * كذلك لفت النظر الى ما تحدثه السياسات التجارية والانتاجية التي يتبعها أى قطر من الاقطار من آثار في اقتصاد الاقطار الاخرى *

(١١٨) وقد اوصى المجلس (القرار رقم ٦١٤ ب) (دورة ٢٢) بأن تراعى الحكومات عند وضع سياساتها التجارية والانتاجية وتنفيذها ما قد تحدثه هذه السياسات من آثار في اقتصاد الدول الاخرى ، كما اوصى حكومات الاقطار المتفوقة في التقدم الاقتصادي بأن تدرك اهمية سياساتها التجارية والانتاجية بالنسبة الى النمو الاقتصادي للاقطار المتخلفة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة بالمنتجات الاولى وعلى درجة معقولة من استقرار اسعارها * وكذلك اوصى المجلس حكومات الدول المتخلفة بأن تبذل كل ما في وسعها لتنويع اسواق منتجاتها عن طريق الاسراع بتصنيع بلادها ، وايجاد اسواق جديدة لها وتنويع انتاجها وما شابه ذلك من تدابير * ثم ان المجلس نوه للامين العام ولهيئات الامم المتحدة المعنية باهمية الدراسات الاحصائية والتحليلية التي يمكنها ان تلقي ضوءا على حركة الطلب الدولي على المنتجات الاولى *

التجارة الدولية بالسلع الاساسية

(١١٩) وكان ما تحدثه التقلبات العنيفة في اسعار السلع الاساسية الاولى من آثار ضارة بين الموضوعات الرئيسية التي تناولتها مناقشة المجلس في دورته الثانية والعشرين ، وقد وجه اهتمام خاص فيها الى العلاقة بين هذه التقلبات وبين الانماء الاقتصادي * وكذلك علقت اهمية كبيرة على ادراك العلاقة المتبادلة بين تجارة السلع الاساسية وبين الظروف الاقتصادية العامة *

(١٢٠) و اشار عدد من الوفود الى اعتماد اقتصاد دولهم على الدخل المتحقق من تصدير السلع الاساسية الاولى كما اشاروا الى استمرار المشكلة التي يثيرها وجود الفوائض الزراعية والى عدم مرونة الطلب على السلع الاساسية الاولى *

(١٢١) ونظر المجلس في تقرير لجنة التجارة الدولية بالسلع الاساسية عن اعمال دورتها الثانية والثالثة (م ٢٨٨٦/١١) (١) كما نظر في تقرير وارد من « لجنة التنسيق المؤقتة للاتفاقات الدولية الخاصة بالسلع الاساسية » (م ٢٨٩٣/١١) ودرس المركز

(١) « المرجع الاخير ، الملحق رقم ١ » *

القانوني لهاتين اللجنتين ووظائفهما^(١) . وقد وافق المجلس على وجوب الابقاء على شروط اختصاص كلتا اللجنتين ، ولكنه شعر بضرورة دراسة كل امكانيات تداخل اعمالهما ابتغاء علاج وجوه النقص الناجمة عن ذلك . ولهذا السبب ارتأت بعض الوفود انه قد يكون من المفيد دراسة اماكن جعل لجنة التنسيق المؤقتة للاتفاقات الدولية الخاصة بالسلع الاساسية هيئة فرعية تابعة للجنة التجارة الدولية بالسلع الاساسية ، الا ان بعض الوفود الاخرى ارتأت ان كلا من هاتين اللجنتين تقوم بوظائف تختلف طبيعتها عن طبيعة وظائف اللجنة الاخرى وانه لا وجود لتداخل اعمالهما .

(١٢٢) واسترعى الاعضاء النظر الى اهمية دراسة مشاكل السلع الاساسية بالنسبة الى المناطق المتخلفة اقتصاديا ونهبوا الى أن جانباً من الاسباب التي دعت الى انشاء لجنة التجارة الدولية بالسلع الاساسية يعود الى اهتمام المجلس بمثل هذه المشاكل .

(١٢٣) واجمل ممثل منظمة الاغذية والزراعة ما عملته المنظمة في هذا المضمار ، وقال انه يحبذ الابقاء على الترتيبات الحالية بين الهيئتين الدوليتين اللتين يعنيهما الامر ولكنه يرى ضرورة ايضاح بعض النواحي المعينة من هذه الترتيبات . وقد اعترف المجلس بالصلة الوثيقة التي تربط بين مشاكل السلع الاساسية ومشاكل التجارة الدولية بوجه عام . كذلك قام ممثل اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية ، بناء على طلب المجلس ، بتقديم عرض موجز لما يهم الاطراف المتعاقدين في الاتفاق العام للتعريف الجمركية والتجارة في مشاكل السلع الاساسية .

(١٢٤) وأشار ممثل غرفة التجارة الدولية الى اهتمام هذه الهيئة باعمال لجنة التجارة الدولية بالسلع الاساسية المتعلقة بتنظيم اسواق السلع الاساسية ، وقال ان غرفة التجارة الدولية نفسها اصدرت في الايام الاخيرة دراسة عن هذا الموضوع . واعرب ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية عن اعتقاده بأن اللجنة المذكورة ستثبت انها هيئة فعالة مفيدة . اما ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، فقد اثنى على تقرير لجنة التنسيق المؤقتة للاتفاقات الدولية الخاصة بالسلع الاساسية وأشار الى اهمية التعاون الدولي في ذلك المضمار بالنسبة الى الهيئة التي يمثلها .

(١٢٥) وقد اتخذ المجلس قرارا (٦٢٠) دورة (٢٢) ينص على الابقاء ، في الوقت الحاضر ، على الوظائف الحالية للجنة التجارة الدولية بالسلع الاساسية

(١) م.أ.ل.أ.ق ٦/م من ٢٠٩ الى ٢١٣ : م.أ.م/م ٩٥١ .

ولجنة التنسيق المؤقتة للاتفاقات الدولية الخاصة بالسلع الأساسية * واستهدف المجلس في الوقت نفسه ممارسة وظائفه التنسيقية في ميدان مشاكل السلع الأساسية ، وذلك ضمن اطار الامم المتحدة ، فاتخذ التدابير اللازمة لاحالة محاضر مناقشاته الى اللجنتين السالفتي الذكر والى منظمة الاغذية والزراعة * وطلب الى هذه الهيئات الثلاث أن تقدم ، بالاستناد الى خبرتها الخاصة والى مناقشات المجلس ، ما لديها من آراء حول عيوب الترتيبات التنظيمية والاجرائية التي تنظم حاليا نشاطها في ميدان المشاكل الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية ، بالاضافة الى ما لديها من آراء حول تنسيق وظائفها ضمن اطار الامم المتحدة ، وطلب المجلس اليها ايضا أن تقدم له ما ترى تقديمه من اقتراحات معينة ترمي الى ازالة هذه العيوب * وقد طلب المجلس الى الامين العام ان يوافيه بهذه الآراء في دورته الرابعة والعشرين . كما انه طلب الى لجنة التجارة الدولية بالسلع الأساسية ان تراعي عند اضطلاعها باعمالها اهمية الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة وان تأخذ بعين الاعتبار ، في ذلك الصدد ، العلاقة بين الاسراع بعمليات التصنيع في تلك الاقطار ووضع الاسواق العالمية للسلع الأساسية الاولى *

تقرير صندوق النقد الدولي

(١٢٦) نظر المجلس في دورته الحادية والعشرين^(١) في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ (م ٢٨٠١/١١) كما نظر في بيان ملحق به يتناول الفترة الواقعة بين اول ايار (مايو) ١٩٥٥ و ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ (م ٢٨٠١/٢٨٠١/اضافة رقم ١)^(٢)

(١٢٧) وقد ألقى المدير العام للصندوق بيانا امام المجلس صرح فيه أن ما يحيط بالجو السياسي في عالمنا الحاضر من غموض لم يحل دون تحسن اتجاهات التطورات الاقتصادية * وأشار الى اختفاء مشكلة الدولار بوصفها ظاهرة تعم العالم بأسره * وقال ان ازدياد حجم المتوفر من الدولارات في العالم كان العامل الاساسي الذي مكن العالم من بلوغ تلك الدرجة من التوازن في ميزان المدفوعات بالدولار * ثم تتبّع تطور تلك الكميات المتوفرة من الدولارات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذكر ان عام ١٩٥٠ كان بمثابة خاتمة عهد اختلال توازن المدفوعات بالدولار في العالم *

(١) م ١١/٢٨٠١ و ٩٠٣ و ٩٠٤ *

(٢) صندوق النقد الدولي ، " التقرير السنوي للمديرين التنفيذيين عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ (واشنطن) " و " موجز الاعمال من اول ايار (مايو) ١٩٥٥ الى نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ " *

ومنذ عام ١٩٥٠ واحتياطي العالم من الذهب والدولار يزداد باطراد رغم أن هذا الازدياد لم يتوزع بالتساوي بين المناطق والاقطار المختلفة ، بل أن احتياطي منطقة الاسترليني تناقص وانخفض • واستطرد فقال ان التحسن الذي طرأ على احتياطي الدولار في العالم يعزى الى أن اقتصاد عدد من الاقطار التي خربت الحرب استرد سابق عهده ونما ، ويرجع الى ما أدى اليه ذلك من اتساع تجارة العالم واقتصاده • وأكد المدير العام الحاجة الى زيادة الاعتماد على السياسات المالية والنقدية بغية تصحيح الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات وأعرب عن أمله في أن تنبذ مختلف أنواع القيود المفروضة على القطع كلما ازداد احتياطي الدولار •

(١٢٨) ثم حذر المدير العام المجلس من الاستنتاج بأن مشاكل ميزان المدفوعات حلت الى الأبد • فقال ان عالمنا عالم حي متوشب ، ولذا فان تجدد المشكلة في ناحية أو في أخرى من انحائه امر متوقع ، وان الصندوق على استعداد دائم للعمل وقت الحاجة • وشرح بايجاز اختلاف الاثر الذي أحدثته العوامل الاقتصادية في عام ١٩٥٥ في مختلف الاقطار والمناطق ، فإشار الى التحسن الصناعي العام في الاقطار التي تستهلك وتنتج المواد الخام المعدنية والفلزية والى النكسة التي أصيبت بها الاقطار التي تنتج أكثر ما تنتج المواد الزراعية • وأوضح مؤكدا اختلاف تجارب الاقطار الصناعية في اسواق التصدير • وحذر الاقطار المتخلفة اقتصاديا من احداث ضغوط تضخمية بمحاولتها ان تتجاوز في استثماراتها كمية الموارد الحقيقية الموجودة تحت تصرفها •

(١٢٩) ثم مضى المدير العام في كلامه فبين أن برنامج المساعدة الخارجية للولايات المتحدة ساهم مساهمة حيوية في زيادة احتياطي الدولار في العالم • وليس هناك ما يحمل على توقع خفض ذلك البرنامج خفضا كبيرا ، ومع ذلك فمن المهم التنبيه الى أنه قد لا يبقى الى الأبد • وأضاف قائلا انه من غير الممكن تقدير مدى ما ساهمت به بعض الدول الاعضاء بابقائها على القيود المفروضة على القطع والتجارة في زيادة احتياطي الدولار •

(١٣٠) وقال المدير العام في الختام انه ينبغي للمجلس الاطمئنان الى أن الصندوق مستعد دائما وأبدا لمساعدة أي قطر يعاني من اختلال مؤقت في ميزان مدفوعاته ، وذكر للتمثيل على كلامه اسماء بعض الاقطار التي قدم الصندوق لها المساعدة في العام الماضي • وبين مدى المساعدة التي يستطيع الصندوق تقديمها

الى الدولة العضو التي تحتاج اليها ، مشيراً بوجه خاص الى نشوء نظام «قروض الطوارئ» ، وهو نظام يضمن للدول الاعضاء مقدماً الحصول على مبالغ كبيرة — موارد الصندوق لمدة ستة اشهر او عام واحد .

(١٣١) وقد رحب عدة ممثلين بتقرير صندوق النقد الدولي عن التطورات المرضية في وضع الدول الاعضاء حيال المدفوعات الدولية ، واعربوا عن تقديرهم للدور الذي قام به الصندوق في توجيه الدول الاعضاء فيه نحو عقد الاتفاقات المتعددة الاطراف للتجارة وقابلية تحويل العملة . وهناك الصندوق بنشاطه في ميدان المساعدة الفنية ، كما انهم رحبوا بانشاءه نظام قروض الطوارئ . وتكلم أحد الممثلين فاقترح أن يسعى الصندوق الى اختصار الفترة ما بين موعد حساب احتياطي الصندوق وموعد تقرير اعادة شراء العملة اللزامي ، وذلك لتفادي حدوث تغيرات هامة في الوضع الاقتصادي ما بين الموعديين .

(١٣٢) واعرب ممثلون عن الاقطار المتخلفة اقتصادياً عن رأيهم بأن من الممكن توسيع نطاق أعمال الصندوق بالنسبة الى اقطارهم توسيعاً كبيراً ، واقترح بعض الممثلين ان يزيد الصندوق من اهتمامه بالانماء الاقتصادي في المناطق المتخلفة . كذلك اقترح زيادة حصة بعض الدول الاعضاء ، وتغيير عادة اعتبار الصندوق الملجأ الاخير لمن يطلب المساعدة ، ودراسة اثر الاتفاقات المتعددة الاطراف لتحويل العملة في المركز المالي الدولي للمناطق المتخلفة . وقيل انه ينبغي للصندوق ان يساعد في العمل على استقرار التقلبات العنيفة في اسعار السلع الاساسية الاولى ، ان غالباً ما سببت تلك التقلبات اختلال اقتصاد الاقطار المتخلفة .

(١٣٣) وقد اجاب المدير العام على هذه الملاحظات بقوله أن صندوق النقد الدولي يتبع تجاه الاقطار المتخلفة سياسة مرنة ، وأنه يدرس حالة كل قطر — هذه الاقطار بصورة مستقلة ، وذلك لاختلاف ظروف كل منها اختلافاً كبيراً عن ظروف القطر الآخر . اما مشكلة اختصار الفترة ما بين نهاية السنة المالية وبين موعد اعادة شراء العملة اللزامي فان الصندوق ما من في بحثها بالتشاور مع الدول الاعضاء . وقال انه واثق من ان موارد الصندوق تكفي لمواجهة جميع الحالات الناجمة عن ادخال نظام التحويل المتعدد الاطراف ، الا اذا وقعت انتكاسة ، وهو امر مستبعد . وبين ان موقف الصندوق من الاقطار المتخلفة اقتصادياً هو في الاساس نفس موقفه من الاقطار المتقدمة . وأنه مستعد دائماً لمساعدة أية دولة من الدول الاعضاء تساله المعونة ،

ولكنه غير مستعد لتخصيص موارده لتنمية اقتصاد الاقطار المتخلفة * وذكر ان مسألة رفع حصص بعض الدول الاعضاء هي قيد الدرس * واعرب عن اسفه لاتخاذ بعض الدول الاعضاء موقفا يجعلها لا تطلب معونة الصندوق الا في الحالات الحرجة * وختم المدير العام كلامه بملاحظة الاتجاه العام في زيادة الحرية في التجارة الدولية والعلاقات المالية ، قائلا ان صندوق النقد الدولي سيبدل أقصى ما في وسعه لتشجيع هذا الاتجاه *

(١٣٤) وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (القرار رقم ٦٠٢ (دورة ٢١)) أخذ فيه علما بتقرير صندوق النقد الدولي *

مرفق

البيانات التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية
البيانات الشفهية التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية
امام المجلس اولجانه بموجب المادة ٨٦ من
النظام الاساسي

» الدورة الثانية والعشرون «

غرفة التجارة الدولية
الوضع الاقتصادي العالمي — الجلسة الشاملة : م ١١ / م ٩٣٥ *
غرفة التجارة الدولية
المشاكل الدولية الخاصة بالسلع الاساسية — جلسة اللجنة الاقتصادية : م ١١ /
ل أ ق ٦ / م ٢١٠ *
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الوضع الاقتصادي العالمي — الجلسة الشاملة : م ١١ / م ٩٣٩ *
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المشاكل الدولية الخاصة بالسلع الاساسية — جلسة اللجنة الاقتصادية : م ١١ /
ل أ ق ٦ / م ٢١٠ *
الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
الوضع الاقتصادي العالمي (دراسة عن الوضع الاقتصادي العالمي ، بما فيه شؤون التشغيل الكامل وتوسيع التجارة العالمية) — الجلسة الشاملة :
م ١١ / م ٩٣٥ *

- الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية
الوضع الاقتصادي العالمي - الجلسة الشاملة : م ١١/م ٩٣٥
الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية
المشاكل الدولية الخاصة بالسلع الأساسية - جلسة اللجنة الاقتصادية :
م ١١/ل أ ق ٦/م ٢١٠
الاتحاد العالمي لنقابات العمال
الوضع الاقتصادي العالمي - الجلسة الشاملة : م ١١/م ٩٣٧
الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء
الوضع الاقتصادي العالمي (النظر في تقارير اللجان الاقتصادية الإقليمية) -
الجلسة الشاملة : م ١١/م ٩٤٠

البيانات الشفهية التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية
امام لجنة المجلس المختصة بالمنظمات غير الحكومية بموجب المادة
٨٦ من النظام الداخلي

» الدورة الثانية والعشرون «

- غرفة تجارة الولايات المتحدة الامريكية
الوضع الاقتصادي العالمي (دراسة عن الوضع الاقتصادي العالمي ، بما فيه
شؤون التشغيل الكامل وتوسيع التجارة العالمية) - جلسة لجنة
المجلس المختصة بالمنظمات غير الحكومية : م ١١/ل م غ ح ٢/م ١٦١
المؤتمر اليهودي العالمي
الوضع الاقتصادي العالمي - جلسة لجنة المجلس المختصة بالمنظمات
غير الحكومية : م ١١/ل م غ ح ٢/م ١٦٢

البيانات التحريرية التي قدمتها المنظمات
غير الحكومية الى المجلس

- غرفة التجارة الدولية
م ١١/ل م غ ح ٢/٤٧٠ - الاتفاقية الدولية الخاصة «بالعينات» ومواد الاعلان

الفصل الثالث

الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة*

(الف)

الفرع الاول * تمويل الانماء الاقتصادي

(١٣٥) دارت المناقشة في دورة المجلس الثانية والعشرين^(١) حول تمويل الانماء الاقتصادي ، وقد تكررت الاشارة في هذه المناقشة الى اتجاه اعتبر اكثر الاتجاهات اثارا للقلق من اتجاهات الوضع الاقتصادي العالمي الطويلة الاجل ، الا وهو اتساع الهوة بين معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة في الاقطار المتخلفة وبينها في الاقطار المصنعة . فبين عدة ممثلين ان على الاقطار المتخلفة ان تعتمد في المكان الاول على موارد داخلية في تمويل برامجها . غير ان انخفاض معدل الادخار في هذه الاقطار وضيق طاقتها على احتمال الضرائب وسرعة نمو سكانها تجعل من الضروري النظر في امر زيادة المساعدة الخارجية لها ، سواء قدمت هذه المساعدة بشكل رؤوس اموال خاصة او عامة ام بشكل اتفاقات ثنائية او متعددة الاطراف للمساعدة .

(١٣٦) وقد نظر المجلس في ثلاث نواح من نواحي المسألة وهي : تأسيس صندوق الامم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادي ، والانسياب الدولي لرأس المال الخاص ، والمشاكل الضريبية الدولية . ووجه اهتمام خاص الى العلاقة الوثيقة التي تربط بين هذه المسائل الثلاث ، والى غيرها من التطورات الكبرى في ميدان المساعدة الخارجية . وأعرب بعض اعضاء المجلس عن أملهم بأن تكون المؤسسة المالية الدولية ، التي بدأت اعمالها حديثا ، اداة لاطلاع المستثمرين الراغبين على فرص الاستثمار في الاقطار المتخلفة . وتكلم احد الاعضاء معربا عن امله في ان تظهر المؤسسة المالية الدولية من المرونة في تفسير نظامها الاساسي وفي تقدير طاقة الاقطار المتخلفة على الاقتراض اكثر مما اظهره البنك الدولي للانشاء والتعمير .

(١٣٧) واشاد عدد من الاعضاء بالدور الذي قام به البنك في تمويل اعمال الانماء في الاقطار المتخلفة ، وبجهداته في استمالة رؤوس الاموال الخاصة الى المساهمة

* بند مستقل في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة من دورات الجمعية العامة .
(١) م/١١ من ١٩٤٧ الى ١٩٥١ و م/١١ ل ا ق ٦ / م ٢١٤ و ٢١٥ .

في بعض مشروعاته * وإرتأى بعض الأعضاء أن البنك يجب أن يزيد من قروضه السي
الاقطار المتخلفة ، وأنه يجب أن يتبع سياسة يسودها مزيد من الروح التقدمية
والسياسة حيال مشكلة استعمال العملات المحلية لتمويل المشروعات الأساسية * واقترح
البعث الآخر أن يزيد صندوق النقد الدولي من نشاطه *

(١٣٨) ولاحظ عدة أعضاء أن معظم المساعدة التي قدمت في السنوات التي أعقبت
الحرب كانت بموجب برامج ثنائية وإقليمية للمساعدة * غير أن عددا من الأعضاء أعرب
عن أمله في أن يقدم جانب أكبر من المساعدة الخارجية في المستقبل بموجب اتفاقات
ثنائية ، وأن يتم تقديمها بوسائل مماثلة لصندوق الأمم المتحدة الخاص للأنماء الاقتصادي
المقترح إنشاؤه ، ورأى البعض أن تقديم المساعدة بالنظام الثنائي كان يتم أحيانا
لأسباب سياسية أو استراتيجية أكثر منه لمصلحة انماء الاقتصاد العالمي بمجموعه ، وأضافوا
أن خير الوسائل للتقليل من مساوئ المساعدات الثنائية إلى الحد الأدنى هي تطبيق
النظام المتعدد الأطراف للمساعدة إلى الحد الأقصى ، وقالوا أن النظام المتعدد
الأطراف للمساعدة يتيح كذلك للشرق والغرب فرصة التعاون والامتناع عن منافسة بعضهما
البعض في مهمة سد الثغرة بين الاقطار المتقدمة اقتصاديا والاقطار المتخلفة * وأشار
بعض الأعضاء إلى أنه قد تتمكن إحدى الهيئات المناسبة من هيئات الأمم المتحدة ،
كالصندوق الخاص المقترح إنشاؤه مثلا ، من أن تساهم ، بناء على طلب الحكومات
المعنية ، في وضع برامج المساعدة المقدمة بموجب اتفاقات ثنائية وإشراف على هذه
البرامج ، كما يمكنها أيضا أن تيسر تنسيق كافة أنواع المساعدات بجمع المعلومات المتعلقة
بالموضوع ونشرها * فلو تم العمل بمقتضى مثل هذه الاقتراحات لمال الفرق الكبير
بين نظام المساعدات الثنائية ونظام المساعدات المتعددة الأطراف إلى الزوال *

(١٣٩) وأكد عدة ممثلين ضرورة توفر جو من الثقة الدولية إذا أريد النجاح للمشاريع
المماثلة للصندوق الخاص وزيادة انسياب رؤوس الأموال الخاصة بين دول العالم *
وقد أدلى بعض الأعضاء في هذا الصدد ببيانات عن آثار تأميم قناة السويس الذي تم
حديثا ، إلا أن بعض الأعضاء الآخرين قالوا أن تلك المسألة تتعلق بالسلطان الداخلي
للدولة المعنية ، ولا شأن للمجلس ببحثها *

صندوق الأمم المتحدة الخاص للأنماء الاقتصادي *

(١٤٠) أعد فريق من الخبراء برئاسة السيد ريمون شيفن (١) تقريرا عن مشروع

* فرع لأحد بنود جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة من دورات الجمعية العامة
(١) انظر المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ٣ ،
الفصل الثالث ، الفرع الأول *

صندوق الأمم المتحدة الخاص للائتماء للاقتصادى ، وقد درس المجلس هذا التقرير في دورته العشرين ، ونظرت الجمعية العامة في نتائج هذه الدراسة في دورتها العاشرة ، ومن ثم اتخذت قرارا (القرار رقم ٩٢٣ (دورة ١٠)) دعت فيه الحكومات الى ابداء آرائها بالدقة الممكنة فيما يتعلق بتأسيس الصندوق الخاص ووظيفته وهيكله وعملياته ، كما الفت بموجبه لجنة خاصة لتحليل ما يرد من اجابات الحكومات وتعليقاتها .

(١٤١) ودرس المجلس في دورته الثانية والعشرين التقرير المؤقت (ج ع/٣١٣٤ - م ٢٨٩٦/أ) الذى قدمته اليه اللجنة الخاصة بناء على طلب الجمعية العامة . وكان التقرير يتألف من موجز للردود التي وردت من ست واربعين حكومة وبحث تحليلي لها ومن النتائج التي استخلصتها اللجنة منها . ونهبت اللجنة الى ان هذه النتائج لا يجب ان تؤخذ بمفردها وانما يجب ان ينظر فيها بضم البابين الاول والثاني من التقرير المؤقت اليها . ونورد فيما يلي بيانا بهذه النتائج : يتولى الصندوق بوجه خاص تمويل المشروعات التي يقوم عليها الاساس للاقتصادى والاجتماعي ، مع العلم ان كثيرا من الاقطار اشارت الى قيامه بتمويل /أوسع للائتماء بينها المشروعات الانتاجية المباشرة من صناعية وزراعية . اما المبلغ الاول الذي ارتأت الحكومات انه لازم للصندوق فيتراوح بين ٢٠٠ مليون دولار و ٢٥٠ مليون دولار . ويؤسس الصندوق الخاص ويغذى بالمساهمات الاختيارية التي يجوز للحكومات ان تقر مقدارها بالاستناد الى معايير موضوعية . والمساهمات قابلة للتجديد كل عام او في اية فترات زمنية اخرى يتفق عليها . وارتأت الحكومات بوجه عام ان تدفع المساهمات في الصندوق بالعملة المحلية التي تكون غير قابلة للتحويل الى العملات الاخرى الا بالقدر الذى تسمح به الحكومات المعنية . غير ان بعض الحكومات ارتأت دفع مساهمات قابلة للتحويل كليا او جزئيا او دفع جزئيا من المساهمات عينا . وارتوى ان تقدم المساعدات بشكل اعانات مالية وقروض ، ولاسيما القروض الطويلة الاجل بفائدة منخفضة ، وان يكون الصندوق الخاص هيئة مستقلة تتعاون تعاوناً وثيقاً مع غيرها من الهيئات والوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة ، كما ارتوى ان يكون هيكله العام وفقا لما اقترحه فريق الخبراء الخاص ، فيتألف من مجلس عام يضم جميع الاعضاء ، ومن مجلس تنفيذى ومدبر عام ولجنة مشتركة وهيئة تتكون من اقل عدد ممكن من الموظفين . غير ان الآراء اختلفت بعض الاختلاف بشأن اللجنة المشتركة .

المناقشات في المجلس

(١٤٢) أثنت الوفود في المناقشة التي دارت في المجلس^(١) على التقرير المؤقت الذي وضعته اللجنة الخاصة (ج ع/٣١٣٤ - م ١١/٢٨٩٦) بوصفه وثيقة قيمة تساعد على توضيح الأفكار وبيان مواقف الحكومات * وأعرب عدة ممثلين عن سرورهم لما لاحظوه من أن الأغلبية الساحقة من الحكومات التي بعثت ردودها أيدت تأسيس الصندوق الخاص عاجلا ، وأن التقرير دل على الاتفاق أو إمكان الاتفاق على عدد من النقاط * وأشار بعض الممثلين الآخرين إلى أن عددا كبيرا من الحكومات لم ترسل ردودها بعد ، وبينها عدد من الحكومات ينتظر منها أن تقدم الجانب الأعظم من المساهمات ، وأن وجهات النظر ما زالت تختلف اختلافا كبيرا *

(١٤٣) أما من حيث وظيفة^(٢) الصندوق الخاص المقترح انشاؤه فقد رأى بعض الممثلين أنه يجب أن يقصر عملياته على تمويل المشروعات التي يقوم عليها الأساس الاقتصادي والاجتماعي ولا يتجاوز نشاطه المشروعات الاستثمارية الهامة * وأعرب آخرون عن اعتقادهم بأنه يجب أن يوجه معظم جهوده إلى تنمية الصناعة والزراعة * كما أبدى البعض الآخر اهتمامه بحسن تكامل أعمال الصندوق مع برامج الانماء المختلفة *

(١٤٤) وأبدى عدد من الممثلين رأيهم في أن يسمح بدفع المساهمات العينية بل وبتفضيلها * غير أن بعض الممثلين نبهوا إلى المساوئ التي تصاحب مثل هذه المساهمات كالمصاعب الإدارية وأحداث الاختلال في الاسواق العادية والصعوبات التي قد يلاقونها الصندوق إن رام الحصول على المساهمات بأشكال انفع وأصلح للاستعمال في أغراض شتى ، والقيود المفروضة على اختيار أحسن المعدات الموجودة في الاسواق وخطر تحميل الصندوق الخاص فائس السلع الأساسية * وأبدى بعض الممثلين تحفظاتهم بشأن دفع المساهمات بالعملات غير القابلة للتحويل إلا بالقدر الذي تسمح به الحكومات ولا تصلح للشراء بسلع وخدمات معينة ، وقالوا إن المساهمات يجب أن تقدم بشكل يحقق أقصى حد من الانتفاع بها في تنفيذ البرامج * وبين عدة أعضاء اهتمامهم بأن تكون التبرعات اختيارية *

(١٤٥) واقترح أحد الأعضاء اتخاذ خطوة مباشرة لا تتطلب الكثير هي إنشاء صندوق خاص يستخدم في تمويل مراكز اقليمية تقوم بمسح الموارد الطبيعية ودراسة مشروعات تأسيس المعاهد الفنية اقليمية لتدريب الفنيين والعمال فضلا عن دراسة طرق زيادة القدرة الانتاجية في الاقطار المتخلفة اقتصاديا * وقد رحب عدة أعضاء آخرين بهذا الاقتراح *

(١) م ١١/٢٨٩٦ من ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ ، و م ١١/ل أ ق ٦/٢٨٩٦ م ٢١٤ و ٢١٥ *

(٢) انظر الفقرة رقم ١٣٨ أيضا *

(١٤٦) وانتقل المجلس الى دراسة مسألة الاعانات المالية والقروض ، فأثر بعض الممثلين ان يقدم الصندوق الخاص الاموال بشكل قروض مما يضمن الا تقدم الدول التي تطلب المساعدة غير مشروعات تستحق اعلى درجة من الاولوية . الا أن احد الممثلين ارتأى ان يوجه الصندوق الخاص اهتمامه الى تقديم الاعانات المالية المباشرة ولاسيما في السنوات الاولى من مزاولة نشاطه . واستحسن عدة ممثلين ان يقدم الصندوق الخاص قروضا طويلة الاجل بفائدة منخفضة ، ولكن نادى بعضهم بالسماح للصندوق بتحصيل الفائدة الاعتيادية ، حيث أنه قد يضطر الى الاقتراض من السوق الحرة . واقترح بعض الممثلين أيضا تسديد القروض بالصادرات من السلع الاساسية كوسيلة من وسائل تنمية التجارة الدولية .

(١٤٧) وبحث المجلس الهيكل المقترح للصندوق الخاص وعلاقة الصندوق بغيره من الوكالات الدولية ، فتكلم عدة ممثلين وأعربوا ، من جهة ، عن ادراكهم ضرورة تعاون الصندوق الخاص تعاوناً وثيقاً مع الوكالات المتخصصة فضلاً عن تنسيق اعماله مع اعمالها ، ولكنهم أكدوا من الجهة الثانية وجوب استقلال هذه المؤسسة الجديدة . وطالب بعض الممثلين الآخرين بتساوى التمثيل في المجلس التنفيذي بين الاقطار المساهمة الرئيسية وبين الدول المنتفعة كما طالبوا بالمساواة في حق التصويت .

(١٤٨) وتناول جانب كبير من المناقشات في المجلس مسألة موعد تأسيس الصندوق المقترح . وقد أبدى عدة ممثلين قلقاً كبيراً لتأخر تأسيسه ، وأشاروا الى شدة حاجة الاقطار المتخلفة وضرورة الاستعجال في مواجعتها كما اشاروا الى امكان تفاقم الاحوال لو طال التأخير ، والى طول الاعمال والمناقشات التحضيرية ودقتها ، والى الاتفاق العام على ضرورة الاسراع في تأسيس الصندوق الخاص كما يتضح من ردود الحكومات على قرار الجمعية العامة ، والى ما حظي به مشروع انشاء الصندوق المتعدد الاطراف في السنة الاخيرة من ازدياد مؤازرة كبار رجال السياسة وتأييد الرأي العام له ، والى خفض السلاح الذي تحقق فعلاً في عدد من الاقطار . وذكر البعض ايضاً ان تأسيس الصندوق الخاص يتصل بالمسؤولية الاخلاقية للامم المتحدة ، وانه يخدم المصالح المستتيرة للبلدان المتفوقة اقتصادياً . وكانت بعض الدول التي ينتظر منها ان تساهم مساهمة كبرى في الصندوق الخاص قد ادعت بان تأسيسه يجب ان يتم في نفس الوقت الذي يتحقق فيه نزع السلاح العام ، فاعترض عدد من الممثلين على ذلك بقولهم ان نزع السلاح هذا قد لا يتحقق الا بعد وقت طويل ، ولا يجوز أن يكون للتسلح في ايام السلم اولوية مطلقة على الانماء الاقتصادي . وبينوا أن نسبة مئوية صغيرة

من المصروفات المخصصة للتسلح في الوقت الحاضر تكفي لتوفير المبلغ الاولي المطلوب ، ويمكن أن تضاف الى هذا المبلغ في المستقبل مساهمات جديدة وذلك نتيجة لخفض التسلح العام وحظر الاسلحة الذرية . ورأى بعض الممثلين أن تتخذ الخطوات فوراً لوضع مشروع النظام الاساسي للصندوق الخاص ، كي يتسنى للحكومات اتخاذ قرار بشأن اشتراكها فيه .

(١٤٩) غير أن بعض الممثلين عادوا فاكداً وموقف حكوماتهم من الصندوق الخاص ، وهو أن تأسيسه مشروط بتحقيق نزع السلاح العالمي تحت الاشراف الدولي . وأشاروا الى ما سبق ان ارتبطت به بعض الدول التي ينتظر منها ان تساهم مساهمة كبرى فى الصندوق الخاص من التزامات ضخمة بموجب برامج المساعدة الحالية الثنائية والدولية . وذكروا ان المبالغ التي انفقت على التسلح انما كانت تمثل الحد الأدنى المطلق من الالتزامات ، وأنه اذا تسنى بين وقت وآخر توفير القليل من مصروفات الدفاع فان هناك كثيراً من الالتزامات والمسؤوليات في ميدان الانماء الاقتصادي تستحق منحها الاولوية على الصندوق الخاص . ثم أن أى صندوق كبير متعدد الاطراف يقصد به تقديم رؤوس الاموال الى الاقطار المتخلفة اقتصادياً يجب أن يعتمد على مؤازرة جميع الاطراف وثقتهم ، وهما شرطان يتصلان اتصالاً وثيقاً بمسألة نزع السلاح . وكان رأى هؤلاء الممثلين أن الصفة المؤقتة لتقرير اللجنة الخاصة (ج ع / ٣١٣٤ - م أ / ٢٨٩٦) تعارض فكرة اتخاذ أية خطوات جديدة في هذا الوقت بالذات .

(١٥٠) واشترك في المناقشة أيضاً ممثلون عن عدة منظمات غير حكومية . وقال ممثل الاتحاد العالمي لجمعية الامم المتحدة أن جمعيات الامم المتحدة في كافة انحاء العالم اجمعت على تأييد الاقتراح الرامي الى انشاء صندوق خاص ، وأنها ترى ان الوقت قد حان لوضع نظامه الاساسي . وقال ان المنظمة التي يمثلها تعتقد بوجود تأسيس الصندوق حتى اذا كانت بعض الدول الاعضاء غير مستعدة بعد للاشتراك فيه . ورفع ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية طلباً رسمياً الى المجلس يسأله فيه تقديم اقتراحات محددة لانشاء الصندوق الخاص في الدورة القادمة للجمعية العامة دون تأخير . وذكر ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة المجلس بان المنظمة التي يمثلها لم تال جهداً في الدعوة الى تقديم المساعدات الدولية الى الاقطار المتخلفة اقتصادياً عن طريق تأسيس صندوق خاص لهذا الغرض ، كما وأنه اكد ما للمساعدات التي تقدم بواسطة الامم المتحدة من قيمة اخلاقية ، وقال ان منظمته تنوى القيام بحملة غايتها زيادة برامج المساعدة الى الاقطار المتخلفة . وتكلم ممثل الاتحاد العالمي

لنقابات العمال فأكد أيضا الحاجة الماسة الى تأسيس الصندوق ، ولاحظ الاتجاه نحو ازدياد مساهمة الاموال العامة في الانماء الاقتصادي ، وعلق اهمية على الدور الذي سيقوم به الصندوق الخاص في تنمية التجارة الدولية * ثم تكلم ممثل غرفة التجارة الدولية فاعرب عن رأى منظمته بان الدور الرئيسي في تنمية موارد العالم سيؤول دائما الى رؤوس الاموال الخاصة وان كانت الاموال العامة يمكنها ان تنفع في تعبئـ الطريق المؤدى الى الانماء الاقتصادي * ونادى بضرورة تفادى أى تدخل بين اعمال الصندوق الخاص وبين اعمال البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية * وقد عارضت عدة منظمات من المنظمات المذكورة اعلاه بشدة فكرة جعل تأسيس الصندوق الخاص مشروطا بتزج السلاح العام *

قرارات المجلس

(١٥١) اتخذ المجلس قرارا (٦١٩) (أ) (دورة ٢٢) استرعى فيه انتباه الجمعية العامة الى المناقشات التي دارت في دورته الثانية والعشرين حول اقتراح تأسيس صندوق الامم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادي * ودعا المجلس في هذا القرار الحكومات التي لم ترسل بعد ردودها بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٩٢٣ (دورة ١٠) الى ارسال هذه الردود باسرع وقت ممكن ، كما انه هنا فيه اللجنة الخاصة على تقريرها المؤقت المفيد ، وذكر انه يتطلع الى اكمالها وضع تقريرها النهائي ، واعرب عن امله في ان تنظر الجمعية العامة ، اثناء ذلك ، فيما يمكن اتخاذه من خطوات جديدة تساعد على الاسراع بتأسيس صندوق الامم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادي *

الانسياب الدولي لرؤوس الاموال الخاصة*

(١٥٢) رفع الامين العام الى المجلس في دورته الثانية والعشرين تقريراً عنوانه "الانسياب الدولي لرؤوس الاموال الخاصة ، ١٩٥٣ - ١٩٥٥ (م أ / ٢٩٠١) (١)" ، وذلك استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها رقم ٨٢٤ (دورة ٩) * وقد بين التقرير ان صافي انسياب رؤوس الاموال الخاصة الى الخارج للاستثمار الطويل الاجل ، مقدرا بالقيمة الحقيقية ، بقي في السنوات القليلة الماضية يقل عن الحد الاقصى الذي بلغه

* تقتضي الفقرة ١٥٩ استصدار قرار بشأنها من الجمعية العامة *

(١) " المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات " ، البند رقم ٥ من جدول الاعمال *

في العقد الثالث من هذا القرن ، ولكن يقابل هذا الانخفاض ازدياد التجار الدولية والانتاج الصناعي العالمي . وذكر التقرير ان انسياب رؤوس الاموال الخاصة لاستثمارها في الاوراق المالية اخذ في الانخفاض منذ العقد الثالث من هذا القرن ، غير ان استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في المشروعات التجارية التي يشرف على ادارتها ابناء البلدان المصدرة لرؤوس الاموال اخذ في الازدياد . وبقيت الاستثمارات الاجنبية في الصناعات الاستخراجية تحتل مكانا رئيسيا ، الا ان مقداراً متزايداً من رؤوس الاموال الاجنبية قد استثمر في مشاريع الصناعات التحويلية ، وبينها المشاريع القائمة في عدد من كبريات الدول المتخلفة اقتصادياً . ولاحظ التقرير ان رؤوس الاموال العامة ، الموجهة عن طريق الوكالات القومية والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، اخذت على عاتقها ، منذ انتهاء الحرب ، جانباً كبيراً من الوظائف التي كانت تؤديها رؤوس الاموال الخاصة المستثمرة في الاوراق المالية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية - وقد حدث ذلك بوجه خاص في الاقطار المتخلفة . وكانت الولايات المتحدة الامريكية الدولة الرئيسية المصدرة لرؤوس الاموال الخاصة ، حيث اربى مقدار ما صدرته منها على نصف ما صدره العالم في السنوات الاخيرة . وكانت كندا ودول امريكا اللاتينية الدول الرئيسية المنتفعة برؤوس الاموال الخاصة التي صدرتها الولايات المتحدة ، غير ان مبالغ كبيرة منها استثمرت ايضا في الصناعات التحويلية في أوروبا الغربية وفي الاقطار الغنية بالموارد المعدنية في افريقيا والشرق الاوسط . اما رؤوس الاموال التي صدرتها المملكة المتحدة فقد استثمر اغلبها داخل منطقة الاسترليني ، كما ان الاقطار الاخرى في أوروبا الغربية وجهت جانباً كبيراً من استثماراتها الاجنبية الى الاقاليم التابعة لها فيما وراء البحار .

(١٥٣) ولاحظ التقرير ان الحكومات اتجهت في السنوات الاخيرة الى اتخاذ التدابير الرامية الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة . فقد خفف عدد من الاقطار المستوردة لرؤوس الاموال القيود المفروضة على ترحيل الايرادات المتحققة لحساب الاستثمارات الاجنبية وعلى اعادة رأس المال الى موطنه الاصلي . وفي الوقت نفسه قامت بعض الاقطار بتعديل المعايير وتبسيط الاجراءات التي تنظم دخول رؤوس الاموال الاجنبية كما انها عرضت بعض المشجعات المالية وغيرها . ولكن لا يمكن ان يتوقع المرء من هذه التدابير ان تؤثر تأثيراً شديداً وعاجلاً في حجم الاستثمار ، ولذلك فمن المهم ان تتابع الحكومات سياستها هذه . وقد طرأت بعض التغييرات في سياسة الاقطار المصدرة لرؤوس الاموال ايضا . فوسعت الولايات المتحدة من نطاق برنامجها الموضوع لتأمين استثماراتها الخاصة ضد المصادرة وعدم قابلية تحويل العملة ، كما ادى ارتفاع مستوى الادخار وتحسن وضع المدفوعات الدولية في عدة اقطار اوروبية الى تخفيف شيء من قيود الصرف

المفروضة على الصادات من رؤوس الاموال *

المناقشات في المجلس

(١٥٤) تركزت المناقشة في المجلس في المرتبة الاولى على النتائج المذكورة في تقرير الامين العام (م أ/٢٩٠١) وعلى ما يمكن اتخاذه من تدابير جديدة للعمل على زيادة انسياب رؤوس الاموال الخاصة الى الاقطار المتخلفة اقتصاديا * فلاحظ عدة ممثلين انخفاض مستوى انسياب رؤوس الاموال ، ولاسيما الخاصة منها ، الى الاقطار المتخلفة في السنوات التي اعقبت الحرب ، وأوضحوا ان الجانب الاكبر من الاستثمارات الاجنبية توجه الى انتاج المواد الخام ، وأشاروا الى ما يشاهد في بعض اقطار آسيا والشرق الاقصى من صافي انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة الى الخارج * وأضافوا انه لم يطرأ الا تحسن قليل منذ عام ١٩٥٢ ، وان بعض الاقطار المصدرة لرؤوس الاموال تتجه الى اخذ دور الدائن الذي استحققت ديونه الدفع ، اي ان تحاولها الناشئة من استثماراتهم السابقة تميل الى معادلة بل والى تجاوز صافي انسياب رؤوس الاموال الجديدة الى الخارج *

(١٥٥) وقال عدد من الممثلين انهم يميلون الى الاعتقاد بانه لا يؤمل تحسن الوضع تحسنا كبيرا أو كافيا في المستقبل القريب * فمن الطبيعي ان تؤثر رؤوس الاموال الخاصة ، المسيرة بدافع الربح ، الذهاب الى الاقطار المصنعة ، ان البنين الاساسي للاقتصاد والاجتماعي فيها قائم فعلا وغالبا ما تكون فرص الاستثمار فيها افضل منها في الاقطار المتخلفة * ورجحت بعض الوفود أن انسياب رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة يحتمل أن يظل غير كاف لسد حاجات الاقطار المتخلفة ، فنبهت الى النفع الذي يعود من قيام المؤسسات الصناعية الخاصة بدراسة الامكانيات التي يتيحها منح القروض لتكوين رأس المال وتقديم ائتمانات للتصدير المتوسطة الاجل منها والطويلة الاجل * وذكرت هذه الوفود ان ارتفاع اسعار الفائدة في اقطار آسيا والشرق الاقصى ، وقيام بعض الاقطار الواقعة خارج منطقة الدولار بطرح قروض بالدولارات في الاسواق من جديد يعتبران من البشائر الطيبة في هذا الصدد *

(١٥٦) وعلق كثير من الممثلين اهمية كبيرة على المنافع غير المباشرة التي تعود بها الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة على الاقطار المتخلفة ، ان ان المشا ركة الاجنبية زادت من القدرة الانتاجية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وتدريب العمال ومدى الاعمال ، وتنمية الصناعات المساعدة * كما ان رؤوس الاموال الاجنبية التي تعمل

بالاشتراك مع المشاريع المحلية حفزت تعبئة رؤوس الاموال المحلية *

(١٥٧) واعرب البعض عن ارتياحهم لقيام كل من الاقطار التي تصدر رؤوس الاموال والاقطار التي تستورد ها في السنوات الاخيرة باتخاذ التدابير التي تسهل انسياب رؤوس الاموال الخاصة * وأشار عدد من الممثلين الى التدابير التي اتخذتها حكوماتهم ولاسيما فيما يتعلق بانظمة العملة الخاصة باعادة الارباح ورؤوس الاموال الى موطنها الاصلي وبالضرائب * وبينوا ان الجهود قد بذلت كذلك لنشر مزيد من المعلومات عن الشروط الاقتصادية والقانونية التي تنظم الاستثمارات الاجنبية * ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله ، وقد استحسنوا بوجه خاص الاستعلام من الحكومات عن قطاعات اقتصادها التي تود الحصول على رؤوس الاموال الخاصة لاستثمارها فيها *

(١٥٨) واعرب ممثلو عدة منظمات غير حكومية عن قلق المنظمات التي يمثلونها ان ترى ان رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة لا تكفي لتمويل الانماء الاقتصادي بالسرعة المناسبة *

قـــــــــــــــــرارات المجلس

(١٥٩) وعند اختتام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (٦١٩ ب) (دورة ٢٢) اعرب فيه عن ادراكه لضرورة نشر المعلومات الاحصائية وغير الاحصائية حول انسياب رأس المال ، والظروف الاقتصادية والتشريعات والاتفاقات والاجراءات الادارية التي تتعلق بالاستثمار ، والتدابير التي اتخذتها البلدان المصدرة لرؤوس الاموال والبلدان المستوردة لها تنمية للثقة الدولية ، والفرص المتاحة للاستثمار * واوصى المجلس في قراره ان تعدل الجمعية العامة طلبها الموجه الى الامين العام والوارد في الفقرة السادسة من القرار رقم ٨٢٤ (دورة ٩) بحيث ينص على تقديم تقرير عن حركات رؤوس الاموال الدولية كل ثلاث سنوات ، وعلى تقديم تقرير عن تطورات الوضع يتضمن كذلك بحثا احصائيا عن انسياب رأس المال وذلك مرة كل عام * كذلك طلب الى الامين العام ان يرفع الى المجلس تقارير خاصة عن نواحي معينة من نواحي الاستثمارات الدولية كي ينظر المجلس فيها في دوراته الصيفية ، وان يعلم المجلس دوريا بالدراسات التي تجرى او ينتوى القيام بها في المقر العام وفي امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية * ولاحظ المجلس بارتياح شروع المؤسسة المالية الدولية باعمالها ، ودعا الحكومات الى تنمية ما يمكنها من المعلومات الاحصائية وغير الاحصائية حول انسياب الاستثمارات ، والظروف الاقتصادية والتشريعات والاتفاقات والاجراءات الادارية التي يمكن أن تستثمر رؤوس الاموال بموجبها وفرص الاستثمار المتاحة كما دعاها الى نشر كافة هذه المعلومات * ثم انه ناشد

كلا من الحكومات التي تصدر رؤوس الاموال والحكومات التي تستورد ها مواصلة جهود ها الرامية الى تنمية جو من الثقة الدولية يساعد على استثمار رؤوس الاموال الخاصة وفقاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومراعاة لقرار الجمعية العامة رقم ٨٢٤ (دورة ٩) وقرار المجلس رقم ٣٦٨ (دورة ١٣) بوجه خاص *

* المشاكل الضريبية الدولية

(١٦٠) استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها رقم ٨٢٥ (دورة ٩) رفع الامين العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والعشرين مذكرة عن "الضرائب المفروضة على الاستثمارات الاجنبية الخاصة في البلدان المصدرة لرؤوس الاموال والبلدان المستوردة لها" (م أ/٢٨٦٥/١)^(١) كما رفع اليه ايضاً دراسات خاصة بكل من الاقطار الآتية : بلجيكا (م أ/٢٨٦٥/الاضافة رقم ٢) والمكسيك (م أ/ل ض ٨/٦٩ الاضافة رقم ٢) وهولندا (م أ/٢٨٦٥/الاضافة رقم ١) والولايات المتحدة الامريكية (م أ/ش أ/١٨)^(٢) . واعلم الامين العام المجلس ان هناك دراسات اخرى يجرى اعداد ها عن السويد وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة ، كما انه ستنشر دراسات عن غير هذه من الاقطار في "سلسلة الضرائب في العالم" وهي سلسلة شاملة تصدرها كلية الحقوق بجامعة هارفارد بموجب برنامجها الدولي لدراسة الضرائب وذلك بالتعاون مع الامانة العامة للامم المتحدة عملاً بقرار المجلس رقم ٣٧٨ (ج) (دورة ١٣) *

(١٦١) وقد شرح الامين العام في مذكرته (م أ/٢٨٦٥/١) ما تحقق من تقدم في سبيل ازالة ازدواج الضريبة الدولي . ولاحظ ان ازدواج الضريبة الدولي على الاستثمارات الاجنبية انخفضت الى حد كبير نتيجة لانتشار منح اعانات لتخفيف الاعباء الضريبية وغير ذلك من التدابير المتخذة من جانب واحد فضلاً عن عقد ما يقرب من ١٥٠ اتفاقاً ثنائياً خاصاً بضرائب الدخل . وقد اتسعت شبكة اتفاقات الضرائب الدولية اتساعاً كبيراً اثناء السنين العشر الماضية ، مع العلم انه لم يكن هنالك قبل الحرب الا نحو من أربعين اتفاقاً عاماً بشأن ضرائب الدخل . غير ان ازالة ازدواج

- * فرع لاهد بنود جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة من دورات الجمعية العامة .
- (١) "المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، البند رقم ٥ من جدول الاعمال .
- (٢) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١/١٦/١٩٥٣ والملحق ، لسنة ١٩٥٦ *

الضريبة ، من حيث المبدأ ، لم يؤد الى أكثر من تأمين التعادل الضريبي بين الدخل المتحقق في الخارج والدخل المتحقق في الداخل .

(١٦٢) وتطرق الامين العام في مذكرته الى مسألة اعفاء الاقطار المصدرة لرؤوس الاموال من الضرائب المفروضة على الايرادات العائدة من استثمار رؤوس الاموال في الخارج فأشار الى ان لجنة الضرائب^(١) قد سبق لها ان تناولت هذه المسألة بالدراسة المستفيضة . اما من قال بالاعفاء فكانت حجته ان الاعفاء يتيح للمستثمرين التابعين لبعض الاقطار الرئيسية المصدرة لرؤوس الاموال ان ينتفعوا الى أقصى حد من الضرائب المنخفضة او الحوافز الضريبية التي توفرها الاقطار المستوردة لرؤوس الاموال ، وهم لا يستطيعون ذلك الآن ، مع العلم ان الفوائد التي تتحقق من الانماء الاقتصادي للاقطار المستوردة لرؤوس الاموال ستعوض ما تتكبده الاقطار المصدرة لها من تضحية في الايرادات بل وتزيد . واما من عارض الاعفاء فكانت حجته ان ما ينشأ عنه من خسائر في الايرادات لن يكون قليلا ، وانه يضر بمبدأ العدالة والانصاف الذي تحققه الضرائب المفروضة على الدخل في الاقطار المصدرة لرؤوس الاموال . كذلك تشكك البعض في حكمة تشجيع جميع اشكال الاستثمارات الاجنبية دون تمييز تشجيعا مطلقا . ويحث الامين العام في مذكرته التشريعات الضريبية في الاقطار الرئيسية المصدرة لرؤوس الاموال فيما يتعلق بالدخل الناشئ من رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج ، فوصل الى نتيجة مفادها ان تلك الاقطار قد خفضت او ازالته الى حد بعيد ما تستوفيه من ضرائب عن جانب كبير من هذا الدخل . ووضح ان تلك الاقطار لم تتنازل عن مبدأ ولايتها الضريبية على الدخل المتحقق في الخارج ، وهو مبدأ تميزت به تشريعات الاقطار المستوردة لرؤوس الاموال ايضا ، الا ان ما منحته من اعانات وما وفرته من حوافز للتخفيف من الاعباء الضريبية جعل جانبا كبيرا من رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة المستثمرة في الاقطار المتخلفة غير خاضع للضريبة الا في تلك البلدان التي تحقق فيها هذا الدخل . كذلك بحثت المذكرة بعض الاقتراحات الشائعة في بعض الاقطار الرئيسية المصدرة لرؤوس الاموال ، ولاسيما اقتراح لا يرمي الى منح الاعانات عن الضرائب التي دفعت فعلا في الاقطار المستوردة لرؤوس الاموال فحسب ، بل وعن الضرائب التي اعفتها منها الاقطار الاخيرة تشجيعا للمستثمرين .

(١٦٣) وبحثت المذكرة مختلف انواع المشجعات التي تقدمها الدول المستوردة لرؤوس الاموال ، كالاغفاء من ضريبة الدخل وغيرها من الضرائب او تخفيضها ، والتساهل في خصم حصص الاستهلاك والحوافز الضريبية لاعادة الاستثمار وللاخار ، ومنح الامتيازات للخبراء الفنيين الاجانب .

المناقشات في المجلس

(١٦٤) شرح عدد من ممثلي الاقطار المتخلفة اقتصاديا ، اثناء المناقشة التي دارت في المجلس (١) ، الحوافز الضريبية التي اخذت تقدمها حكوماتهم في السنوات الاخيرة ، ومنها الانقضاء من رسوم الاستيراد ، وتثبيت نسب الضرائب لمدة معينة ، واعادة تقويم الاصول ، وتسوية الخسائر المتكبدة او اقتطاعها ، وامكانية استهلاك المصروفات التي تسبق الانتاج ومنح علاوات لشركات النفط عن استنزاف حقول الزيت . وقال عدد من الممثلين من كل من الاقطار المصدرة لرؤوس الاموال والاقطار المستوردة لها انهم يرون دراسة الامين العام الخاصة بالتدابير الضريبية مصدرا مفيدا للمعلومات العملية التي يمكنها ان تحفز كلا من الحكومات والمصالح الخاصة على اتخاذ خطوات جديدة .

(١٦٥) وتكلم ممثلو بعض الاقطار الرئيسية المصدرة لرؤوس الاموال فاشاروا الى التدابير الضريبية التي اتخذتها حكوماتهم تسهيلات لانسياب رؤوس الاموال الخاصة الى الاقطار المتخلفة . واعربوا عن اعتقادهم ان التوسع في عقد اتفاقات بشأن ازدياد واج الضريبة ما بين الاقطار المستوردة لرؤوس الاموال والاقطار المصدرة لها يزيل بعض العقبات التي تعترض سبيل الاستثمارات الاجنبية في الوقت الحاضر . وتناول ممثل الولايات المتحدة الحوافز الضريبية المقترحة التي تدرسها حكومتها ولخصها الامين العام في مذكرته (الوثيقة م أ/٢٨٦٥) ، فوضح ان من بين التدابير المقترحة شمول جميع الاقطار بتخفيضات ضريبية تقتصر في الوقت الحاضر على بعض اوجه النشاط الاقتصادي في نصف الكرة الغربي ، فضلا عن شمول الفروع الاجنبية للشركات غير المسجلة بامتياز تأجيل دفع ضريبة الدخل لحين اعادة ارباحها الى موطنها الاصلي ، ويقتصر هذا الامتياز في الوقت الحاضر على فروع الشركات الاجنبية المنتسبة وحدها ، وامكانية اقتطاع ضرائب الدخل الاجنبية التي تتنازل عنها الاقطار المستوردة لرؤوس الاموال لمدة مبدئية محدودة من حساب الضرائب المحلية .

(١٦٦) وتكلم ممثل غرفة التجارة الدولية فقال ان منظمته ترى انه لا يمكن ان يتحقق الا تقدم قليل في سبيل ازالة ازدياد واج الضريبة ما لم يتم اقناع كافة الحكومات بمنح تلك الناحية من نواحي الاصلاح الضريبي اولوية مطلقة في السياسات الضريبية التي تتبعها . وانتقل الى الحوافز الضريبية فقال ان الاقطار التي تستثمر رؤوس أموال في الخارج

(١) م أ/م من ٩٤٧ الى ٩٥١ ، و م أ/ل أ/٦ م م ٢١٤ و ٢١٥ .

يجب أن تعفي من ضريبة الدخل ما تكسبه الشركات من ارباح خارج البلاد * اما
الاقطار المستوردة لرؤوس الاموال فيجب ان تتجه الى خفض نسب الضرائب اكثر من
اتجاهها الى اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق مشجعات خاصة *

قرارات المجلس

(١٦٧) وقد اتخذ المجلس قرارا (٦١٩ ج) (دورة ٢٢) اثنى فيه على
الامانة العامة لتقريرها الوافي والمفيد (م أأ/٢٨٦٥)، ثم اشار الى قرار الجمعية
العام رقم ٨٢٥ (دورة ٩) ولاحظ ان الامين العام اخذ يقوم بموجبه بسلسلة
من الدراسات عن الضرائب المفروضة في الاقطار المختلفة على الاستثمارات الاجنبية
الخاصة في الاقطار المصدرة لرؤوس الاموال والاقطار المستوردة لها ، وانه قد
اكمل الدراسات عن بلجيكا (م أأ/٢٨٦٥ / الاضافة رقم ٢) وهولندا (م أأ/٢٨٦٥ /
الاضافة رقم ١) وذلك بالاضافة الى الدراستين اللتين نشرتا من قبل عن المكسيك
(م أأ/ل ٨/٦٩ / الاضافة رقم ٢) وعن الولايات المتحدة الامريكية (م أأ/ل ١٨/١٨) *
واعرب المجلس عن اهتمامه بنشر دراسات اخرى في هذه السلسلة وأحال مذكرة
الامين العام والدراسات التي اكملها الى الجمعية العامة *

التقرير السنوى للبنك الدولي للانشاء والتعمير

(١٦٨) نظر المجلس في دورته الحادية والعشرين ^(١) في التقرير السنوى للبنك
الدولي للانشاء والتعمير (م أأ/٢٨٠٢) وفي ملحق لهذا التقرير يجلج وجه النشاط
الرئيسية التي قام بها البنك الدولي من اول تموز (يوليو) ١٩٥٥ الى ٣١ كانون الثاني
(يناير) ١٩٥٦ (م أأ/٢٨٠٢ / الاضافة رقم ١ والاضافة رقم ٢) ^(٢) *

(١٦٩) وقد ادلى رئيس البنك ببيان الى المجلس ^(٣) لفت فيه الانظار الى
المبلغ القياسي لما منحه البنك من قروض في السنة المالية الماضية ، حيث بلغت
القروض التي منحها البنك في تلك السنة ٤١٠ ملايين دولار ، وبذلك بلغ مجموع
ما منحه من قروض ٢٥٠٠ مليون دولار تقريبا . وقال ان البنك منح هذه القروض
الى ٤١ قطرا ، مما وسع من التوزيع الجغرافي لها * وشرح رئيس البنك بعض

(١) الوثيقة م أأ/٩٠١ و ٩٠٢ *
(٢) " البنك الدولي للانشاء والتعمير ، التقرير السنوى العاشر المقدم الى مجلس
المحافظين ، ١٩٥٤-١٩٥٥ (واشنطن) " وكذلك " ملحق التقرير السنوى العاشر " *
(٣) م أأ/٩٠١

وجوه نشاط البنك البارزة خلال تلك السنة ، وذكر تفاصيل بعض قروضه الكبيرة وأعماله في ميدان المساعدة الفنية * وأشار بوجه خاص في هذا الصدد إلى معهد الانماء الاقتصادي *

(١٧٠) ثم انتقل رئيس البنك إلى الشؤون المالية ، فذكر أن تسديد رأس المال الأصلي والفائدة تم حسب المواعيد المقررة * وقال أن المستثمرين الأفراد أخذوا يبدون اهتماما متزايدا بأعمال البنك ، وبلغ من زيادة ثقتهم بالبنك أنهم تمكنوا من التنازل عن ضمان البنك عند شرائهم سندات القروض التي يصدرها أو عند اشتراكهم في هذه القروض من الأساس * ومن الجدير بالذكر أن نسبة متزايدة من موارد البنك تأتت من الاقطار الواقعة خارج منطقة الدولار *

(١٧١) وأشار رئيس البنك إلى ازدياد اهتمام أصحاب رؤوس الاموال الخاصة باستثمارها في الاسواق الخارجية ، واسترعى الانظار إلى انشاء مؤسسات للانماء في عدة اقطار يتم تمويلها بالاستثمارات الخارجية * وأعرب عن اعتقاده أن المؤسسة المالية الدولية الجديدة ستعمل على انعاش الانسياب الدولي للاستثمارات الخاصة ، إذ أنها لن تحتاج كما يحتاج البنك إلى ضمانات حكومية لتمويل المشروعات الخاصة وبذلك ستمكن من تزويد أصحاب هذه المشروعات برؤوس الاموال اللازمة للاقصادام على تنفيذها *

(١٧٢) واستطرد رئيس البنك في كلامه فعلق على التطورات الاقتصادية في السنوات العشر التي باشر فيها البنك أعماله ، وقال أن العالم شاهد في هذه الفترة تقدما اقتصاديا عاما على النقيض من التنبؤات الكئيبة التي انتشرت عام ١٩٤٦ * ولم يكن هذا التقدم متساويا في الاقطار والمناطق المختلفة ، إلا أن معدل نمو الدخل القومي في كل قطر من الاقطار كان يسترعي الانظار * وأعرب عن ثقته بأن المستوى العالي من النشاط سيبقى مستمرا في جميع الاقاليم بشرط ألا تندلع نيران الحرب *

(١٧٣) وفي الختام كرر رئيس البنك قوله أن اتساع اقتصاد العالم وتجارته يعمل على الاسراع بالنمو الاقتصادي في الاقطار المتخلفة اقتصاديا * وأشار على هذه الاقطار أن توجد جوا ملائما للاستثمارات الخاصة المحلية منها والاجنبية * كما أشار على الاقطار الصناعية أن تبذل مزيدا من الجهود للتخفيف من القيود التجارية ولتشجيع انسياب الاستثمارات إلى الاقطار المتخلفة *

(١٢٤) وتكلم عدد من الممثلين فاعربوا عن تقديرهم الدور الذي قام به البنك في السنة الماضية بمنحه القروض بشروط سهلة ، ولاسيما الى الاقطار المتخلفة ، ويتقدمه المساعدة الفنية وتشجيعه انسياب رؤوس الاموال الخاصة لاستثمارها دوليا . ورحب هؤلاء بزيادة مشاركة رؤوس الاموال الخاصة في اوجه نشاط البنك وبتأسيس معهد الانماء الاقتصادي لتدريب كبار موظفي حكومات الدول الاعضاء . وابدوا ارتياحهم الى ارتفاع شروع المؤسسة المالية الدولية قريبا باعمالها برعاية البنك .

(١٢٥) وتكلم بعض ممثلي الاقطار المتخلفة فقالوا ان قروض البنك الى مثل هذه الاقطار وان كانت تزداد باطراد الا انها لا تفي بحاجاتها . واقترحوا ان يزيد البنك نسبة ما يخصصه من موارده للانماء الاقتصادي في المناطق المتخلفة ، بعدد ان زالت الآن عن الاقطار الاوروبية تلك الحاجة الشديدة الى موارده نظرا الى انتعاش اقتصادها الذي خربته الحرب . واقترحوا ايضا ان يستخدم البنك عددا اكبر من الموظفين من الاقطار المتخلفة وبذلك يؤدي نوعا من انواع المساعدة الفنية .

(١٢٦) وقد اجاب رئيس البنك على هذه الملاحظات ، فأكد للمجلس أن البنك عازم على مواصلة جهوده والسير بها في نفس الطريق الذي سار عليه في الماضي ، ولكنه سيظهر الحد الضروري من المرونة . وقال ان البنك سيهتم بجميع البيانات التي القيت في المجلس ويدرسها بعناية . وتطرق الى الاقتراح القائل بزيادة نسبة ما يمنحه البنك من القروض الى الاقطار المتخلفة فبين ان البنك في عام ١٩٥٠ منح ٨٥ في المائة من قروضه الى مثل هذه الاقطار . و اضاف ان البنك منهمك في دراسة امكانيات مساهمته في المستقبل في تنمية استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية . واخيرا قال انه يأمل ان يتمكن بعد مضي سنة واحدة من تقديم بيان باعمال المؤسسة المالية الدولية .

(١٢٧) وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (رقمه ٦٠١) (دورة ٢١) اخذ فيه علما بتقرير البنك .

الفرع الثاني - التصنيع والقدرة الانتاجية*

(١٢٨) عرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين ، دراسة عامة للاعمال

* ان "تصنيع الاقطار المتخلفة اقتصاديا" هو فرع واحد بنود جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة من دورات الجمعية العامة .

الجارية في ميدان التصنيع والقدرة الانتاجية «م أأ/٢٨١٦»^(١) و «مقترحات حول برنامج اعمال خاص بالتصنيع والقدرة الانتاجية» (م أأ/٢٨٣٢)^(٢) وكلاهما اعده الامين العام عملاً بقرار المجلس رقم ٦٠ (دورة ١٩) *

(١٧٩) شرحت الدراسة العامة طبيعة ما تقوم به أمانة الامم المتحدة فــــي المقر العام واللجان الاقتصادية الاقليمية وامانات الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الامم المتحدة من اعمال ، وبينت نطاق هذه الاعمال ، كما ورد فيها كشف بالمشروعات التي تقوم بها المنظمات المذكورة في الوقت الحاضر ، ومقارنة بين هذه المشروعات ، ووضحت هذه الدراسة انه لم يكن هناك شيء كثير من ازدواج العمل ، بل بالاحرى كان هناك قدر كبير من التعاون والتنسيق بين برامج المنظمات المختلفة وجهودها * وقد بوشر بتنفيذ عدد كبير من المشروعات بغية مساعدة الحكومات على تنمية التصنيع وزيادة القدرة الانتاجية * غير ان الاهتمام الموجه الى ميادين معينة يتفاوت تفاوتاً كبيراً ، واساليب تناول المشاكل يعوزها التوحيد ، واكثر الدراسات الصناعية ، ولاسيما الدراسات التي تقوم بها اللجان الاقليمية ، تتركز على بعض الصناعات الاساسية ، والمشاكل الصناعية في بعض الاقاليم المعنية ، كأفريقيا والشرق الاوسط ، لم تلتق حتى الآن الا عناية قليلة * وفي الختام ذكرت الدراسة العامة بعض المجالات التي بدا أن من المستحسن ان تقوم الامانة العامة للامم المتحدة بمزيد من الدراسات فيها *

(١٨٠) وبنيت المقترحات في المقام الاول على نتائج الدراسة العامة * وقد رسم الامين العام فيها معالم عدد من مجالات العمل الواسعة فهياً بذلك اطاراً عاماً يمكن أن تزاوّل الامم المتحدة ضمنه نشاطها في ميدان التصنيع والقدرة الانتاجية * وهذه المجالات هي : (١) الموارد المتاحة للتصنيع ، بما فيها تكنولوجيا المواد الخام ، (٢) الدراسات الصناعية ، (٣) مشاكل خاصة للصناعات الصغيرة ، (٤) علاقة انهاء المجتمعات المحلية والتعاونيات بعملية التصنيع ، (٥) تحسين الكفاءة الانتاجية والادارة ، (٦) النواحي المالية والضريبية في الانماء الصناعي ، (٧) الطاقة الكهربائية والنقل وغيرها من الوسائل المتصلة بعملية التصنيع ، (٨) العلاقة بين التصنيع والانماء الزراعي ، (٩) آثار تصنيع الاقطار المتخلفة على تكون تجارتها الخارجية وحجمها وعلى ميزان مدفوعاتها ، (١٠) النواحي الاجتماعية والجغرافية في التصنيع *

(١) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي» ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات ، ، البند رقم ٥ من جدول الاعمال *

(٢) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي» ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، ، البند رقم ٥ من جدول الاعمال *

واحتوت المقترحات ايضا على خلاصة وتقويم للمشروعات المشابهة في البرامج الحالية لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن اقتراحات تتعلق بالاعمال المقبلة ، كما ارفقت بها قائمة موحدة بالمشروعات الجارية والمقترحة •

(١٨١) ودارت المناقشة في دورة المجلس الحادية والعشرين^(١) حول هذا الموضوع ، فاتفق الاعضاء عموما على ان الوثيقتين تحتويان على معلومات مفيدة ، وان تنفيذ البرنامج يتطلب من الوكالات المتخصصة ذات العلاقة تعزيز التعاون فيما بينها وزيادة التنسيق بين الاعمال التي تقوم كل منها بها في ميادين العمل المتشابهة ، وانه ينبغي كذلك القيام حالا بالمشروعات التي يمكن تنفيذها بالموارد الموجودة في الوقت الحاضر • واقترح بعض الاعضاء الآخرين اضافة مجالات عمل او مشروعات جديدة الى البرنامج ، كالدراسات الخاصة بوضع برامج التصنيع والتدريب الفني والمهني وبالخبرة التي اكتسبتها بعض الاقطار في تأميم الصناعات • واعرب آخرون عن اعتقادهم بوجوب اقامة جهاز مناسب ينظر في اوجه نشاط الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في ميدان التصنيع والقدرة الانتاجية او يقوم بتنسيقها • وشارك كل من ممثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ، في هذا الصدد ، الى انهما يقومان فعلا بتنفيذ مشروعات تتعلق ببعض نواحي البرنامج • وذكر بعض الاعضاء ان الذي فهموه هو ان «المقترحات» تتعلق ببرنامج اعمال تنفذه الامانة العامة للامم المتحدة في ميدان التصنيع والقدرة الانتاجية ، وهو برنامج يهدف الى شيئين : اولهما سد الثغرات الموجودة في اوجه النشاط الحالي في هذين الميدانين ، وثانيهما ان يكون بمثابة اطار عام تتم داخله الاعمال الجديدة في هذين الميدانين • وقالوا انهم يعتبرون نظام التنسيق الحالي وافيا بالمهام ، وانه لا يحتاج الا الى شيء من التقوية والتعزيز • فايد ممثل الامين العام هذا التفسير ، وشار الى ان «المقترحات» انما تنص على تنسيق اوجه النشاط والتعاون مع المنظمات الاخرى على اساس «خاص» • واقترح احد الاعضاء ، قائلا انه بالنظر الى ضخامة المشكلة ، فمن الواجب دراسة مسألة اقامة جهاز دائم ، بشكل هيئة او وكالة خاصة ، ضمن اطار الامم المتحدة للنظر في الامور المتعلقة بالتصنيع •

(١) م أ/م من ١٠٦ الى ١٠٩ و ١٢٥ ، وم أ/ل أ ق ٦/م من ١٩١ الى ١٩٣ •

(١٨٢) واتفق أعضاء المجلس عموماً على أن جميع المجالات المضمنة في «المقترحات» مهمة • وارتأت بعض الوفود أن تترك للأمين العام حرية في تقرير أولوية المشروعات والشروع في تنفيذها ، إلا أن بعض الأعضاء الآخرين ، ولا سيما ممثلي الاقطار المصنعة ، قالوا بوجوب مراعاة رغبات الاقطار المتخلفة لدى اختيار المشروعات المراد من الامانة العامة تنفيذها • وقال ممثلو بعض الاقطار المتخلفة بمنح اعلى درجة من الاولوية لانماء الصناعات الثقيلة والمشروعات الكبيرة ، بينما علق آخرون اهمية كبيرة على انماء الصناعات الخفيفة مع اعترافهم باهمية الصناعات الاولى •

(١٨٣) وعند اختتام المناقشة اتخذ المجلس قراراً (٥٩٧ أ) (دورة ٢١) () أكد فيه من جديد مسؤولياته الخاصة تجاه تنمية الجهود في الميدان موضوع البحث وتنسيقها ، واعترف بما تقوم به الامم المتحدة ولجانها الاقتصادية الاقليمية والوكالات المتخصصة في الوقت الحاضر من عمل مفيد في ميدان التصنيع والقدرة الانتاجية ، واعرب عن رأيه بوجوب القيام بالاعمال في ميدان التصنيع في المستقبل لغايات عملية واستجابة لرغبات الاقطار المتخلفة ، كما اعترف ايضاً بالحاجة الى اجراء الترتيبات التنظيمية اللازمة في الامم المتحدة باشراف المجلس للنظر في الامور المتعلقة بالتصنيع والقدرة الانتاجية • واعرب المجلس عن تقديره للأمين العام لما قدمه الى المجلس من وثائق ، وايد من حيث المبدأ مقترحات العمل المضمنة في الوثيقة رقم م أ / ٢٨٣٢ بوصفها اطاراً عاماً لما ستبشره الامم المتحدة من اوجه النشاط المناسبة في ذلك الميدان في المستقبل القريب ، واوصت الأمين العام بأن يوجه ، لدى تنفيذ البرنامج ، ما يلزم من اهتمام الى المناقشات التي دارت في المجلس ، بما فيها ما ذكره بعض الاعضاء من اوجه النشاط التي اشاروا بالقيام بها ، واقترح ان يبدأ الأمين العام العمل في حدود الموارد المتوفرة واضعاً نصب عينيه رغبات الاقطار المتخلفة واعمال اللجان الاقتصادية الاقليمية وضرورة تفادي الازدواج بين عمله واعمال الوكالات المتخصصة • وطلب المجلس ايضاً الى الأمين العام ان يقوم ، ابتغاء وضع برنامج متكامل ومنسق للاموال ، بتقديم ما يعن له من آراء في خبر الترتيبات التنظيمية اللازمة لتنفيذ برنامج الاعمال هذا الى المجلس في دورته الثانية والعشرين ، كما طلب اليه ان يتشاور مع الوكالات المتخصصة ذات الشأن ، عن طريق لجنة التنسيق الادارية او عن طريق غيرها من الهيئات المشابهة ، حول تصميم برنامج الاعمال وتنفيذه • كذلك طلب المجلس الى الأمين العام ان يرفع اليه في دورته الثانية والعشرين تقريراً عن المستلزمات المالية لبرنامج الاعمال الذي سيتولى الأمين العام تنفيذه عاجلاً ، ثم يتابع رفيع

التقارير اليه في الدورة الثالثة والعشرين وفي كل عام يتلوها عن مدى التقدم في تصميم البرنامج وتنفيذه • ودعا المجلس الحكومات كذلك الى ان تضع نصب عينيها ، عند النظر في التعليمات التي تريد اصدارها الى وفودها التي تمثلها في اجتماعات الوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الاقليمية ، ضرورة اتباع منهج متكامل ومنسّق للعمل في ميدان التصنيع والقدرة الانتاجية والفوائد التي ينتظر أن تعود من اتباع مثل هذا المنهج ، كما انه طلب الى اللجان الاقتصادية الاقليمية ان تأخذ برنامج الاعمال بعين الاعتبار لدى تصميمها ووضعها اوجه نشاطها المقبلة وذلك لاجل تحقيق منهج موجد للعمل في ذلك الميدان • وعلاوة على ذلك طلب المجلس الى الامين العام ان يوجه اهتماما خاصا الى حاجات الشرق الاوسط وافريقيا لدى اعداده خطط العمل بموجب البرنامج • واقترح المجلس اخيرا ادراج بند عنوانه « تصنيع البلدان المتخلفة » في جدول اعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة •

(١٨٤) وقد نظر المجلس في دورته الثانية والعشرين^(١) في التقرير (م أأ/٢٨٩٥)^(٢) الذي اعدّه الامين العام بموجب ذلك القرار •

(١٨٥) واشتمل التقرير على مقترحات تتعلق بتنفيذ الامانة العامة المشروعات المدرجة ادناه في عام ١٩٥٧ وفي عام ١٩٥٨ ، وقد اختار الامين هذه المشروعات للتنفيذ العاجل لاسباب ذكرها في تقريره المعنون « مقترحات حول برنامج اعمال خاص بالتصنيع والقدرة الانتاجية » (م أأ/٢٨٣٢) :

- ١- دراسة عامة لمشكلة مقدار رؤوس الاموال اللازمة للصناعة في الاقطار المتخلفة (المجال ٢ (أ)) ،
- ٢- دراسات عن استثمار رؤوس الاموال في صناعات معينة (تقويم طرق الانتاج والمعدات والمشاكل المتعلقة بحجم المشروع الصناعي) (المجال ٢ (أ)) ،
- ٣- التدابير التي تساعد على تنمية الصناعات الخفيفة (المجال ٣) ،
- ٤- علاقة مشاريع انهاء المجتمعات المحلية والتعاونيات بعملية التصنيع (المجال ٤) ،
- ٥- موجز الخبرة المكتسبة من تطبيق برنامج المساعدة الفنية حول مشاكل ادارة المشروعات الصناعية في الاقطار المتخلفة وتقويم هذه الخبرة (المجال ٥) •

(١) الوثيقة م أأ/ل أ ق ٦/م م من ٢٠٠ الى ٢٠٣ ، و م أأ/م م ٩٥٠ •
 (٢) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات » ، البند رقم ٤ من جدول الاعمال •

٦- المؤتمرات الخاصة بمشاكل ادارة المشروعات الصناعية في الاقطار المتخلفة (المجال رقم ٥) ،

٧- تهيئة البيئة (المجال رقم ١٠) ،

٨- دراسات عن اساليب التوجيه الاقتصادي ،

٩- اصدار نشرة عن التصنيع والقدرة الانتاجية ،

(١٨٦) واشتمل التقرير ايضا على آراء الامين العام حول الترتيبات التنظيمية اللازمة لتنفيذ البرنامج المقترح وعلى بيان بالمستلزمات المالية المطلوبة لسنة ١٩٥٧ لاعداد الدراسات التي قرر طلب تخصيص اعتمادات اضافية لها في الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة •

(١٨٧) واتفق اعضاء المجلس عموما على ان المقترحات الواردة في تقرير الامين العام (م أأ/٢٨٩٥) انما تمثل الاسلوب البناء العملي المعقول الذي تناولت به الامانة العامة المهمات التي عهد المجلس بها اليها • وقد اختلفت آراء الحكومات حول درجة الاولوية التي يجب منحها لبعض المشاريع ، الا انها اعربت عموما عن اعتقادها بان البرنامج بمجموعه يلبي الرغبات التي ابدتها المجلس في دورته الحادية والعشرين ، وبأن المشروعات ستواجه الحاجات العملية للحكومات وتتهيأ • المعلومات ما يمكن للحكومات ان تنتفع به في وضع خططها وسياساتها في ميدان التصنيع • غير ان بعض الممثلين قالوا انهم يشعرون بانه كان يمكن للمقترحات ان تكون على نطاق اوسع قليلا • وارتأى احد ممثلي الاقطار المتخلفة انه كان يجب تعليق قدر اكبر من الاهمية على مسألة دور الاقطار المصنعة في تشجيع التصنيع في الاقطار المتخلفة ومسا شابهها من المسائل • واعرب ممثل قطر آخر من الاقطار المتخلفة عن رأيه بانه ينبغي للامانة العامة ان توجه مزيدا من الاهتمام الى مشكلة الانتقال من الارياف الى المدن فيما يتعلق بانماء التصنيع ، واقترح ان تقوم الامانة العامة برفع برنامج للدراسات المتصلة بذلك الموضوع الى المجلس في اقرب وقت ممكن •

(١٨٨) ووافق المجلس عموما على الترتيبات التنظيمية التي اقترحها الامين العام ، الا ان بعض الممثلين رأوا أنه قد تقضي الحاجة في المستقبل الى وضع ترتيبات ادق من هذه واكثر تفصيلا • وكرر بعض الممثلين وجهات النظر التي اعربت عنها وفودهم في الدورة الحادية والعشرين ، فأكدوا ضرورة اقامة اقوى قدر من التنسيق واشتق درجة من التعاون مع مختلف الوكالات المتخصصة التي يهتمها الامر • وابدى معظم الممثلين

استعداد حكوماتهم لتأييد الامين العام في طلبه الاعتمادات اللازمة • بيد أن عددا قليلا منهم احتفظوا بموقفهم حيال تلك المسألة ذاكرين انهم لا ينكرون أن تمويل برنامج التصنيع يجب منحه اعلى درجة من الاولوية في اعتمادات الامم المتحدة ، ولكنهم يرون ضرورة توفير المبالغ اللازمة له بالاقتصاد في نفقات بعض الواجه الاخرى — اوجه نشاط الامانة العامة •

(١٨٩) وعند اختتام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (٦١٨) (دورة ٢٢) (اشارة فيه الى مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة واتخذها المجلس في موضوع التصنيع وما رفعته الامانة العامة بشأنه من تقارير ، واعترف بالحاجة الماسة الى ان تعتمد الامم المتحدة والوكالات المتخصصة برنامجا موحدا للعمل في ذلك الميدان ، كما اعترف ايضا بان التصنيع يستتبع انتقالا سريعا من الحياة الريفية الى الحياة المدنية ، واخذ علما بمختلف التوصيات المدرجة في تقرير الامين العام (م أ/٢٨٩٥) • وقد اثنى المجلس على الامين العام لما رفعه اليه من دراسات مفيدة ، وطلب اليه ، عند قيامه بدراسات جديدة في ميدان تصنيع الاقطار المتخلفة ، ان يرفع الى المجلس في اقرب وقت ممكن برنامجا يتعلق بالانتقال من الحياة الريفية الى الحياة المدنية يكون بمثابة تكملة للبرنامج المتعلق بالتصنيع ، على ان يضع نصب عينيه الحاجة الى زيادة الاستثمار في ميادين الصناعة التي تدر انتاجا مباشرا ، كما اوصاه بان يراعي المراعاة اللازمة عند تنفيذه برنامج العمل ، المناقشات التي دارت حول الموضوع في دورة المجلس الثانية والعشرين وبأن يراعي كذلك ما ذكره مختلف الاعضاء فيها من اوجه النشاط التي اشاروا بالقيام بها ، كما اوصاه بالانتفاع بالمتيسر من مصادر الاعلام المختلفة والطرق والاساليب الفنية والاجتهاد في كسب تعاون الحكومات المعنية • كذلك اوصى المجلس الامين العام بتنفيذ برنامج العمل مع مراعاة التوجيهات والمبادئ الواردة في مختلف قرارات الجمعية العامة والمجلس ، وطلب الى الامين العام ان يتابع النظر في مسألة الجهاز اللازم في ميدان تصنيع الاقطار المتخلفة • واخيرا ، اوصى المجلس ان تقرر الجمعية الاعتمادات اللازمة لتنفيذ البرنامج •

الفرع الثالث - الطاقة والموارد

الطاقة الذرية بوصفها من عوامل الانماء والاقتصاد

(١٩٠) نظر المجلس في دورته الحادية والعشرين^(١) في مسألة القيام بدراسات

(١) الوثيقة م أ/م ٩١١ و ٩١٢ و ٩٢٥ ، وم أ/ل أ ق ٦/م من ١٨٨ الى ١٩١ •

عن الطاقة الذرية بوصفها عاملاً من عوامل الانماء الاقتصادي * وتركزت المناقشات على اقتراح مفاده ان يعد الامين العام تقريراً عن التطبيقات الممكنة للطاقة الذرية بوصفها من وسائل تشجيع الانماء الاقتصادي ويرفعه الى المجلس في احدى دوراته التي ستعقد في سنة ١٩٥٧ * واقترح ان يشمل التقرير تقويماً للدراسات والمطبوعات الحالية عن اوجه الاستعمال الممكنة للطاقة النووية ويبين ما في البحوث العلمية الجارية من ثغرات ويرسم الخطوط الاساسية لبرنامج خاص باجراء دراسات جديدة في الموضوع * وبدأ البعض ان من المفيد ، في ذلك الميدان الجديد الذي لم تعرف امكانياته بعد ، جرد ما سبق وضعه من دراسات كي تكون بمثابة نقطة الانطلاق للقيام بدراسات جديدة في الموضوع *

(١٩١) وايد جميع الممثلين الذين اشتركوا في المناقشة فكرة قيام الامين العام بدراس امكانيات استغلال الطاقة النووية للانماء الاقتصادي ، غير ان عدداً منهم دعا الى توجيه اهتمام خاص الى حاجات الاقطار المتخلفة * واقترح ان يطالب الى الامين العام تحليل الهيكل الاقتصادي للاقطار المتخلفة من حيث موارد الطاقة المختلفة التي يمكن انماؤها ، وتعيين الحالات التي تفوق الطاقة الذرية فيها كافة صور الطاقة الاخرى من ناحية ما تحققه من اقتصاد في نفقات الانماء *

(١٩٢) وابدت وجهة نظر اخرى تدعو الى توسيع نطاق الاقتراح موضوع البحث وذلك باضافة نص اليه يتضمن الطلب الى الامين العام تقديم اقتراحات مفصلة حول الدعوة عام ١٩٥٧ الى عقد مؤتمر علمي وفني خاص باستخدام الطاقة الذرية استخداماً عملياً لتشجيع الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة * وقد ايد عدة ممثلين ذلك الاقتراح ، الا ان عدداً من الممثلين الآخرين ارتأوا ان عقد مثل هذا المؤتمر في عام ١٩٥٧ سابق لاوانه * واشير الى ان المناقشة دلت على ان تقدم المعرفة الفنية بما يكفي لاستخدام الطاقة الذرية عملياً في الاغراض الاقتصادية يحتاج الى بعض الوقت * ثم ان الجمعية العامة كانت قد اوصت في قرارها رقم ٩١٢ (دورة ١٠) بان يعقد ، برعاية الامم المتحدة ، مؤتمر دولي ثان لتبادل المعلومات الفنية الخاصة باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية وذلك بعد انقضاء سنتين او ثلاث سنوات * ولذلك فمن الافضل توجيه انظار اللجنة الاستشارية التي كلفت بالمساعدة على التمهيد لعقد ذلك المؤتمر الى ضرورة تخصيص جانب كبير من البرنامج الى مسألة استخدام الطاقة النووية استخداماً عملياً لتشجيع الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة *

(١٩٣) وادلى ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
اثناء المناقشة ببيان علق فيه على اعمال هذه المنظمة في ميدان الطاقة الذرية ،
وذكر ان اليونسكو على استعداد للتعاون مع الامين العام بشأن الاقتراح موضوع
البحث باقصى ما في وسعها واختصاصها .

(١٩٤) وادلى كل من ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية وممثل
الاتحاد العالمي لنقابات العمال ببيان ايضا .

(١٩٥) واثيرت مسألة المستلزمات المالية والتنظيمية الخاصة بالاقتراح ، فقال
ممثل الامين العام ان هذه المستلزمات تعتمد على نطاق الدراسة التي يعهد بها
الى الامين العام ونوع الاستشارات المطلوبة منه والوقت المتاح لاعداد التقرير .

(١٩٦) وعند اختتام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (القرار رقم ٥٩٧ (ب) (د)
(٢١) ابدى فيه ادراكه بان التطورات الفعلية والممكنة في ميدان الطاقة الذرية
قد يكون لها آثارها البعيدة في المجال الاقتصادي ، ولاسيما في التطور الاقتصادي
للاقطار المتخلفة ، واخذ بعين الاعتبار في القرار تعقد الموضوع وتنوع الدراسات
التي تمت اوستتم فيه برعاية مختلف الهيئات ، فضلا عن حاجته الى المزيد من
المعلومات التي يقرر بموجبها اعماله المقبلة في ذلك الميدان الهام ، وبناء على ذلك
طلب المجلس الى الامين العام ان يعد بالتعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية تقريراً
عن التطبيقات الممكنة للطاقة الذرية ، ولاسيما في ميادين الكهرباء والصناعة والزراعة ،
وان يرفع هذا التقرير الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين ، كما اوصى المجلس
الامين العام ان يقوم ، عند اعداده هذا التقرير ، باستعراض المتوفر من الدراسات
والبحوث الجارية في ذلك الميدان ، وببهم الاهتمام اللازم بالوثائق المقدمة الى
المؤتمر الدولي الخاص باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية وبوجهات النظر
التي ابدت في الدورة الحادية والعشرين للمجلس . وطلب المجلس في قراره ايضا
الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة ان تقدم الى
الامين العام ما يمكنها تقديمه من الوثائق المتعلقة بالموضوع للانتفاع منها في وضع
تقريره . وطلب كذلك الى الامين العام ان يعد ، بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية
المذكورة في قرار الجمعية العامة رقم ١١٢ (دورة ١٠) والوكالات المتخصصة التي يهملها
الامر ، تقريراً يرفعه الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين ويبحث فيه امكانية

ان الاجتماعات المشار اليها لم تكن مؤتمرات حكومية بل كانت اجتماعات عقد ها العلماء لتبادل الآراء بشأن البحوث العلمية ، ولم يكن مفروضا على المشتركين فيها اتخاذ قرارات تتعلق باستغلال المصادر الجديدة للطاقة •

(١٩٩) وذكر ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان مديرها العام على استعداد لحث مجلسها التنفيذي ومؤتمرها العام الى التعاون مع الامين العام في اعداد التقرير المقترح •

(٢٠٠) وقد اتخذ المجلس قرارا (رقم ٥٩٨ (دورة ٢١)) لاحظ فيه أن نمو سكان العالم والتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة تدعو جميعا الى الاستثمار في زيادة مصادر الطاقة ولاسيما في الاقطار المتخلفة ، واخذ علما بما قامت به الامم المتحدة والوكالات المتخصصة من اعمال بشأن ما يدعى بمصادر الطاقة التقليدية وبشأن الطاقة الذرية ، ولاحظ ايضا ان على الامم المتحدة ان تبدي الاهتمام نفسه بكافة المصادر الجديدة للطاقة تشجيعا لدراساتها نظريا واستغلالها عمليا ، وبناء على ذلك طلب المجلس في هذا القرار الى الامين العام ان يعد ، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة التي يعينها الأمر ، تقريرا يرفعه الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين ويبحث فيه امكانيات استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر والطاقة الحرارية الارضية والطاقة الحرارية للبحار وما شابهها من مصادر الطاقة • وطلب اليه ايضا ان يعد قائمة مختصرة بالمراجع عن الدراسات والبحوث العلمية الجارية في هذا الموضوع ، وان يستشير لهذا الغرض الحكومات ذات الخبرة الخاصة والاهتمام الخاص في الامر فضلا عن الاقطار المتخلفة والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الاختصاص المشتركة بين الحكومات وآية منظمات غير حكومية مهتمة بالموضوع ، وان يحصل منها على اية وثائق قد تكون ذات قيمة • كذلك قرر المجلس ان يدرج في جدول اعمال دورته الرابعة والعشرين مسألة المصادر الجديدة للطاقة ، باستثناء الذرة ، واستخدامها في أغراض الانماء الاقتصادي بغية دراسة شروط الدعوة الى عقد مؤتمر دولي •

تنمية موارد المياه

(٢٠١) عرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين تقرير عنوانه "التعاون الدولي على تنمية موارد المياه" (م أ/٢٨٢٧) (١)، وقد استعرض الامين العام

(١) "المرجع الاخير" ، البند رقم ٧ من جدول الاعمال •

في هذا التقرير التقدم الذي تحقق خلال العامين الماضيين في تنفيذ قرار المجلس رقم ٤١٧ (دورة ١٤) و رقم ٥٣٣ (دورة ١٨)، وأشار الى ضرورة اتخاذ التدابير الدولية عاجلا لحل مشكلتين هما مشكلة نقص المعلومات الخاصة بالمياه ومشكلة الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية والادارية المترتبة على الانماء المتكامل لـاحـواض الانهار.

(٢٠٢) وتطرق الامين العام الى الحاجة الماسة الى سد النقص في المعلومات الخاصة بالمياه، فذكر ان جانبا كبيرا من التقدم الاقتصادي في الاقطار المعنية قد يتأخر الى امد غير معلوم اذا لم تجمع وتُقارن المعلومات الاساسية. واقترح أن تشترك الامم المتحدة ومنظمة الارصاد الجوية العالمية في تحمل مسؤولية مواجهة المشكلة والطريقة التي اقترحها هي القيام بدراسات اولية على اساس اقليمي واسع للتعرف على طبيعة النقص الموجود، ومن ثم تشكيل فرق عاملة لاصدار التوصيات المناسبة حول العمل المشترك الواجب اداؤه لتصحيح النقص الموجود في مناطق معينة. وانتقل الامين العام الى مسألة الالتزامات المترتبة على الانماء المتكامل لـاحواض الانهار، فاقترح دعوة مؤتمر دولي الى الانعقاد بغية ارشاد الاقطار التي تقوم بتنفيذ مشروعات انماء كهذه. وأشار التقرير الى ان عدد أمثال هذه المشروعات في الاقطار المتخلفة في ازدياد، وان لها آثارها البعيدة في التطور الاقتصادي للاقطار المعنية، كما انها تتطلب مصروفات رأسمالية متواصلة. وذكر ان هناك حاجة شديدة الى مقارنة التجارب الادارية والاقتصادية والاجتماعية - فيما يتعلق بمثل هذه المشروعات ما بين مختلف انحاء العالم. وتضمن مرفق للتقرير بحثا تحليليا لما قد متته هيئات الامم المتحدة ووكالاتها في السنوات الاخيرة من مساعدة فنية في ميدان تنمية موارد المياه.

(٢٠٣) وفي المناقشة التي دارت في المجلس (١) اعرب كافة الاعضاء عن تقديرهم لتقرير الامين العام وارتياحهم الى الجهود الموجهة الى تنسيق اعمال الامم المتحدة فيما يتعلق بتنمية موارد المياه.

(٢٠٤) ولفت احد الممثلين النظر الى المشاكل الملازمة لاستغلال الانهار الدولية وقال ان الافتقار الى مجموعة من الانظمة تسرى على استغلال مثل هذه المياه وعدم اتفاق الدول المحاذية لشواطئ هذه الانهار وخشية هذه الدول من اثاره المنازعات ادت الى تبديد موارد مائية قيمة. واقترح بناء على ذلك ان تسعى الامم المتحدة الى وضع

(١) الوثيقة م أ/م من ٩٢٠ الى ٩٢٢ و ٩٢٤.

ميثاق بحقوق الدول المحاذية لشواطئ الأنهار وواجباتها ، وان تكون بمثابة الهيئة المركزية التي تنسق كل الاعمال المتعلقة بانماء موارد الأنهار وتعمل على نشر المعرفة الفنية على اوسع نطاق ممكن .

(٢٠٥) وصرح معظم الذين علقوا على الاقتراح بانهم لا يستطيعون تأييده . وكان بين ما ذكره من الاسباب التي حملتهم على ذلك ان وضع مشروع ميثاق كهذا من شأنه أن يثير كثيرا من المشاكل القانونية والسياسية الخطيرة ، وان الأنهار الدولية خاضعة لنظم تختلف فيما بينها اختلافا يبلغ من الشدة درجة تكاد تجعل مهمة ايجاد عامل مشترك بينها مستحيلة تقريبا حتى بالنسبة الى منطقة محدودة . وابدى رأى آخر مفاده انه حتى وان امكن وضع مبادئ عامة فانها لن تنفع ما لم تشفع بحسن نية كافة الدول المعنية المحاذية لشواطئ الأنهار .

(٢٠٦) وأثار أحد الممثلين مشكلة المياه الجوفية ، وأشار بوجه خاص الى المياه الجوفية في المناطق القاحلة من الاقطار المتخلفة التي تعتمد زراعتها على الري بصورة رئيسية ، وأكدوا على انها مشكلة ثانية تستحق الدراسة . وذكر البعض ايضا ان رسوب الطمي الزائد في قعر الأنهار من المشاكل التي تتطلب الاهتمام الخاص .

(٢٠٧) وانتقل المجلس الى مسألة امكان الدعوة الى عقد مؤتمر حول انماء احواض الأنهار ، وهو المؤتمر الذي اقترحه الامين العام بوصفه احدى الوسائل التي يمكن استخدامها للجمع بين المهندسين والاقتصاديين والاداريين لتبادل وجهات النظر ، فابدى بعض الممثلين تشككهم في قيمة مؤتمر كهذا يعقد على اساس عالمي ، وذلك لشدة تنوع المشاكل التي تتصل بالموضوع واختلافها ما بين حوض وآخر . غير ان الاغلبية اعربت عن اعتقادها بفائدة مثل هذا المؤتمر ، ولكنها اشترطت الا يعقد الا بعد الاستزادة من دراسة المشاكل التي تحيط بالموضوع ، واقترحوا ان تشكل الامانة العامة لهذا الغرض هيئة من الخبراء الدوليين تقوم بدراسة المشاكل الادارية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالانماء المتكامل لاحوال الأنهار ، وتبدي ، فيما تبدي ، رأيا في عقد مؤتمر بهذا الشأن وهل هو ضروري ام لا .

(٢٠٨) وتكلم ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فادلى ببعض المعلومات المكملة للمعلومات الواردة في تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة المذكورة في ميدان تنمية الموارد المائية . وقال ان برنامج منظمة اليونسكو لسنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ينص على تخصيص الاعتمادات وغير ذلك من التدابير اللازمة لتأسيس مركز للابحاث

الخاصة بتنقية المياه المالحة بوصفه جزءاً من برنامجها للمنطقة القاحلة * وأشار الممثل الى مشكلة استخدام المياه في الأغراض الصناعية ، فذكر ان اتصالات منظمة اليونسكو بالهيئات العلمية والفنية تجعل المنظمة المذكورة قادرة على تقديم الخدمات في ذلك الميدان الى الامم المتحدة فضلاً عن الوكالات المتخصصة الأخرى *

(٢٠٩) وتكلم ممثل منظمة الاغذية والزراعة فاكد ضرورة تحسين ادارة مقاسم المياه ، وأوجز شرح بعض مشروعات المنظمة في هذا المجال *

(٢١٠) وعند اختتام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (٥٩٩ دورة ٢١) اثنى فيه على الامين العام وعلى الوكالات المتخصصة لما ابدياه من تعاون يستدل عليه من سلسلة المشاورات التي اجريها بشأن الموارد المائية ، وحث كلا منهما على مواصلة اجراء مثل هذه المشاورات * ولفت المجلس نظر الحكومات الى اهمية تنقية المياه المالحة واستغلال المياه الجوفية وحشها على تبادل المعلومات المتعلقة بنتائج الابحاث الخاصة بحل تلك المشاكل * واسترعى المجلس نظر الحكومات الى ضرورة زيادة الاستفادة من وسائل المساعدة الفنية المتيسرة ولاسيما في تدريب الموظفين * وبالإضافة الى ذلك طلب المجلس الى الامين العام اتخاذ ما يلزم من التدابير لجمع المعلومات عن التطورات الحالية في مشروعات المياه وبرامج الابحاث وما اتصل بذلك من اوجه النشاط فضلاً عن تحليل هذه المعلومات وتعميمها ، كما طلب اليه التعاون مع الوكالات المتخصصة ذات العلاقة ومع الحكومات المعنية على القيام بدراسة اولية عن مرافق المياه الحالية والخطط الخاصة بتوسيعها وشروط تنفيذ هذه الخطط ، وطلب اليه ايضا تشكيل هيئة من مشاهير الخبراء لتدرس ، بمعونة الامانة العامة للامم المتحدة ، الالتزامات الادارية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الانماء المتكامل لحواس الانهار ، وتسدي مشورتها بشأن التدابير اللازمة لتأمين تبادل التجارب والمعلومات في الميادين المتصلة بهذا الانماء على نطاق عالمي — وتدخل في ذلك مسألة عقد مؤتمر دولي ، ان ارتأت الهيئة ضرورة عقده * واخيرا طلب المجلس الى الامين العام ان يوافيه في ميعاده لا يتجاوز دورته الخامسة والعشرين بتقرير عن التقدم المتحقق في هذه الميادين ، ويصدر توصياته بما يمكن اتخاذه من تدابير جديدة *

حفظ الموارد غير الزراعية واستغلالها

(٢١١) عرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين ، للاطلاع ، التقرير

التاسع للامين العام (م أأ/٢٨٣٦)^(١) عما اتخذ بموجب قرار المجلس رقم ٣٤٥ (دورة ١٢) من تدابير تتعلق بحفظ الموارد غير الزراعية واستغلالها ، كما عرضت عليه دراسة اعدتها الامانة العامة بعنوان «الفلزات غير الحديدية في الاقطار المتخلفة»^(٢) (م أأ/٢٧٩٨) وقومت الدراسة مركز الاقطار المتخلفة بوصفها الاقطار المنتجة للفلزات غير الحديدية الرئيسية والمستهلكة لها ، واستعرضت الاتجاهات الدورية الزمنية في استعمال تلك الفلزات فضلا عن التقلبات القصيرة الاجل في الطلب والاسعار ، وتوخت اعطاء احدث صورة عن توزيع طاقة التكرير وطاقة الصهر ، ويحث بشيء من الاسهاب المشاكل التي تكتنف العمل على بلوغ أقصى حد من زيادة امكانيات تنمية مختلف الصناعات التي تعتمد مباشرة على استغلال موارد الفلزات غير الحديدية .

(٢١٢) ويحث الامين العام في تقريره التاسع علاقة انتاج الطاقة واستغلالها بالانماء الاقتصادي ، فابلى المجلس بان الامانة العامة اعدت ثلاثة بحوث للمؤتمر الدولي الخاص باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية الذي عقد في جنيف في آب (اغسطس) ١٩٥٥ ، وكان احد هذه البحوث عن «حاجات العالم الى الطاقة ما بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٠» (ج ع/م ط ذ ٨/ب/٩٠٢)^(٣) وكان الثاني عن «مساهمة الطاقة النووية في حاجات العالم الى الطاقة في المستقبل» (ج ع/م ط ذ ٨/ب/١١١٦)^(٤) وكان الثالث عن «بعض الالتزامات الاقتصادية المترتبة على استخدام الطاقة النووية في الانماء الاقتصادي للاقطار المتخلفة» (ج ع/م ط ذ ٨/ب/٨٩٣)^(٥) (٦) .

(١) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات» البند رقم ٥ من جدول الاعمال .

(٢) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٥/٢/ب/٣ .

(٣) راجع «محاضر المؤتمر الدولي الخاص باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية» المنعقد في جنيف ما بين ٨ و ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٥ ، المجلد الاول ، «حاجات العالم الى الطاقة : دور الطاقة النووية» (ج ع/م ط ذ ٨/٣) (مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع ١٩٥٦/٩/١ المجلد الاول) ، صفحة ٣ .

(٤) «المرجع الاخير» ، صفحة ٨٥ .

(٥) «المرجع الاخير» ، صفحة ٣٤١ .

(٦) راجع الفقرات من ١٩٠ الى ٢٠٠ لمعرفة ما قام به المجلس من اعمال اخرى في دورته الحادية والعشرين فيما يتعلق بمسألة موارد الطاقة .

(٢١٣) وأوجز التقرير التاسع أيضا شرح الاعمال الجارية في سبيل تنمية موارد المياه (١) واعمال اللجان الاقتصادية الاقليمية عموما في تنمية الموارد غير الزراعية *

الفرع الرابع - التعاون الدولي في رسم الخرائط

(٢١٤) عرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين تقرير اعدده الامين العام عن التعاون الدولي في رسم الخرائط (م أأ/٢٨٢٣ والاضافة رقم ١ والاضافة رقم ٢) (٢) ، وتقرير مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي لرسم الخرائط الخاص بآسيا والشرق الاقصى (م أأ/م أر خ أ ش أ ١٨/٦) (٣) *

(٢١٥) وقد بحث تقرير الامين العام ثلاثة مواضيع : اولها مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي لرسم الخرائط الخاص بآسيا والشرق الاقصى ، وقد انعقد في مسوري بالهند بموجب قرار المجلس رقم ٥٥٦ (دورة ١٨) ، وثانيها الاستشارات التي اجريت مع الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات بشأن مسألة اتباع اسلوب موحد في كتابة الاسماء الجغرافية على الخرائط ، وقد تمت وفقا لقرار المجلس رقم ٤٧٦ (أ) (دورة ١٥) ، وثالثها الاستشارات التي اجريت مع الوكالات القومية المسؤولة الخاصة برسم الخرائط بشأن مراجعة مواصفات خريطة العالم الدولية بمقياس واحد على مليون ، وذلك عملا بقرار المجلس رقم ٤١٢ (أ) (٢) (دورة ١٨) *

(٢١٦) وتوخى المؤتمر تقوية التعاون الدولي على رسم الخرائط بغية تلبية الحاجات الاقليمية ، فاوصى بتأسيس نوعين من المنظمات الدولية ، هما المنظمات الاقليمية المشتركة بين الحكومات لرسم الخرائط والمجلس الاستشاري المركزي * اما المنظمات الاقليمية فتكون مرجعا موثوقا لاسداء المشورة الى حكومات المنطقة بشأن مشاكلها المتعلقة برسم الخرائط ، واما المجلس الاستشاري فيتألف من ممثل واحد عن كل من المنظمات الاقليمية والمعاهد الفنية الدولية ومن الخبراء الذين يرى المجلس الاستشاري ضرورة انضمامهم اليه ، ووظيفته ان يسدي المشورة الى الامم المتحدة حول شؤون السياسة التي ينبغي اتباعها في رسم الخرائط والشؤون الفنية المتصلة بها ، وتتعلق شروط اختصاصه في المكان الاول بطبع الخرائط *

(١) راجع الفقرات من ٢٠١ الى ٢١٠ *

(٢) "المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات" ، البند رقم ٦ من جدول الاعمال *

(٣) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ٢٩/١/١٩٥٥ *

(٢١٧) واوصى المؤتمر كذلك بعقد مؤتمر ثان للمنطقة خاص برسم الخرائط فـي موعد لا يتجاوز سنة ١٩٥٨ • واعلم المجلس في هذا الصدد ان حكومة اليابان ابدت للامين العام استعدادها لاستضافة المؤتمر اذا ما قرر المجلس دعوته الى الانعقاد •

(٢١٨) وقد حظيت توصيات مؤتمر مسورى بتأييد واسع اثناء المناقشة التي دارت في المجلس (١) • غير انه كان هناك من ارتأى ان من سبق الاوان انشاء المجلس الاستشارى المركزى قبل شروع المنظمات الاقليمية لرسم الخرائط بالعمل فعلا • واسترعى عدة ممثلين الانظام الى الدور الحيوى الذى يقوم به رسم الخرائط في مختلف مشروعات الانماء لاقتصاد كمشروعات تنمية دوارد المياه واعمال المسح الجيولوجي والكشف عن الموارد المعدنية والزيتية وتنمية موارد اخشاب البناء وتصنيف التربة خدمة للزراعة وصيانة الموارد الطبيعية وادارة الاقاليم • واكد بعض الممثلين الحاجة الى المساعدة الفنية في ميدان رسم الخرائط وأوضحوا اهمية مواصلة الامانة العامة اعمالها في ذلك الميدان وقيامها بدور المركزالدولي لتبادل المعلومات الفنية •

(٢١٩) ويستدل من الآراء التي اعربت عنها الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات في مسألة اتباع اسلوب موحد لكتابة الاسماء الجغرافية على الخرائط ، ومن الوثائق الفنية التي قد منها تلك الحكومات والمنظمات في هذا الصدد ، كما يستدل من النتائج التي تم الوصول اليها في مؤتمر مسورى وفي مؤتمر الامريكيتين السابع لرسم الخرائط الذى نظمه معهد الامريكيتين للجغرافية والتاريخ ، انه كان هناك اجماع على تأييد وضع مشروع الهيكل العام لبرنامج للاعمال في ذلك الميدان برعاية الامم المتحدة •

(٢٢٠) وبحث مؤتمر مسورى في الاقتراحات التي قد منها المعاهد القومية لرسم الخرائط بشأن تعديل المواصفات الحالية لخريطة العالم الدولية بمقياس واحد على مليون • ورأى البعض ، سواء في المؤتمر او في المناقشة التي دارت في المجلس ، ان تكون المواصفات على شيء من المرونة لئلا يضطر الى تغيير الصحائف الحالية او تحول دون طبع الخرائط بسبب مواصفات لا تستطيع البلدان العمل بها •

(٢٢١) واتخذ المجلس قرارا (٦٠٠) (دورة ٢١) اشنى فيه على المؤتمر الاقليمي لرسم الخرائط لما انجزه من اعمال واسترعى انتباه الدول الاعضاء الى امكانية طلب المساعدة الفنية في ميدان رسم الخرائط بموجب البرنامج الموسع للمساعدة الفنية ، وأشار الى مسألة انشاء لجان فرعية لرسم الخرائط. يجتمع اعضاؤها في فترات معينة للتشاور فيما بينهم في شؤون رسم الخرائط واوصى اللجان الاقليمية التي تستحسن تأليف مثل هذه اللجان الفرعية ان تنظر في امكانية انشائها • وطلب المجلس الى الامين العام اتخاذ التدابير اللازمة لدعوة

(١) الوثيقة م أ/م ١١٤ و ١٢٢ •

مؤتمر اقليمي ثان لرسم الخرائط خاص بآسيا والشرق الاقصى الى الانعقاد في طوكيو باليابان عام ١٩٥٨ ، كما طلب اليه اعداد جدول اعمال مؤقت لهذا المؤتمر وتوجيه الدعوات الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة ، فضلا عن توجيهها الى الوكالات المتخصصة وغيرها من الوكالات المشتركة بين الحكومات * كذلك طلب المجلس الى الامين العام ان يتعاون مع المنظمات الدولية ومع من يرغب في استشارتهم من الخبراء في حدود الموازنة الموجودة ، على اعداد مشروع هيكل عام لبرنامج يهدف الى تحقيق الحد الاقصى من التوحيد في كتابة الاسماء الجغرافية ، ويرسله الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة للتعليق عليه ، ومن ثم يرفع تقريره الى المجلس في دورة لاحقة * وطلب المجلس الى الامين العام ايضا ان يعد على ضوء ما سبق وروده من مقترحات مشروعا بتعديل المواصفات الحالية لخريطة العالم الدولية يفسح المجال لاقصى حد من المرونة ، آخذا بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على كل من سلسلة خريطة الملاحة الجوية العالمية الصادرة عن المنظمة الدولية للطيران المدني وسلسلة خريطة العالم الدولية بمقياس واحد على مليون ، وان يرفع مشروع تعديل المواصفات هذا الى حكومات الدول الاعضاء المعنية للتعليق عليه ، ومن ثم يرفع تقريره الى المجلس في دورة لاحقة * ودعا المجلس حكومات الدول الاعضاء الى التعليق على مقترحات الامين العام وتوصياته سلفة الذكر *

(بـ ا)

الفرع الخامس - برنامج الامم المتحدة للمساعدة الفنية*

(٢٢٢) عرض على المجلس في دورته الثانية والعشرين^(١) تقرير وضعه الامين العام عن برنامج الامم المتحدة للمساعدة الفنية (م أ/٢٨٥٦)^(٢) ، ويشرح الاعمال التي بوشهر بها خلال عام ١٩٥٥ وفقا لقرارات الجمعية العامة رقم ٢٠٠ (دورة ٣) ورقم ٤١٨ (دورة ٥) ورقم ٧٢٣ (دورة ٨) وقرار المجلس رقم ٢٢٢ (أ) (دورة ٩) *

(٢٢٣) وتضمن التقرير معلومات احصائية عن كافة المساعدات الفنية التي قدمتها

الامم المتحدة خلال السنة وشرح باسهاب المشروعات الممولة بالاعتمادات التي فتحت

- * يقتضي هذا الفرع استصدار قرار بشأنه من الجمعية العامة ، مع العلم ان جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجمعية العامة يحتوي على بند عنوانه " برنامج المساعدة الفنية " ،
- (١) م أ/ل م ف / م م من ١٠٠ الى ١٠٢ و ١١٨ ، وم أ/م م ٩٥١ *
- (٢) " المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات " ، البند رقم ٩ من جدول الاعمال *

بموجب قرارات الجمعية العامة رقم ٢٠٠ (دورة ٣) ورقم ٤١٨ (دورة ٥) ورقم ٧٢٣ (دورة ٨) ، وهي مشروعات تدعى عادة "بالبرنامج العادي" ، وورد شـرح المشروعات الممولة بموجب البرنامج الموسع للمساعدة الفنية في التقرير الذي قدمه مجلس المساعدة الفنية الى لجنة المساعدة الفنية (م أأ/٢٨٤٢ - م أأ/ل م ف/تقارير/٦٦ (١) والاضافة رقم ١ ، وم أأ/ل م ف / تقارير / ٦٨) . ولما كان هذا التقرير معروضا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نفس الدورة التي عرض فيها تقرير الامين العام فقد طلب الى الاعضاء النظر في كلا التقريرين بصورة مشتركة تجنباً لتضخم الوثائق والمستندات .

(٢٢٤) وكان عدد الخبراء الذين اسندت اليهم في السنة المستعرضة مهام تتعلق بالمساعدة الفنية ٥٦٤ خبيراً ، كما تم في السنة نفسها تقديم ٨٠٣ منح لاستكمال التخصص ، اما في سنة ١٩٥٤ فقد كان عدد الخبراء ٤٩٨ وعدد منح استكمال التخصص ٣٤٠ . وبالإضافة الى ذلك انشئت عدة مراكز للتدريب ونظم عدد من الحلقات والجولات الدراسية . وبلغ مجموع ما صرف عام ١٩٥٥ على هذه الاعمال ٩٥١،٥٣٢،٧ دولاراً ، يقابله مبلغ ٧٠٣،٤٣٢،٦ دولارات صرف عام ١٩٥٤ .

(٢٢٥) وعلق اعضاء المجلس على كثرة تنوع الاعمال التي اضطلع بها واشتوا على نوعها وفائدتها ورحبوا بخفض نسبة النفقات الادارية بالقياس الى نفقات تنفيذ المشروعات ، رغم أن تعريف هذه النفقات لم ينل رضاهم التام ، ولذا فقد دعوا الهيئات ذات الشأن الى استقصاء امكانية بيانها بطريقة اقرب الى الواقع .

(٢٢٦) وأشار بعض الاعضاء الى مسألة ادماج المجاميع الجزئية للمبالغ المخصصة للوكالات في الحد الاقصى للمبالغ المخصصة للاقطار للاستناد اليها في وضع برامجها ، فاعتبروها مخلة بالمرونة اللازمة لوضع البرامج القومية ، ورغم انهم لم يشيروا بتغيير هذا الاجراء فورا إلا انهم قالوا بسـوجوب متابعة دراسته .

(٢٢٧) ولاحظ بعض الممثلين ان الامم المتحدة تتولى ادارة مشروعات المساعدة الفنية ايضا بالنيابة عن الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية و منظمة الارصاد الجوية العالمية و اتحاد البريد العالمي ، فرحبوا بهذا العمل واعتبروه مثالا من امثلة تنسيق الاعمال بين الوكالات المختلفة .

(١) المرجع الاخير ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٥ .

(٢٢٨) وأشار بعض الممثلين الى انتداب بعض موظفي المقر العام المتخصصين في المساعدة الفنية للعمل في سانتياغو وشيلي ومدينة مكسيكو على سبيل التجربة ، وقد قدمت لهم التأكيدات بان ذلك لن يؤثر مطلقا في الدور الذي تقوم به الحكومات ، او يقوم به الممثلون المقيمون ، في عملية وضع البرامج القومية * واشير الى ان تقريرنا مؤقتا عن هذه التجربة سيرفع الى الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة *

(٢٢٩) واجمع المجلس على الاعتراف باهمية الادارة العامة بوصفها ميداناً للمساعدة الفنية ، وبحث امكانية التوصية بزيادة ما يعتمد من المبالغ لتلك الغاية كما اقترح الامين العام ، غير انه رأى ثمة حاجة الى مزيد من المعلومات قبل ان يستطيع تقرير شيء في هذا الشأن ، ولذا فقد اتخذ قرارا (٦٢٣) (أ) (٢) (دورة ٢٢) () اقر فيه الاهمية التي علقها الامين العام في تقريره عن برنامج الامم المتحدة للمساعدة الفنية (م أأ/٢٨٥٦) على ما قام به هو من اعمال بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٧٢٣ (دورة ٨) ، كما طلب الى الامين العام ان يهيئ قبل الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة الوثائق الكاملة المؤيدة لطلبه بزيادة الاعتمادات ، واوصى الجمعية العامة ان توجه ، على ضوء هذه الوثائق ، اهتماما خاصا الى ضرورة توفير ما يكفي من الاعتمادات لبرنامج الامم المتحدة الخاص بالادارة العامة *

(٢٣٠) كذلك اخذ المجلس في قراره رقم ٦٢٣ (أ) (١) (دورة ٢٢) علماً بتقرير الامين العام (م أأ/٢٨٥٦) واعرب عن تفديده له *

الفرع السادس - البرنامج الموسع للمساعدة الفنية*

(٢٣١) عرض على المجلس في دورته الثانية والعشرين^(١) تقريران اعدتهما لجنة المساعدة الفنية (م أأ/٢٨١٠ و م أأ/٢٩٢٣) (٢) ، كما عرض عليه التقرير الثامن لمجلس المساعدة الفنية (م أأ/٢٨٤٢ - م أأ/ل م ف/تقارير/٦٦)^(٣) والاضافة رقم ١ ، وم أأ/ل م ف/تقارير/٦٨) ، وتقرير عنوانه « نظرة الى الامام » اعدده مجلس المساعدة الفنية بناء على طلب لجنة المساعدة الفنية وتم تقديمه مشفوعا بتعليقات لجنة

* يقتضي هذا الفرع استصدار قرار بشأنه من الجمعية العامة ، مع العلم ان جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجمعية العامة يحتوى على بند عنوانه « برنامج المساعدة الفنية »

(١) م أأ/ل م ف - م م من ٩٧ الى ١١٨ ، وم أأ/م م ٩٥١ *

(٢) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات » البند رقم ٩ من جدول الاعمال *

(٣) « المرجع الاخير ، الملحق رقم ٥ » *

التنسيق الادارية عليه (م أأ/٢٨٨٥ - م أأ/ل م ف/٤٩)^(١) وقد تناول أول التقريرين اللذين قدمتهما لجنة المساعدة الفنية (م أأ/٢٨١٠) أعمال دورتها التي عقدتها في تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، وفقا للاجراءات التي نص عليها قرار المجلس رقم ٥٤٢ (ب) (٢) (دورة ١٨) ووافقت عليها الجمعية العامة في قرارها رقم ٨٣١ (ب) (دورة ٩) ، وكانت الغاية من عقد هذا دراسة البرنامج الموسع لسنة ١٩٥٦ والموافقة عليه والاذن باعتماد المبالغ اللازمة للمنظمات المشتركة فيه ، بشرط اقرار الجمعية العامة لها^(٢) اما ثاني التقريرين اللذين قدمتهما اللجنة (م أأ/٢٩٢٣) فقد تناول اعمال دورتها التي عقدتها في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) سنة ١٩٥٦ ، واستند الى التقرير الثامن لمجلس المساعدة الفنية ، وهو تقرير بحث الاعمال التي تمت عام ١٩٥٥ بموجب البرنامج الموسع ، كما استند الى تقرير الفريق العامل التابع للجنة المساعدة الفنية المكلف بنقد البرنامج الموسع (م أأ/ل م ف/٤٨) والى التقرير المذكور سالفا بعنوان "نظرة الى الامام" . كذلك قدم الرئيس التنفيذي لمجلس المساعدة الفنية بعض الملاحظات حول صندوق رأس المال العامل والاحتياطي (م أأ/ل م ف/٥٢) ومشكلة الانتفاع بالعملة (م أأ/ل م ف/٥٠) ونفقات الادارة والعمليات (م أأ/ل م ف/٥١) ، كما قدم بيانا بالقرار الذي اتخذته مجلس المساعدة الفنية بشأن طلب تلقاه من منظمة اليونسكو بزيادة الاعتمادات التي تخصص لنفقات الادارة والعمليات في تقديرات موازنة سنة ١٩٥٦ (م أأ/ل م ف/٥٣) .

(٢٣٢) ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في برنامج الاعمال لسنة ١٩٥٥ وفي توصيات لجنة المساعدة الفنية واخذ علما بالتقريرين اللذين قدمتهما هذه اللجنة^(٣)

(٢٣٣) كذلك اخذ المجلس علما بالتقرير الثامن الذي قدمه مجالس المساعدة الفنية الى لجنة المساعدة الفنية واعرب عن تقديره لهذا التقرير . (القرار رقم ٦٢٣ (ب) (١) (دورة ٢٢) .

(١) "المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات" ، البند رقم ٩ من جدول الاعمال .

(٢) اقرت الجمعية هذه الاعتمادات في قرارها رقم ٩٩٤ (دورة ١٠) .

(٣) م أأ/م ٩٥١ .

الاعمال التي تمت بموجب البرنامج

عام ١٩٥٥

(٢٣٤) استعرضت لجنة المساعدة الفنية في الدورة التي عقدتها في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) سنة ١٩٥٦ الهيكل التنظيمي للبرنامج واستمعت الى آراء كل من المنظمات المشتركة في سير جهازه الحالي * فاجمع ممثلو هذه المنظمات على ان نظام تنفيذ البرنامج الموسع للمساعدة الفنية يسير بشكل مرض ، وانه يجب ان يبقى دون تغيير كبير * وكانت بعض المنظمات قد شعرت اول الامر ان نظام وضع البرامج على اساس القومي لن يكون مرضيا ارضاء النظام القديم القائم على اساس النسب الثابتة ، غير انها انتفت الآن جميعا على ضرورة اختبار النظام الجديد مدة اطول بكثير من المدة التي مضت عليه منذ الشروع بتطبيقه * واعترف ممثلو المنظمات بالمساعدة التي قدمها لهم الممثلون المقيمون التابعون للمجلس في تنسيق المفاوضات التمهيدية وتزويد الخبراء بالمساعدة الادارية * وأشار البعض الى الاختلافات الموجودة في الهيكل التنظيمي للمنظمات المشتركة في البرنامج والى الدرجة العالية من اللامركزية التي يتمتع بها بعضها . فقالوا انها تجعل التفاوت في مدى انتفاع هذه المنظمات بخدمات الممثلين المقيمين من الامور الطبيعية *

(٢٣٥) ولاحظت اللجنة بارتياح ما احرز من تخفيض في نفقات البرنامج الادارية عام ١٩٥٥ ، وحثت مجلس المساعدة الفنية والمنظمات المشتركة في البرنامج على مواصلة السعي الى الاقتصاد في وجوه اخرى من النفقات دون المساس بكفاءة العمل * وأعرب بعض الاعضاء عن قلقهم حيال التطبيق العملي لتعريف عوامل التكلفة *

تقويم الاعمال التي تمت بموجب البرنامج

(٢٣٦) ناقشت لجنة المساعدة الفنية تقرير الفريق العامل المكلف بتقويم البرنامج الموسع (م أ أ / ل م ف / ٤٨) ، وأعربت عن اعتقادها بأن هذا التقرير كان ذا فائدة كبيرة في الاضافة الى معلوماتها عن قيمة البرنامج الموسع بالنسبة الى الأقطار المنتفعة به *

(٢٣٧) وارتأت اللجنة ان تقويم اعمال البرنامج يجب ان يكون محل دراسة مستمرة ، ولذا فانها اتخذت قرارا بتاريخ ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٦ (م أ أ / ٢٩٢٣ ، الفقرة ٣٤) قررت فيه ان يخصص للموضوع جانب من التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس المساعدة الفنية الى لجنة المساعدة الفنية ، كما انها ادرجت في مرفق للقرار المذكور عددا من الاحكام التوجيهية في الموضوع *

(٢٣٨) وأيد المجلس^(١) التوصية التي تقدمت بها لجنة المساعدة الفنية ، ومفادها ان يطلب المجلس الى المنظمات المشتركة في البرنامج ان تدرج في تقاريرها السنوية التي تقدمها الى المجلس ما يناسب من المعلومات المتعلقة بالنقاط المبينة في مرفق القرار المشار اليه آنفا وذلك بالنظر الى ان عددا من هذه المنظمات قد شرع فعلا بتقويم أوجه نشاطه الخاصة بالمساعدة الفنية •

المسائل الأساسية والتنظيمية

(٢٣٩) درست لجنة المساعدة الفنية الاغراض التي يمكن الانتفاع بها من صندوق رأس المال العامل والاحتياطي كما درست حجم هذا الصندوق ، ثم اتخذت قرارا بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٦ (م أ/٢٣٢٩ ، الفقرة ٤٨) قررت فيه أنه ينبغي ان يتناسب حجم الصندوق مع حجم البرنامج ، كما قررت ان يحتفظ الصندوق في سنة ١٩٥٦ برصيد قدره ١٢ مليون دولار • وقررت اللجنة ايضا اعادة النظر كل عام في مقدار رصيد الصندوق وذلك عند الموافقة على البرنامج الخاص بالسنة التالية • وبناء على توصية اللجنة اتخذ المجلس قرارا (٦٢٣) (ب) (٢) (دورة ٢٢) عدل فيه الانظمة التي تحدد الاغراض التي يمكن الانتفاع فيها بأموال الصندوق ، وأوصى الجمعية العامة بالموافقة على التعديلات •

(٢٤٠) ونظرت اللجنة ايضا في مشكلة الانتفاع بالعملة ، واجمع اعضاؤها على وجوب حفظ صفة تعدد الأطراف في البرنامج الموسع وتجنب كافة الترتيبات الخاصة بالانتفاع بالعملة التي من شأنها ان تعرض خصائصه الأساسية للخطر • وأعرب بعض الأعضاء عن اعتقادهم بأن صفة تعدد الأطراف في البرنامج تستلزم تقديم كل المساهمات ، الى اقصى حد ممكن ، بالعملات القابلة للتحويل او تقديمها بصورة تجعلها قابلة للانتفاع المباشر بها لأغراض البرنامج ، كما انها تستلزم تجنب الافراط في تجمع أرصدة العملات غير المتعهد بتحويلها • غير ان بعض الاعضاء الآخرين قالوا ان امكانية تقديم المساهمات بالعملة المحلية تعتبر من المبادئ الأساسية ، وان كل التدابير المقيدة لها تصيب نمو البرنامج في المستقبل بضرر • وأبدوا تشككهم في ضرورة اتخاذ لجنة المساعدة الفنية تدابير خاصة لتأمين الانتفاع الكامل بالتعهدات المالية ، معربين عن اعتقادهم بأن المعلومات الاخيرة المتعلقة بالانتفاع بالعملة تدل على ان مجلس المساعدة الفنية يمكنه ان يحل تلك المشكلة في حدود السياسات المتبعة حاليا وفي نطاق العرف الجاري •

(١) الوثيقة م أ/٢٣٢٩ •

وقدم البعض مقترحات ترمي بالفعل الى ارجاء اتخاذ قرار ما بشأن المسألة ريثما تدرس بمزيد من التفصيل *

(٢٤١) وبناء على توصية اللجنة اتخذ المجلس قرارا (٦٢٣) (ب) (٣) (دورة ٢٢)) أعرب فيه عن رأيه بأنه لو تبقى مبلغ يزيد على ما يعادل ٥٠٠٠،٠٠٠ دولار ، ويتجاوز مجموع التعهدات المالية العائدة للسنة السابقة والمقدمة بأية عملة من العملات ، وذلك دون التعهد بتحويلها لأغراض البرنامج المقرر وقت انعقاد مؤتمر التعهدات ، فان مثل هذه العملة تكون غير صالحة للانتفاع المباشر بها * وحث المجلس الحكومات على ان تسعى قدر المستطاع ، لدى الاكتتاب بتعهداتها المالية للبرنامج الموسع للمساعدة الفنية ، الى تقديم كل المبالغ التي تزيد على ما يعادل ٥٠٠٠،٠٠٠ دولار من مساهماتها بشكل عملات قابلة للانتفاع المباشر بها او قابلة للتحويل الى مثل هذه العملات * كذلك حث المجلس الحكومات التي يصعب الانتفاع بما تقدمه من مساهمات على اتخاذ التدابير اللازمة كي تخفض قدر المستطاع ما تبقى من المبالغ التي لم يتم التعهد بتحويلها عند انعقاد مؤتمر التعهدات سنة ١٩٥٧ الى ما دون الحدود المبينة آنفا ، وذلك بالموافقة على تحويلها الى عملات قابلة للانتفاع المباشر بها * وأخيرا وضّح المجلس احكاما طلب الى مجلس المساعدة الفنية والمنظمات المشتركة مراعاتها فيما يتعلق بالانتفاع بالمساهمات المقدّمة بموجب هذا البرنامج * وطلب المجلس الى الاممين العام والى الرئيس التنفيذى لمجلس المساعدة الفنية ، حسبما تقتضيه الحالة ، موافاة لجنة المساعدة الفنية في دورتها الصيفية السنوية بتقرير عن تنفيذ هذا القرار ، يبيح بوجه خاص الوضع المتعلق بالانتفاع بالعملة وتحويل العملة الصعبة الاستعمال ، كما انه قرر ان يحيل هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة كي تتخذ ما تراه لازما بشأنه *

(٢٤٢) ونظرت لجنة المساعدة الفنية في تقرير مجلس المساعدة الفنية عن نفقات الادارة والتشغيل (م أ/ل م ف / ٥١) كما نظرت في كيفية تبليغها مثل هذه النفقات وطريقة تدوينها * وقد اتخذت قرارا بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٦ (م أ/ل م ف / ٢٩٢٣ ، الفقرة ٦٥) ، نصت فيه على تعيين فريق ادارى للدراسة يتألف من ثمانية اعضاء من اعضاء اللجنة ، ويكلف بدرس اعتمادات الميزانية الخاصة بنفقات الادارة والتشغيل — (بما فيها ميزانية امانة مجلس المساعدة الفنية) ، واقترحت تمويل مصروفات هذا الفريق من البرنامج الموسع للمساعدة الفنية لسنة ١٩٥٧ ، وطلبت اليه موافاتها بتقرير في الموضوع في الدورة التي ستعقد ها اللجنة في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ لاقرار

البرنامج * وطلبت لجنة المساعدة الفنية الى رئيسها التشاور مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لمعرفة كيفية اماكن الانتفاع بخدمات تلك اللجنة على خـشـير الوجوه لمساعدة لجنة المساعدة الفنية والفريق الادارى للدراسة التابع لها على دراسة نفقات ادارة البرنامج وعملياته ، كما طلبت اليه موافاتها بنتائج استشاراته في دورة تشرين الثاني (نوفمبر) *

» نظرة الى الامام »

(٢٤٣) كان مجلس المساعدة الفنية قد أعد بناء على طلب لجنة المساعدة الفنية تقريراً عنوانه » نظرة الى الامام » (م ٢٨٨٥ / أ - م ١١ / ل م ف / ٤٩) * وقد بحث الفصل الاول من التقرير ما حققه البرنامج حتى اليوم من اعمال ، وبين الفصل الثاني منه ما يمكن تحقيقه في المستقبل لو ازدادت المبالغ المرسدة للبرنامج ازدياداً مطرداً في السنوات القليلة القادمة حتى تصل الى ٥٠ مليون دولار في العام ، اما الفصل الثالث فقد بحث بعض المشروعات الكبيرة التي يرجى تحقيقها * وقد نظرت لجنة المساعدة الفنية في التقرير مشفوعاً بتعليقات لجنة التنسيق الادارية عليه ، وبينها ثناء هذه اللجنة على التقرير وتوصيتها كلا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المساعدة الفنية توجيه اهتمام خاص الى النتائج التي توصل اليها ، وتأكيداً لها استعداد المنظمات للقيام ، في ضوء الخبرة التي اكتسبتها ، بأية مهمة من المهمات الجسام التي قد يقضي بتنفيذها اتساع الأعمال الدولية ، طالما توفر لهذا الغرض في الوقت الحاضر جهاز دولي أثبتت التجارب فائدته وصلاحيته جيداً *

(٢٤٤) وقد رحب اعضاء اللجنة عموماً بالتقرير * غير ان بعض الأعضاء ارتأوا ان الفصل الثالث تجاوز نطاق المساعدة الفنية الى ميدان المشروعات الكبيرة * وأعرب الآخرون عن اعتقادهم بأنه يصعب وضع حد فاصل بين الشئيين * وابان عدة اعضاء آخرون ان نمو البرنامج في المستقبل يعتمد قبل كل شيء على توفر الاموال وذكروا انهم لا يستطيعون ربط حكوماتهم بالتزامات في هذا الشأن *

(٢٤٥) وقد اتخذت لجنة المساعدة الفنية في اول آب (اغسطس) ١٩٥٦ قراراً (م ٢٩٢٣ / أ ، الفقرة رقم ٧٦) لفتت فيه انظار الحكومات المشتركة في البرنامج الى التقرير ودعتها الى موافاة الرئيس التنفيذي بتعليقاتها واقتراحاتها بشأنه في موعد لا يتجاوز اول

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

- تمويل الانماء الاقتصادي — الجلسة الشاملة : م أأ/م ٩٥٠

الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية

- الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة — جلسة اللجنة الاقتصادية : م أأ/ل أ ق ٦/م ٢٠١

الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية

- تمويل الانماء الاقتصادي — الجلسة الشاملة : م أأ/م ٩٥٠

الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية

- المساعدة الفنية — جلسة لجنة المساعدة الفنية : م أأ/ل م ف/م ١١٥

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

- الانماء الاقتصادي في الأقطار المتخلفة — جلسة اللجنة الاقتصادية : م أأ/ل أ ق ٦/م ٢٠١

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

- تمويل الانماء الاقتصادي — الجلسة الشاملة : م أأ/م ٩٤٨

الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة

- تمويل الانماء الاقتصادي — الجلسة الشاملة : م أأ/م ٩٥٠

الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة

- المساعدة الفنية — جلسة لجنة المساعدة الفنية : م أأ/ل م ف/م ١١٦

البيانات الشفهية التي أدلت بها المنظمات غير الحكومية

أمام لجنة المجلس المختصة بالمنظمات غير الحكومية بموجب

المادة ٨٥ من النظام الداخلي

» الدورة الثانية والعشرون «

عصبة النساء الدولية للسلام والحرية

الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة باستثناء الذرة — جلسة لجنة المنظمات

- غير الحكومية : م أأ/ل م غ ح ٢/م ١٦١

اتحاد الطرق الدولي
الانماء الاقتصادى في الأقطار المتخلفة والمساعدة الفنية — جلسة لجنـة
المنظمات غير الحكومية : م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ م ١٦٢

البيانات التحريرية التي قدمتها المنظمات
غير الحكومية الى المجلس

- الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٥٠ • برنامج المساعدة الفنية •
غرفة تجارة الولايات المتحدة الامريكية
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٥٧ • الانماء الاقتصادى في الاقطار المتخلفة : التصنيع •
اتحاد الطرق الدولي
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٦٢ • الطرق والانماء الاقتصادى والاجتماعي •
الجمعية القومية لأصحاب المصانع
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٥٤ • المعونة الاجنبية •
الجمعية القومية لأصحاب المصانع
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٥٥ • الشرق الأوسط والاتصى •
الاتحاد الدولي للسلطات المحلية
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٥٦ • مالية الحكومة المحلية واهميتها في استقلال الادارات المحلية •
معهد التوفير الدولي
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٦٣ • مصارف الادخار المحلية والمساعدة الفنية •
غرفة التجارة الدولية
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٦٥ • صندوق الامم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادى •
غرفة تجارة الولايات المتحدة الامريكية
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٦٨ • ازدواج الضريبة الدولي •
غرفة تجارة الولايات المتحدة الامريكية
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٦٩ • الانسياب الدولي لرؤوس الاموال الخاصة •
غرفة التجارة الدولية
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٧١ • الطاقة الذرية والملكية الصناعية ،
الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء
م أ / ل م غ ح ٢ / ٢ ٤٧٤ • المساعدة الفنية •

الفصل الرابع

النشاط الاقتصادي الاقليمي

(٢٤٧) اوضح ما قامت به اللجان الاقليمية الثلاث من اعمال خلال السنة المستعرضة ان ادراك الدول الاعضاء لقيمة العمل الاقليمي داخل اطار العمل العالمي آخذ في الازدياد ، ولاسيما ان كان يهدف الى تعزيز الانماء الاقتصادي للأقطار المتخلفة * ونجد ان اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى تركز جهودها على مجموعة المشاكل المتعلقة بالتوجيه الاقتصادي في المنطقة ، وانها وسعت برنامج اعمالها الى حد كبير * وواصلت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية دراستها للانماء الاقتصادي ووضع البرامج الاقتصادية لكل قطر من اقطار امريكا اللاتينية على حدة ، وقد تولت القيام بهذه الدراسات بناء على طلب الحكومات المعنية * اما في اوروبا فقد ظهر اثر التخفيف من حدة التوتر السياسي في ازدياد التعاون الاقتصادي ما بين اقطار اوروبا جميعا ازديادا محسوسا ، وقد تم ضمن اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ولم يستهدف هذا التعاون مواجهة حاجات اوروبا نفسها فحسب بل وتزويد المناطق المتخلفة في العالم بما تحتاج اليه من معدات للانماء الاقتصادي ايضا *

(٢٤٨) وقد بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العشرين المستأنفة تقرير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية المتعلق بدورتها السادسة (م أ/٢٧٩٦/٢/تنقيح رقم ١) ^(١) ، وذلك بناء على طلب خاص منها * ويجد القارئ في الفقرات المرقمة من ٣٣٨ الى ٣٤١ أدناه موجزا لمناقشة المجلس في هذا الصدد *

(٢٤٩) وبحث المجلس في دورته الثانية والعشرين أوجه نشاط اللجان الثلاث وما وضعت من برامج للمستقبل وذلك في نفس الوقت الذي بحث فيه الوضع الاقتصادي العالمي * وقد استند بحث المجلس هذا الى التقارير السنوية للجان ، ويجد القارئ شرحا لأعمال هذه اللجان في الفقرات المرقمة من ٢٥٢ الى ٣٣٧ أدناه *

(٢٥٠) ونورد في الفقرات المرقمة من ٣٤٢ الى ٣٥٣ موجزا لمناقشات المجلس التي افتتحت ببيانات ادلى بها الامناء التنفيذيون للجان المذكورة *

(٢٥١) ويحتوي الفصل الثاني من هذا التقرير على شرح للدراسات الاقتصادية الاقليمية

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العشرون ، الملحق رقم

١ (ألف) » *

التي بحثها المجلس عند بحثه ، الدراسة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٥٥ ، (الوثيقة م ٢٨٦٤ / أ - م ش أ / ٣٨) (١) .

الفرع الاول - اللجنة الاقتصادية لاروپا

علاقات اللجنة مع الوكالات المتخصصة ومع غيرها من المنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية

(٢٥٢) أشار التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لاروپا (الوثيقة م ٢٨٦٨ / أ) (٢) ، الى أن التعاون بين هيئات اللجنة وامانتها وبين الوكالات المتخصصة ما زال مستمرا . وقد ظل التعاون مع منظمة الاغذية والزراعة قائما عن طريق مصلحتي الزراعة والاخشاب المشتركين بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الاغذية والزراعة ، وتقدم هاتان المصلحتان خدماتهما الى كل من لجنة المشاكل الزراعية ولجنة الاخشاب التابعتين للجنة الاقتصادية لأوروبا . وقد اجتمعت في الفترة المستعرضة هيئتان مشتركتان بين اللجنة الاقتصادية لاروپا ومنظمة الاغذية والزراعة هما : لجنة اساليب ادارة الغابات وتدريب المشتغلين في الغابات والطريق العامل الخاص للغابات واحصاء منتجاتها . واستمرت منظمة العمل الدولية على اشتراكها في عدة هيئات فنية تابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا . ونجد فيما يتعلق بالاخشاب ان منظمة العمل الدولية قامت بادارة برنامج لتقديم منح دراسية غايته تيسير تبادل المدرسين وغيرهم من المكلفين بتدريب المشتغلين في الغابات . وتابعت الامانة اتصالها بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير حول شؤون الابحاث العلمية ، كما واصلت اتصالها بمنظمة الصحة العالمية حول شؤون الاسكان والنقل بوجه خاص . وتتبع منظمة الارصاد الجوية العالمية اعمال لجنة الطاقة الكهربائية ، وتعاونت المنظمة الدولية للطيران المدني مع لجنة النقل الداخلي ، كما ان فريق الخبراء الخاص للانماء الاقتصادي في جنوب اوربا ، وهو فريق تابع للجنة الاقتصادية لأوروبا ، قام بأداء اعماله بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية . وقد ظل الاتصال مستمرا بين امانات مختلف اللجان التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا وبين اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية .

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٢ / ج / ١ .

(٢) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ،

الملحق رقم ٦ » .

(٢٥٧) واتخذت اللجنة قرارات تنص فيما تنص عليه على ما يلي : الطلب الى الرئيس التنفيذي التعاون مع الحكومات على اعداد دراسة عن وضع الطاقة في اوروبا ، والدعوة الى عقد اجتماع خاص للخبراء الحكوميين المتخصصين في مشاكل الطاقة وذلك لبحث ما يمكن الاستفادة من بحثه داخل اطار اللجنة من مشاكل الطاقة في اوروبا على ضوء الدراسة المذكورة وانشاء فريق عامل خاص بمشاكل الغاز ، وادراج مسألة النظر في عقد اتفاق خاص بالتعاون الاقتصادي بين جميع دول اوروبا في جدول اعمال دورتها الثانية عشرة ، واصدار التعليمات الى لجانها الفرعية بالاستمرار في توجيه الاهتمام الخاص الى تبادل التجارب في موضوع الانتاج والمعلومات العلمية الفنية والاحصائية ، وذلك على اساس المعاملة بالمثل ، والى تنمية التجارة التي تعود بالنفع على كافة الاطراف وتشجيع الاتصالات بين اقطار شرقي اوروبا وغربيها وتيسير هذه الاتصالات ، وذلك ضمن شروط اختصاصها • ونصت القرارات ايضا على تقرير ادراج موضوع التعاون الاقليمي في النواحي الاقتصادية من مسألة استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية في جدول اعمال دورتها الثانية عشرة ، وعلى التأكيد من جديد على رأيها في اجراء المشاورات التجارية ما بين مختلف الاقاليم ، والطلب الى الامين التنفيذي للجنة والى كافة هيئاتها الفرعية ان يعمل وتعمل على ايجاد الحلول لمشاكل الانماء الاقتصادي في جنوبي اوروبا بناء على طلب الاقطار المعنية وذلك في اطار التعاون والتوسع الاقتصادي في اوروبا • وقررت اللجنة ايضا ان يدعو الامين التنفيذي الى عقد اجتماع للخبراء للتشاور في موضوع تلويث المياه في اوروبا بغية موافاة اللجنة بمقترحات في هذا الصدد في دورتها الثانية عشرة •

» الزراعة «

(٢٥٨) تبادلت لجنة المشكلات الزراعية المعلومات عن الوضع الزراعي في الاقطار المشتركة في اللجنة ودرست المستقبل القريب والبعيد لعدد من السلع الاساسية الزراعية الهامة • وبدأت ايضا بتعميم المعلومات عن المعارض والاسواق وغيرها من الشؤون ، كما رتبت امر تبادل المعلومات عن بعض المشاكل الفنية • واهتمت هيئاتها الفرعية بالعمل على وضع شروط موحدة لبيع الحبوب والحمضيات (الموايح) وتوحيد مستوى بعض المواد الغذائية القابلة للتلف ومراقبة اصنافها وبعدها من المسائل المتصلة بادخال الآلات في الزراعة •

» الفحم الحجري «

(٢٥٩) درست لجنة الفحم الحجري اتجاهات استهلاك الوقود للأغراض المنزلية وأغراض النقل ، كما درست سياسات اختزان الوقود والاتفاقات الطويلة الأجل للتجار به وتوحيد الشروط العامة لبيعه • وواصلت اللجنة الفرعية لتجارة الفحم الحجري استعراضها ربع السنوي لحالة الاسواق ، وأصدرت توصياتها على أساس المعلومات التي تلقتها من الأقطار المشتركة دون اجراء توزيع شكلي لها •

(٢٦٠) ويدرس الفريق العامل المختص بالاستغلال مشكلة توسيع مدى استخدام الفحم الحجري في أغراض التفتيح بغية استغلال المتوفر من الفحم الحجري الأوروبي استغلالاً معقولاً أكثر مما مضى • وأنهى الفريق العامل المختص بالتصنيف العمل في تصنيف الفحم الحجري الصلب حسب أنواعه وترتيبه في مجاميع احصائية ، وقدمت لجان الفحم الحجري الحكومات باتباع هذا النظام الذي أثبتت تجربته لمدة سنتين نجاحه • وواصل الفريق العامل المختص باحصاءات الفحم العمل على تحسين احصاءات الفحم وتوسيعها

» الطاقة الكهربائية «

(٢٦١) واصلت لجنة الطاقة الكهربائية دراسة تطورات وضع الطاقة الكهربائية بالاستناد الى تقارير معينة منها «تقرير عن وضع الطاقة الكهربائية في أوروبا سنة ١٩٥٤» (م أ أ ل / أ أ ل ط ك / ١٧٣) ، و «تحليل الطرق المتبعة للتحقق من التنبؤات الخاصة باستهلاك الطاقة الكهربائية» (م أ أ ل / أ أ ل ط ك / ١٧٨) ، و «الطاقة النووية وانتاج الطاقة الكهربائية في أوروبا» (م أ أ ل / أ أ ل ط ك / ١٨٠) وتصويب رقم (١) ، و «تنظيم الدوائر المختصة بالطاقة الكهربائية في أوروبا» (م أ أ ل / أ أ ل ط ك / ١٨٠) • واعدت اللجنة نشرات احصائية سنوية وربع سنوية وقررت اصدارها بصورة منتظمة • واختارت ثلاثة وثلاثين موضوعاً في ميدان كهربة الريف لدراستها ، ووافقت على التقارير العشرة الاولى منها • وقد زار الفريق العامل المختص بكهربة الريف الاتحاد السوفياتي والنمسا بغية زيارة منشآت معينة في هاتين الدولتين •

(٢٦٢) واستمرت المفاوضات دائرة بين الاقطار المشتركة في مشروع «يوجل اكسبورت» (١)

(١) انظر «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ٣» ، الفقرة ٣٣٦ •

الداخلية • والعمل سائر كذلك في وضع دراسات عن مختلف المشاكل الفنية المتعلقة بالنقل المائي الداخلي •

(٢٦٦) ويجرى في الوقت الحاضر اعداد عدد من المرفقات تلحق بالاتفاق العام المعقود في ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٤ بشأن الانظمة الاقتصادية الخاصة بالنقل البري الدولي ومجموعة القواعد المتصلة بهذا الموضوع • وتجرى كذلك دراسة تلك المشاكل المتعلقة بسلامة الطرق الناجمة عن مشاكل صنع السيارات والتدابير اللازمة لمنع حوادث المرور •

(٢٦٧) واتخذت لجنة النقل الداخلي قرارا ينص على تحديد الاشارات الاوتوماتيكية التي يلزم اقامتها عند نقاط تقاطع الطرق •

(٢٦٨) وتم تأليف جماعة خبراء لدراسة بعض المشاكل الفنية المتصلة بتحسين معدات النقل بالسكك الحديدية • ووجه الفريق العامل المختص بالتعريفات اكبر اهتمامه الى مسألتي تعريفات السكك الحديدية الدولية وتفاوت التعريفات • واهتم الفريق العامل المختص بتكاليف النقل اكثر ما اهتم بدراسة الابعاء الملقة على عاتق مشروعات النقل والامتيازات الممنوحة لها فضلا عن طرق المحاسبة الخاصة بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات النقل •

(٢٦٩) وفي ١٨ و ١٩ آيار (مايو) ١٩٥٦ تم توقيع خمس اتفاقيات تتعلق بما يلي : (١) السيارات التجارية ، (٢) سيارات الصهاريج ، (٣) فرض ضريبة على استعمال السيارات الخاصة في المرور الدولي ، (٤) استيراد الطائرات والقوارب للاستعمال الخاص معفاة من الرسوم مؤقتا ، (٥) العقد الخاص بنقل البضائع بالسيارات دوليا • ويجرى الآن اعداد اتفاقية بشأن نقل البضائع بالسيارات ومعالجة المشاكل المتصلة بتبسيط الاجراءات الجمركية في اوروبا • وتقوم عدة حكومات بتطبيق البروتوكولات الخاصة بتوحيد انواع الصناديق الخشبية المستعملة في تعبئة الفواكه والخضر • والعمل جار كذلك في وضع مشروع اتفاق خاص بنقل البضائع الخطرة بالسيارات ووضع اتفاقية مماثلة بشأن نقل مثل هذه البضائع بالطرق المائية الداخلية •

» الأيدى العاملة «

(٢٧٠) احيل برنامج أعمال لجنة الأيدى العاملة الى منظمة العمل الدولية فـي عام ١٩٤٨ لاتخاذ ما يلزم بشأنه • ولذلك فقد بقيت اللجنة بلا عمل • وقد رفع مكتب العمل الدولي تقريرا عن أعماله في هذا الميدان الى اللجنة في دورتها الحادية عشرة •

» الصلب «

(٢٧١) بحثت لجنة الصلب الاتجاهات والتطورات القصيرة الأجل في سوق الصلب الأوروبية عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ على ضوء تقارير الأمانة • وكذلك بحثت المشاكل الطويلة الأجل المتصلة بتطور الطلب على الصلب - وذلك بالاستناد الى الصيغة المؤقتة لتقرير الأمانة عن استبدال الصلب والى الدراسات الخاصة بصناعة المواسير والانايب في أوروبا (م أ أ ل أ أ / صلب / ٩٤) • وبحثت ايضا المشاكل الطويلة الأجل المتصلة بالسكك الحديدية والصلب •

(٢٧٢) واخذت لجنة الصلب علما بالبحث الذى وضعته الأمانة بعنوان » التطورات الاخيرة في تكنولوجيا الصلب وتطور أسواقه « ، ١٩٥٤ » (م أ أ ل أ أ / صلب / ٨٩) وقررت ان يتوسع عدد ١٩٥٥ من هذه الابحاث اكثر مما مضى في ميدان التعاون الفني فيضم بين مواد ه مقالات تطلب من الاقطار المتخلفة او تقدم لها هي ، على اساس متبادل وتبحث مشاكل فنية متفرقة • وتابعت اللجنة اعمالها في سبيل ايجاد تعريف للطاقة الانتاجية للحديد والصلب وتوحيد شروط البيع العامة لانواع معينة من السلع الاساسية • واثنت على تبادل الزيارات الى مصانع الحديد والصلب في عدد من اقطار شرقي اوروبا وغربها •

» الاخشاب «

(٢٧٣) استعرضت لجنة الاخشاب التطورات التي حصلت عام ١٩٥٥ في السوق الأوروبية للأخشاب الصمغية المنشورة والعوارض الخشبية للمناجم والأخشاب اللبائية ، وقد رت تطوراتها المنتظرة عام ١٩٥٦ ، كما بحثت بعض مشاكل الاستيراد والتصدير الخاصة مع الأقطار التي يهملها الامر بصفة مباشرة • ووافقت اللجنة على الاهتمام في الجلسات القادمة بالاتجاهات المتوسطة والطويلة الأجل لتجارة الاخشاب ، وعلى توجيه مزيد من العناية الى دراسة استبدال المواد الاخرى بالاخشاب •

(٢٧٤) وأصدر الفريق العامل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمختص بالغابات واحصاءات منتجاتها ، أصدر توصياته بشأن برامج الاحصاء القومية والدولية • وعقدت اللجنة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمختصة بأساليب ادارة الغابات وتدريب المشتغلين فيها أولى دوراتها واستعرضت الأعمال التي أنجزتها الجماعات الدراسية وقام بها الخبراء في السنتين الماضيتين ، كما رسمت خطط اعمالها المقبلة • ونظمت بعض الزيارات

والجولات الدراسية فيما يتعلق بالشؤون المتصلة بأعمال اللجنة المشتركة * ووصل الفريق العامل المختص بأساليب تحرير العقود الى اتفاق مبدئي على أسلوب نموذجي لتحرير بعض المواد المعينة *

«الانماء الاقتصادي في أوروبا الجنوبية»

(٢٧٥) تألفت جماعة الخبراء المختصة بالانماء الاقتصادي لأوروبا الجنوبية في الأصل بموجب قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا رقم ٤ (دورة ٩) (١) * وقد واصلت هذه الجماعة أعمالها اثناء الفترة المستعرضة وقدمت تقريرها (م أ أ / ل أ أ / ٢٣٣) والاضافة رقم (١) الى اللجنة في دورتها الحادية عشرة * واحتوى التقرير على توصيات تتعلق بالزراعة والتمويل الخارجي وتنمية الطرق الرئيسية * وقد اتخذت اللجنة قرارا اعربت فيه عن استعدادها للمساعدة على تسهيل انماء الاقطار المعنية اقتصاديا ، وبوجه خاص على تحرى كافة الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ بعض المشروعات المعنية المذكورة في التقرير ، كما انها طلبت فيه الى الأمين التنفيذي والى كافة الهيئات الفرعية للجنة ان تقدم ، بناء على طلب الاقطار التي يهملها الأمر ، كل ما يمكنها من المساعدة لايجاد الحلول المناسبة لمشاكل انماء أوروبا الجنوبية اقتصاديا داخل اطار التعاون والتوسع الاقتصادي الأوروبي *

«الصناعة والموايد»

(٢٧٦) اقتضت الاعمال التي تم تنفيذها داخل اطار لجنة الصناعة والمواد على ما قام به الفريق العامل الخاص لأساليب تحرير العقود المتعلقة بالصناعات الهندسية والفريق العامل الخاص للآلات الزراعية * وقد عقد الفريق الاخير دورته الأولى ووصل الى اتفاق على برنامج أعماله * وقررت اللجنة في دورتها الحادية عشرة تعيين مقررين حكوميين اثنين كي يعدا بمساعدة الامانة والحكومات تقريرا عن الآثار الاقتصادية المترتبة على تشغيل الآلات الذاتي (الآوتوماتي) في المنطقة *

(٢٧٧) ونظرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ايضا في بعض وجوه النشاط التي يمكن القيام بها في المستقبل برعاية لجنة الصناعة والمواد ، فقررت ان تقدم الحكومات مقترحات مفصلة في هذا الشأن الى الأمين التنفيذي ليتسنى له استخلاص النتائج التي تتطلبها

(١) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٣ ، الجزء الرابع *

التعليقات • وارتأت هذه اللجنة ان القيام بالأعمال في ميدان اختصاص لجنة الصناعة والمواد على الوجه الأكمل يجب ان يتم ، في الظروف الحاضرة على الأقل ، عن طريق فرق عاملة خاصة او عن طريق اجراء دراسات حول بعض الموضوعات التي يجب توخي الوضوح في تحديد ها والعناية في اختيارها أو عن كلا الطريقتين المذكورين معا بدلا من اداء هذه الاعمال في جلسة شاملة للجنة •

» تنمية التجارة «

(٢٧٨) بحثت لجنة تنمية التجارة في دورتها الرابعة تطور التجارة ما بين الأقطار الأوروبية ، ولاسيما ما بين شرقي أوروبا وغربيها ، ولاحظت انه قد طرأ تحسن كبير عام عليها في العام السابق • ونظرت اللجنة في بعض المشاكل المتفرقة ومن بينها الفرص المتاحة لعقد اتفاقات جديدة ، وامكانيات ازالة القيود المفروضة على الصادرات والواردات ، والعلاقات بين تجارة الدولة وبين المؤسسات الخاصة ، وضرورة تحسين أساليب البيع ، وتكييف الأسعار حسب أحوال السوق • وقد قدمت بعض المعلومات حول المـــوارد المتاحة للتصدير وحاجات الاستيراد • وواصلت اللجنة بحثها مسألة الاتفاقات التجارية طويلة الأجل • وقدم عدد من الوفود قوائم بالسلع الأساسية التي أبدت اقطارهم بشأنها استعدادا للتفاوض في عقد اتفاقات أو عقود طويلة الاجل •

(٢٧٩) وأقرت اللجنة توصيتين أصدرهما فريقها العامل الخاص المؤلف من الخبراء الماليين ، وكان هذا الفريق قد اجتمع اثناء عقد الدورة الرابعة للجنة • وتستهدف التوصية الاولى تشجيع الحكومات على ادخال بعض النصوص في اتفاقاتها التجارية الثنائية تسهل زيادة المدفوعات المتعددة الأطراف • واما التوصية الثانية فانها تستهدف انشاء نظام اختياري للمقاصة يكون متعدد الأطراف • وقد اعادت اللجنة بمساعدة الخبراء الماليين مشروع بيان مشترك لتصدره البنوك المركزية عن المقاصة المتعددة الأطراف وأحالته الى الحكومات للتعليق عليه •

(٢٨٠) وكان بين ما قام به الفريق العامل الخاص لشؤون التحكيم دراسة تقارير الحكومات حول تشريعاتها واجراءاتها القضائية المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي • واختار الفريق العامل عددا من المشاكل التي اثارت اللبس او النزاع او صعوبة في التطبيق كي يقوم بدراستها •

(٢٨١) ووصل الفريق العامل المختص بالمعارض التجارية في دورته الأولى الى اتفاق حول عدد من الاقتراحات تتعلق بالتدابير التي يمكن اتخاذها للعمل على تنمية التجارة عن طريق اقامة معارض دولية عامة •

(٢٨٢) وعقد خبراء التجارة الشرقية - الغربية اثناء الدورة الرابعة للجنة اجتماعا للمشاورة كان مناسبة مفيدة لدراسة كثير من المشاكل التجارية الخطيرة التي تهتم بها الحكومات في الوقت الحاضر •

(٢٨٣) وكانت لجنة تنمية التجارة قد طلبت الى الامين التنفيذى ان يدعو الحكومات المشتركة في اعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا الى بيان موقفها من حضور المشاورات التجارية الاقليمية التي قد تعقد بالاشتراك مع الاقطار التي تساهم في اعمال اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، كما طلبت اليه ان يعلم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنتائج تحرياتة • وقد ردت اغلبية الاقطار بالاعراب عن اهتمامها بمثل هذه الاجتماعات • فاتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الحادية عشرة قرارا حول المشاورات التجارية المشتركة بين الاقاليم طلبت فيه الى الامين التنفيذى اعلام الامين العام بأن اغلبية الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ابدت استعدادها للاشتراك في المشاورات التي نظمها بموجب القرار رقم ٥٧٩ (ب) (دورة ٢٠) حالما تقرر لجنة اقليمية اخرى ضرورة عقد مثل هذه المشاورات •

الفرع الثاني - اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

علاقات اللجنة مع الوكالات المتخصصة ومع غيرها من المنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية

(٢٨٤) اشارت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في تقريرها السنوي (م أ/ ٢٨٢١) (١) الى انها وهيئاتها الفرعية قد واصلت التعاون مع الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المشتركة بين الحكومات العاملة في المنطقة • كذلك استمرت علاقات العمل الوثيقة قائمة بين هذه اللجنة وبين منظمة الاغذية والزراعة عن طريق مصلحة الزراعة المشتركة بينهما • واشتركت منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة في اجتماعات عدد من الهيئات الفرعية للجنة وساهمت ببعض الابحاث فيها ، كما ان منظمة العمل الدولية تعاونت

(١) «المرجع الاخير ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٢» •

مع اللجنة على تحويل المركز الوطني لتدريب الميكانيكيين على آلات الديزل البحرية في رانجون ، بيرما ، الى مركز اقليمي ، وتعاونت ايضا مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على تقديم المساعدة لتوسيع مراكز الاسكان الاقليمية للمناطق الحارة - الرطبة منها والجافة - في آسيا والشرق الاقصى * واستمر التعاون مع منظمة العمل الدولية في الميادين الآتية : تدريب الموظفين على شؤون الانماء الاقتصادي ، ومشاريع الاسكان ومواد البناء ، والصناعات الصغيرة ، والانماء والتوجيه الاقتصادي ، كما استمر التعاون مع منظمة اليونسكو في الميادين الآتية : مشاريع الاسكان وتدريب الموظفين وشؤون التحضر (الانتقال من الحياة الريفية الى الحياة المدنية) * وقد ساعد اتحاد المواصلات السلوكية واللاسلكية الدولي امانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى على القيام باعمالها في ميدان المواصلات ، السلوكية واللاسلكية * كما ان اللجنة تعاونت مع منظمة الارصاد الجوية العالمية في تنظيم الفريق العامل من الخبراء المختصين بمصطلحات علم المياه ونقص المعلومات المائية *

(٢٨٥) واستمرت علاقات العمل الوثيقة قائمة بين امانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى واللجنة الاستشارية للانماء الاقتصادي التعاوني في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي (مشروع كولومبو) * واستمر التعاون كذلك مع عدد من المنظمات غير الحكومية * واشترك المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ومكتب الامم المتحدة للشؤون الاجتماعية في تنظيم حلقة لدراسة مشاكل السكان * وعينت غرفة التجارة الدولية في بنكوك مثلاً دائماً لها في اللجنة المذكورة كما قررت تأسيس مكتب للتحكيم الدولي في بنكوك يتولى بين اعماله أمر التعاون مع امانة اللجنة بشأن مشروعات التحكيم * كذلك عينت المنظمة الدولية لشؤون التوحيد ضابط اتصال بينها وبين اللجنة المذكورة *

اوجه النشاط الرئيسية

(٢٨٦) استعرضت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى في دورتها الثانية عشرة المراحل الرئيسية للامال التي قامت بها منذ انشائها * فبينت انها بعد ان وجهت نشاطها اول الامر الى الانعاش الاقتصادي ، ومن ثم الى الانماء الاقتصادي ، تشعر انها قد وصلت الآن الى مرحلة يمكن لها فيها ان توجه المزيد من اهتمامها الى كافة انواع المشاكل المتعلقة بالتوجيه الاقتصادي في المنطقة * ونظرت في اقتراحات تقدم بها الامين التنفيذي وترمي الى تغيير اسم لجنة الصناعة والتجارة الحالية بحيث

يصبح اسمها «لجنة الصناعة والموارد الطبيعية» فضلا عن رفع المركز القانوني للجنة الفرعية للتجارة الى لجنة قائمة بذاتها * كذلك طلبت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى الى الامين التنفيذي ان يستشير الحكومات بشأن تشكيل اللجان المنبثقة منها ، ومن ثم يرفع اليها في دورتها القادمة اقتراحات مفصلة حول الموضوع * وقررت ايضا الاستثمار على ما جرت عليه في السنة الحالية من احالة عدد معين من المسائل الى لجنة خاصة كي يتسنى لها ان تتفرغ في الجلسة الشاملة للنظر في مسائل ذات صبغة اعم منها *

(٢٨٧) وسجلت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى تقديرها العميق للخدمات الجليلة التي قدمها امينها التنفيذي لها منذ انشائها ، وكان على وشك التقاعد عن العمل *

«الانماء والتخطيط الاقتصادي»

(٢٨٨) اعتمدت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى تقرير الفريق العامل المختص بالانماء والتخطيط الاقتصادي (م أ/ل أ ش أ ١١/١٢) عن جلسته الاولى ، واتخذت قرارات تطلب فيه الى الفريق العامل ان يبحث في جلسته القادمة سياسات الانماء ووسائل تنفيذ برامج الانماء ، فضلا عن البرامج الخاصة ببعض القطاعات الرئيسية المستقلة من قطاعات اقتصاد المنطقة * وكان الفريق العامل قد اشار الى امكان زيادة صافي تكوين رأس المال زيادة محسوسة عن طريق ادخال الاساليب الفنية التي قد يمكنها ان ترفع الطاقة الانتاجية الى حد كبير ، واوصى بالتعمق في دراسة مدى امكان استخدام اليد العاملة الفائضة لتكوين رأس المال ، وفي دراسة مشكلة نمو السكان والسياسة المتعلقة بالسكان في المنطقة الداخلة في اختصاص اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى *

«الصناعة والتجارة»

(٢٨٩) نظرت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى في تقرير لجنة الصناعة والتجارة عن دورتها الثامنة (م أ/ل أ ش أ ١١/٢٥) ووافقت عليه *

(٢٩٠) واعتمدت لجنة الصناعة والتجارة التقرير الخامس الذي وضعه الفريق العامل المشترك بين امانات اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمختص بتدريب الموظفين على

شؤون الانماء الاقتصادي (م أ/ل أ/ل ص ١٢٢) * وكان هذا الفريق العامل قد استعرض التقدم الذي تحقق فيما يتعلق بتنظيم استخدام الايدي العاملة وتوزيعها ومراكز القدرة الانتاجية المحلية وتنمية وسائل التدريب على اعمال الادارة في اقطار المنطقة فضلا عن اعداد البيانات عن الدراسات المتعلقة بالايدي العاملة وبرامج الاعلام الخاص بالتشغيل والخدمات الاستشارية التي تقدمها منظمة العمل الدولية في هذه الميادين *

(٢٩١) وأشارت لجنة الصناعة والتجارة ، في معرض اعتمادها تقرير الفريق العامل المختص بالصناعات الصغيرة وتصريف منتجات الحرف اليدوية ، ما حقته سوق تحليل نماذج المنتجات الخزفية * كما لاحظت بارتياح ان توصيات فريق الدراسة الذي قام بزيارة اليابان كانت مرشدا نافعا لعدد من اقطار المنطقة في تنمية الصناعات الصغيرة * وبرزت اهمية تنمية خدمات المرافق العامة والمساعدة الحكومية في مشاكل الانتاج والتصريف، واوصت امانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى بمنح درجة عالية من الاولوية الى مسألة تقديم المساعدة الى الحكومات الاعضاء عن طريق تشجيع تبادل المعلومات وغيرها من الوسائل *

(٢٩٢) واستعرضت لجنة الصناعة والتجارة اوجه نشاط الامانة في ميدان الطاقة الكهربائية ، ولاحظت ان بعض اقطار المنطقة كانت قد طلبت من ادارة المساعدة الفنية تزويدها بالمعدات اللازمة لكهربة الارياف ، فاعربت عن امليها في ان توجه ادارة المساعدة الفنية اهتمامها العاجل الى تنفيذ هذه المشروعات * وعقدت اللجنة الفرعية للطاقة الكهربائية دورتها الخامسة واوصت فيها بدعوة فريق عامل مؤلف من خبراء الطاقة الكهربائية - المائية الى الاجتماع لجمع البيانات والقيام بالدراسات التي تهدف الى تقدير الطاقة الكهربائية المائية الكامنة في احواض الانهار الهامة في المنطقة * واقترحت كذلك ان تعد اقطار المنطقة نفسها للاستفادة من التطورات الحاصلة في استخدام قوة الذرة في توليد الكهرباء وذلك بالتنقيب عن المعادن ذات النشاط الاشعاعي في موارد لها الخاصة وتدريب الموظفين الفنيين اللزمين *

(٢٩٣) واستعرضت اللجنة الفرعية للحديد والصلب في دورتها السادسة الخطط والمشاكل الخاصة بصناعة الحديد والصلب وبالصناعات المتصلة بها في منطقة اختصاص اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، كما نظرت في المسائل المتعلقة بتصنيف قراصة الحديد والصلب وعمليات تحضير المصنوعات الحديدية دون استخدام فحم الكوك ومصانع تصفيح الحديد وبرمه وصناعة الصلب في افران التحويل باستخدام الاوكسجين

الشديد النقاء المحقون من أعلى الفرن * وارتأت اللجنة الفرعية فيما يتعلق بعمليات تحضير المصنوعات الحديدية دون استخدام فحم الكوك ان التطورات التكنولوجية الاخيرة وان كانت تبشر بالنجاح الا انه يجب اجراء تحريات دقيقة لخصائص المواد الخام من طبيعية وكيميائية قبل اختيار انسب العمليات * وقد وافقت لجنة الصناعة والتجارة على تقرير اللجنة الفرعية (م أ/ل أ ش أ ١١ / ل ص ت / ١١٨) * وأكدت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في دورتها الثانية عشرة الحاجة الماسة الى تدريب الموظفين الفنيين اللازمين لصناعة الحديد والصلب وضرورة الاسراع في اصدار « نشرة الحديد والصلب » *

(٢٩٤) وعندما استعرضت لجنة الصناعة والتجارة اوجه نشاط الامانة في ميدان تنمية الموارد المعدنية في سنة ١٩٥٥ ، اتخذت قرارا وافقت عليه بعد ذلك اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى * وقد اكد هذا القرار الحاجة الماسة الى التعجيل بتنمية الموارد المعدنية في المنطقة وطلب الى الحكومات الاسراع في النظر في ملاحظات الفريق الدراسي المؤلف من علماء طبقات الارض ومهندسي المناجم الذين ينتمون الى المنطقة * وكان هذا الفريق الدراسي قد زار اوروبا الغربية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية برعاية اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى وادارة المساعدة الفنية * واعربت لجنة الصناعة والتجارة في قرارها ايضا عن املها في ان تواصل الاقطار ذات الخبرة الطويلة في ميدان تنمية الموارد المعدنية بذل جهودها في سبيل اتاحة خبرتها وابداء تعاونها وان تعمل على زيادة هذه الجهود *

(٢٩٥) ووافقت لجنة الصناعة والتجارة على تقرير وتوصيات الجلسة الثالثة التي عقدتها الفريق العامل المشترك بين الامانات والمختص بالاسكان ومواد البناء (م أ/ل أ ش أ / ل ص ت / ١١٧) ، واقترت توسيع ميدان اعمال هذا الفريق العامل ورفع مركزه القانوني بحيث يصبح فريق خبراء عامل يشترك فيه الخبراء الذين تعينهم الحكومات *

(٢٩٦) ونظرت لجنة الصناعة والتجارة ايضا في التقرير الذي يبحث اعمال الامانة في ميدان التجارة (م أ/ل أ ش أ / ل ص ت / ١٢٠ والاضافة رقم ١) واتخذت قرارا وافقت عليه بعد ذلك اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى * وقد اوصى هذا القرار بالاسراع في انجاز الدراسة التي تقوم بها الامانة حول تبسيط الانظمة والاجراءات المتعلقة بالتجارة * وارتأت لجنة الصناعة والتجارة كذلك ان تسرع الامانة في القيام بدراساتها عن اجور الشحن في المحيطات وأكدت ضرورة عدم التمييز في اجور الشحن والحاجة الى زيادة سفن الشحن * ولاحظت اللجنة المذكورة ان الامانة تدرس المشاكل الخاصة بوسائل المرور (الترانسيت) في البلدان الخالية من منفذ بحري ، واوصت كافة

الدول الاعضاء بالالتفات الى حاجات الدول الاعضاء الخالية من منفذ بحري او الاعضاء التي تقف بعض المصاعب في طريق وصولها الى البحر وادراك هذه الحاجات ومنح تلك الاقطار التسهيلات المناسبة وفقا للقانون والعرف الدوليين في هذا الشأن • واوصت لجنة الصناعة والتجارة الامانة بالنظر في امكانية تأسيس مركز للدراسة داخل المنطقة وذلك لتدريب الموظفين على شؤون تنمية التجارة •

(٢٩٧) وعملت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٧٧ (ب) (دورة ٢٠) فنظرت في مسألة اجراء المشاورات التجارية بين الاقاليم ، واقترحت ان تعد الامانة تقريراً يتضمن معلومات عن الاجراءات التي تتبعها اللجنة الاقتصادية لاروپا والنتائج التي حققتها ، ويبين انواع المشاكل التي يمكن الانتفاع من بحثها في المشاورات التجارية مع اللجنة الاقتصادية لاروپا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وذلك لاحتياجها جميعاً الى اللجنة الفرعية للتجارة •

»النقل الداخلي«

(٢٩٨) وافقت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأدنى على تقرير (م أ/ل أ/أش أ/ نقل / ١١٨) لجنة النقل الداخلي عن اعمال دورتها الخامسة وعلى توصياتها وقررت ان تدخل موضوع المواصلات السلكية واللاسلكية في شروط اختصاص اللجنة • وكانت لجنة النقل الداخلي قد اوصت بمواصلة دراسة تنسيق النقل وانشأت فريقاً عاماً لتقديم التوجيهات الى الامانة حول متابعة الدراسات في الموضوع • وكانت قد درست ايضا مسألة النقل الداخلي بعربات التبريد ومشكلة الدراسات الاحصائية المتعلقة بسير نظم النقل بغية بلوغ أعلى حد من الكفاءة واستغلال كافة الموارد الموجودة استغلالاً كاملاً •

(٢٩٩) وأبرزت اللجنة الفرعية للسكك الحديدية في دورتها الرابعة أهمية الدور الذي يمكن ان يقوم به خبراء الأقطار المختلفة في دراسة بعض المشاكل الفنية المعينة عن طريق الفرق العاملة • ودرست ايضا المشاكل الخاصة بتحسين عجلات السكك الحديدية ، وقاطرات الديزل ، وعربات ركاب الديزل ، وعوارض السكك الحديدية (الفلنكات) وحوادث السكك الحديدية وطرق منعها ، وتثبيت الاراضي التي تمتد عليها الخطوط الحديدية ، وكيفية معالجة الماء المستعمل في مراحل القاطرات • وقد افتتح في شهر نيسان (ابريل) من سنة ١٩٥٤ مركز السكك الحديدية الاقليمي

لتدريب موظفي التشغيل والاشارة بمدينة لاهور في الباكستان ، وقد أكمل منذ افتتاحه خمس دورات تدريبية للتشغيل ودورتان تدريبيتان للاشارة ، تخرج منها تسعون موظفا بينهم عراقيان *

(٣٠٠) أما فيما يتعلق بالطرق المائية الداخلية ، فقد لاحظت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى أنه تم وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الخاصة بقياس السفن المستخدمة في الملاحة الداخلية وتسجيلها *

(٣٠١) وتقدم العمل في الهند في تنظيم مشروعات تدريبية نموذجية خاصة بتحصين تصاميم السفن وتشغيلها • وفي ١٨ نيسان (ابريل) من سنة ١٩٥٦ افتتح في رانجون ، برما ، المركز الاقليمي التابع لمنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى والخاص بتدريب الميكانيكيين على آلات الديزل البحرية *

(٣٠٢) ودرست اللجنة الفرعية للطرق الرئيسية في دورتها الثالثة مشاكل استعمال المكدام في رصف الطرق المحاطة بالماء ، وشق الطرق القليلة التكاليف وتثبيت التربة ، وتعبيد الطرق بالقار ، وسلامة الطرق الرئيسية سواء من الناحية الهندسية او من ناحية حركة المرور • واقترحت اللجنة المذكورة عقد حلقتين دراسيتين ، احدهما لبحث مسألة شق الطرق القليلة التكاليف وتثبيت التربة والثانية لبحث مسألة سلامة الطرق الرئيسية • وقد أيدت كل من لجنة النقل الداخلي واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى هذا الاقتراح *

» الاغذية والزراعة «

(٣٠٣) واصلت مصلحة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى وبين منظمة الاغذية والزراعة استعراض التطورات الاقتصادية الحالية في ميدان الاغذية والزراعة في المنطقة • وأخذت اللجنة المذكورة علماً بالمقترحات التي قدمها أمينها التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة والرامية الى زيادة تعزيز التعاون العملي بين اللجنة والمنظمة وذلك بعقد جلسات مشتركة بينهما تبحث موضوعات تهم كلا الهيئتين • ووافقت اللجنة على اقتراح المدير العام والأمين التنفيذي بعدم وجود ضرورة في الظروف الحاضرة لانشاء لجنة للزراعة مشتركة بين اللجنة والمنظمة •

» ضبط الفيضانات وتنمية الموارد المائية «

(٣٠٤) بعد ان قامت الامانة عام ١٩٥٢ بدراسات وتحريات تمهيدية خاصة بتنمية الحوض الاسفل لنهر ميكونج ، نظمت بناء على طلب حكومتي كامبوديا ولاوس فريقا من الخبراء لاجراء مسح استطلاعي خاص بتنمية نهر ميكونج فضلا عن دراسة بعض المشروعات المعينة في الأقطار التي يهملها الأمر • وسيصدر قريبا تقرير بالنتائج التي توصل اليها فريق الخبراء •

(٣٠٥) و فرغت الامانة من دراسة اولية عن عمليات نقل الأتربة في الهند واليابان واستخدام الأيدى العاملة فيها ، وستتناول هذه الدراسة في المستقبل بعض الأقطار الأخرى في المنطقة •

(٣٠٦) واجتمع فريق عامل من الخبراء ، برعاية كل من اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية ، وبحث مجموعة مصطلحات علم المياه المستعملة في المنطقة •

(٣٠٧) وافتتحت حكومة الهند رسميا في نيسان (ابريل) ١٩٥٦ مركزا تدريبيا في جامعة روركي كانت الغاية من انشائه اتاحة الفرصة لمهندسي المنطقة لدراسة آخر التطورات في الأساليب الهندسية المتعلقة بتنمية موارد المياه ، وقد ساعدت الأمانة على تنظيم هذا المركز •

(٣٠٨) وأخذت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في دورتها الثانية عشرة علما بالتقرير الموضوع عن »أوجه نشاط الامانة في ميدان ضبط الفيضانات وتنمية الموارد المائية « (م أ ل أ ش أ / ١٤) وأكدت أهمية ما أنجز من أعمال تتعلق بالأنهار الدولية •

» الاحصاء وغييره من الأبحاث «

(٣٠٩) استمرت الامانة في التعاون مع وكالات الاحصاء الحكومية ، والبنوك المركزية في الاقطار الداخلة في منطقة اختصاص اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، ومكتب الأمم المتحدة للاحصاء ، والوكالات المتخصصة - ولاسيما منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولية - وذلك على اصدار سلاسل احصائية أساسية خاصة بالدخل القومي والسكان والعمالة

والانتاج والنقل والتجارة والاسعار والشؤون المالية وغيرها من الموضوعات *
والعمل جار في اعداد فهرس شامل للسلاسل الاحصائية الرئيسية
الخاصة بالأقطار الداخلة في منطقة اختصاص اللجنة الاقتصادية
لآسيا والشرق الأقصى ومن المقرر اصداره عام ١٩٥٦ *

(٣١٠) اجتمع الفريق العامل المختص بمشاكل اعادة تبويب
الموازنات في المنطقة الداخلة في اختصاص اللجنة الاقتصادية لآسيا
والشرق الأقصى وبحث تعاريف القطاع العام من الاقتصاد ونطاقه
وتبويب الحسابات الحكومية وفقاً لطبيعتها الاقتصادية ووظيفتها * وأوصى
الفريق العامل بعقد اجتماع آخر حول احصاءات الموازنة للنظر في مدى
التقدم الذي تحقق والمصاعب التي ووجهت نتيجة لاتباع التبويب المقترح
لحسابات الحكومية * وقد وافقت اللجنة الاقتصادية لآسيا
والشرق الأقصى على تقرير الفريق العامل (لأش أ/م ت ٩٥) *

(٣١١) وانعقد المؤتمر الاقليمي الرابع لخبراء الاحصاء وبحث
التوصيات التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن برنامج
تعداد سكان العالم لسنة ١٩٦٠ * وأوصى المؤتمر ان تقوم
حكومات الدول الاعضاء بتعداد سكان أقطارها خلال السنوات
العشر الواقعة بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ ، ويفضل أن
يجرى التعداد حوالي عام ١٩٦٠ * كذلك حث المؤتمر الامم
المتحدة وحكومات الدول الأعضاء على متابعة دراسة ما يستحسن
ادراجه في بيانات تعداد المساكن فضلاً عن أساليب التقييم
المناسبة * ورفع الى لجنة الاحصاء واللجنة الاقتصادية لآسيا
والشرق الأقصى توصية ترمي الى اعادة تشكيل المؤتمر الاقليمي
لخبراء الاحصاء بحيث يصبح مؤتمراً لخبراء الاحصاء الآسيويين كما
تقضي بوضع برنامج أعماله على اساس منتظم مستمر *

(٣١٢) وقد استمر اصدار «النشرة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى» * أما

« الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى » ، عام ١٩٥٥ ، (١) فقد نشرت في عدد شباط (فبراير) ١٩٥٦ من «النشرة» وقد صدر عدد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ من النشرة بعنوان «الانماء والتوجيه الاقتصادي بين في آسيا والشرق الأقصى : المشاكل والاساليب الفنية» (م أ أ / ل أ أ ش أ / ٤١٢) وكان يحتوى على تقرير الفريق العام—ل المختص بالانماء والتوجيه الاقتصادي بين عن اجتماعه الأول .

« الشؤون الاجتماعية »

(٣١٣) عملا بخطط الأمين العام الرامية الى تحقيق اللامركزية في الخدمات الخاصة بالمباديين الاجتماعية والى تعزيز التكامل ما بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية ، انشئت شعبة للشؤون الاجتماعية داخل اطار امانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى . وقد زودت هذه الشعبة حكومات المنطقة بالخدمات الاستشارية في ميدان الرفاه الاجتماعي بوجه عام وتعاونت على اعداد الدراسات والتقارير الاقتصادية ذات النواحي الاجتماعية ، كانهض المجتمعات المحلية والسياسات الاجتماعية المتبعة في الانماء والتوجيه الاقتصادي بين والاسكان والسكان .

« أوجه النشاط المتعلقة بالمساعدة الفنية »

(٣١٤) نظرت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى بعين التقدير الى تقرير ادارة المساعدة الفنية (م أ أ / ل أ أ ش أ / ٤٢٠) وتقرير امانة مجلس المساعدة الفنية ، وهما يبحثان أوجه النشاط المتعلقة بالمساعدة الفنية في المنطقة الداخلة في اختصاص اللجنة . كذلك اتخذت اللجنة المذكورة قرارا يوصي بتبادل الخبرة والمعلومات حول الشؤون العلمية والفنية . وأعربت عن سرورها ان لاحظت ان لجنة المساعدة الفنية وضعت مشروعاتها الاقليمية على أساس دائم وانها قررت تخصيص ١ في المائة من اعتماداتها لهذه الغاية .

« الخدمات الاستشارية »

(٣١٥) أبقت امانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى على خدماتها الاستشارية وعملت على تعزيزها ، وتعاونت في هذا الشأن مع الوكالات المتخصصة وادارة المساعدة (١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٢ / و١ (صدر ايضا بشكل العدد الرابع من المجلد السادس من «النشرة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى» ، بنكوك ، شباط (فبراير) ١٩٥٦) .

الفنية • وقد كانت هذه الخدمات خلال هذه السنة تتصل بما يلي : الانماء والتوجيه الاقتصاديين ، والشؤون الاجتماعية ، وضبط الفيضانات وتنمية —وارد المياه ، والاسكان وكهربية الريف ، والموارد المعدنية ، والحديد والصلب ، والسكك الحديدية ، والطرق المائية الداخلية ، والطرق الرئيسية •

الفرع الثالث - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

علاقات اللجنة مع الوكالات المتخصصة ومع غيرها من المنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية

(٦ ٣١) أشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في تقريرها السنوى (مأ/٢٨٨٣/ تنقيح رقم ١) (١)، الذى وافقت عليه اللجنة العامة ، انها نسقت أعمالها تنسيقا يزداد قوة يوما بعد يوم مع غيرها من المنظمات الدولية العاملة في المنطقة • فقد تم تنفيذ المشروعات التي تهمها جميعا بتبادل المعلومات والموظفين المتخصصين • وتابع الفريق العامل المشترك الذى يرئسه رئيس الخبراء الاقتصاديين الاقليميين لمنظمة الأغذية والزراعة في أمريكا اللاتينية أعماله وفقا للاتفاق الذى وقعته عام ١٩٥٤ كل —من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأغذية والزراعة والخاص ببرنامجه المشترك • ومن المقرر ان تتولى بعثة للأمم المتحدة القيام بدراسة عن الانماء الاقتصادى فى الأرجنتين وسيشترك في هذه البعثة موظفون تابعون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن خبراء تابعين لإدارة المساعدة الفنية ومنظمة الأغذية والزراعة ومعهد الدول الأمريكية للعلوم الزراعية الملحق بمنظمة الدول الأمريكية • وقد تتعاون بعض الوكالات المتخصصة الأخرى في هذا الشأن ايضا • واشتركت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع إدارة المساعدة الفنية كما انها تعاونت مع منظمة الأغذية والزراعة والبعثة الأنديزية لمنظمة العمل الدولية وذلك للشروع فى دراسة مشاكل الانماء الاقتصادى في بوليفيا • وتعاونت كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وإدارة المساعدة الفنية تعاونا وثيقا في تنفيذ برنامج التكامل الاقتصادى لدول أمريكا الوسطى • وتضم الفرق العاملة والبعثات المرسلة الى المنطقة لتنفيذ المشروعات بين اعضائها خبراء من المنظمات المهمة بتلك المشروعات • ومن المقرر ان

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الثانية والعشرون ،

الملحق رقم ١ • » •

تشارك كل من منظمة الارصاد الجوية العالمية وادارة المساعدة الفنية في دراسة تتناول تعدد أغراض استغلال موارد المياه في أمريكا اللاتينية * وواصل كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وصندوق النقد الدولي تبادل المعلومات المتعلقة بمشاكل موازين المدفوعات وغيرها من الشؤون التي تهتم الهيئتين * وعقدت أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وأمانة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة عددًا من المشاورات الخاصة بمشاكل تجارة أمريكا اللاتينية مع بقية أنحاء العالم *

(٣١٧) واستمر تنسيق الأعمال قائما بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول الأمريكية * وقد عقدت لجنة التنسيق التابعة لأمانتي الهيئتين اجتماعا لها في واشنطن في شهر كانون الأول (ديسمبر) من سنة ١٩٥٥ وأصدرت بيانا مشتركا رفع الى اللجنة العامة *

أوجه النشاط الرئيسية

(٣١٨) عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دورتها السادسة في بوجوتا بكولومبيا بين ٢٩ آب (أغسطس) و ١٦ أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٥٥ * واتخذت اللجنة قرارات كان بين المسائل التي تناولتها الاتجاهات والامكانيات الاقتصادية ، والمعلومات المتصلة بالتشغيل ، ووضع برامج الانماء الاقتصادي ، والعوامل الاجتماعية وعلاقتها بالانماء الاقتصادي ، والأيدى العاملة ، والتكامل الاقتصادي بين دول أمريكا الوسطى ، والمساعدة الفنية ، والقدرة الانتاجية ، واختيار المحاصيل والطاقة الانتاجية في الزراعة ، ووضع البرامج للانماء الزراعي ، وتنسيق وضع البرامج الزراعية ، والدراسات الخاصة بمشاكل البن ، وتربية الماشية ، والاستثمار الزراعي ، والابحاث في منطقة نهر الأمازون ، وتحويل المنتجات الزراعية بالطرق الصناعية ، والفوائض الزراعية ، وصناعات الورق والحديد ، والصناعات الكيماوية ، ولباب الخشب وصناعة الورق ، والطاقة والموارد المائية ، والطاقة النووية ، وزيادة التجارة ما بين أقطار أمريكا اللاتينية وانشاء لجنة للتجارة ، وتحليل سوق السلع الأساسية ، وجمع المعلومات عن التعريفات الجمركية ، وتدريب موظفي الموانئ ، واجراء المشاورات حول التجارة المشتركة بين الأقاليم * كذلك وافقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في هذه الدورة على برنامج الأعمال والاولويات لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وطلبت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان ينظر في تقريرها في أقرب فرصة ممكنة * واجتمعت اللجنة العامة في سانتياجو بشيلي في ١٤ و ١٥ من ايار (مايو) عام ١٩٥٦ ووافقت على برنامج

الاعمال والاولويات لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ • واتخذت هذه اللجنة قرارات كان بين المسائل التي تناولتها الدراسة الاقتصادية السنوية العامة وتأسيس مركز اقليمي للتدريب والابحاث الديمغرافية • وقد أدى تعاون الحكومات والمنظمات الخاصة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الى تيسير أعمال اللجنة كثيرا •

(٣١٩) وبحث «الدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، عام ١٩٥٥» (م أ / ل أ ل ١٢ / ٤٢١) (١) الاتجاهات الأخيرة للإنتاج الاجمالي والدخل القومي وتوفير السلع والخدمات ، كما درست النمو الاقتصادي لأقطار أمريكا اللاتينية عموما وبالنسبة الى قطاعات معينة (٢) • وصدر العدد الأول من سلسلة «النشرة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ •

«الانماء الاقتصادي»

(٣٢٠) قررت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دورتها السادسة ان تواصل دراسة هيكل اقتصاديات اقطار أمريكا اللاتينية وتحليل مشاكل الانماء الاقتصادي لكل قطر منها على حدة ، كما قررت مواصلة تنفيذ اعمالها المتصلة بتدريب الخبراء الاقتصاديين لأمريكا اللاتينية •

(٣٢١) وقد صدرت سلسلة دراسات جديدة بعنوان «الابحاث التحليلية والتخطيطات المتعلقة بالانماء الاقتصادي» ، وظهر المجلد الاول منها بعنوان «مقدمة لفن وضع البرامج» (٣) • أما المجلد الثاني منها فعنوانه «الانماء الاقتصادي في البرازيل» (٤) وأما المجلد الثالث فعنوانه «الانماء الاقتصادي في كولومبيا» (م أ / ل أ ل ١٢ / ٣٦٥ / تنقيح رقم ١) • وتجري دراسات مماثلة لهذه في الأرجنتين وبوليفيا • وقد بدأ العمل في اعداد دراستين جديدتين عملا بقرارين اتخذتهما اللجنة في دورتها السادسة • اما الدراسة الاولى منها فهي تتناول السياسة النقدية والضريبية الخاصة بوضع برامج الانماء الاقتصادي ، واما الثانية فهي تتعلق بالاجراءات التنظيمية والادارية اللازمة لتخطيط برامج الانماء الاقتصادي وتنفيذها ، ومن المقرر ان تعد هذه الدراسة الأخيرة بالاشتراك مع ادارة المساعدة الفنية • وقد نشر في

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٥ / ٢ / ز / ١ •

(٢) راجع ايضا الفقرات المرقمة من ٨٣ الى ٨٨ •

(٣) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٥ / ٢ / ز / ٢ •

(٤) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٢ / ز / ٢ •

» الدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، عام ١٩٥٥ « بحث تمهيدى يتناول بعض نواحي أولى الدراستين *

(٣٢٢) وقد انعقدت الدورة الدراسية السنوية الرابعة لبرنامج التدريب على شؤون الانماء الاقتصادية الذى نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وإدارة المساعدة الفنية ، ودامت من نيسان (ابريل) الى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٥ * وكان عدد المشتركين في هذه الدورة محدودا بالنظر الى ضخامة التنظيمات والمصروفات التي استلزمتهما الدورة المركزة التي عقدت في بوجوتا سنة ١٩٥٥ وحضرها ما يقرب من مئة من أبناء كولومبيا ، بينهم كبار الموظفين المدنيين والخبراء الاقتصاديين والطلبة * وافتتحت الدورة السنوية الخامسة في نيسان (ابريل) عام ١٩٥٦ * وتتخذ الترتيبات لتنظيم دورة مركزة جديدة للخبراء الاقتصاديين البرازيليين ، ومن المقرر عقدها في ريو دى جانيرو ما بين ايلول (سبتمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ *

» الدراسات الصناعية »

(٣٢٣) واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دراساتها المتعلقة ببعض الصناعات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة الى الانماء الاقتصادي * فاهتمت في الدورة السادسة بالدراسة المعنونة » صناعات تحويل الحديد والصلب في بعض الأقطار المختارة من أقطار أمريكا اللاتينية « (م أ أ / ل أ ل / ١٢ / ٣٧٧) * ونتيجة للأعمال التي سبق تنفيذها في هذا المجال سيعقد في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، في سان باولو بالبرازيل ، اجتماع لخبراء صناعات تحضير الصلب وتحويله ، وستشارك في رعايته حكومة البرازيل واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وإدارة المساعدة الفنية والاتحاد البرازيلي الخاص بالمعادن *

(٣٢٤) وصدرت دراسة بعنوان » امكانيات صناعة اللباب والورق في أمريكا اللاتينية «^(١) وتضمنت تقريرا عن الاجتماع الذى انعقد في بونيس ايريس عام ١٩٥٤ والبحوث الفنية التي قدمها الخبراء الذين اشتركوا فيه * أما الفريق الاستشاري المختص باللباب والورق ، وهو مؤلف من خبراء تابعين لأمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأغذية والزراعة وإدارة المساعدة الفنية ، فانه انشئ ليساعد أقطار أمريكا اللاتينية على انماء صناعات اللباب والورق فيها * وقد فرغ الفريق من اعداد تقارير اولية عن صناعة اللباب

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٥ / ٢ / ز / ٤ *

والورق في الأرجنتين وشيلي •

» الطاقة «

(٣٢٥) قررت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التوسع في دراسات الخاصة بمشاكل الطاقة ، بالنظر الى ان الافتقار الى موارد الطاقة وقف عقبة خطيرة في طريق انماء أقطار أمريكا اللاتينية • ولذلك فان برنامج الأعمال يحتوى على عدد من المشروعات المتعلقة بالطاقة التي تجرى مشاورات بشأنها مع مختلف المنظمات الدولية التي يعنىها الامر • ووضع تقرير تمهيدي عن « تنمية انتاج الطاقة واستغلالها في أمريكا اللاتينية : امكانياتها والمشاكل المتصلة بها » (م أ ل أ ل / ٣٨٤) ، وتجري اعادة النظر في هذا التقرير على ضوء البيانات الاحصائية الأخيرة والتعليقات المقدمة بشأنه • وتتعاون اللجنة مع الهيئات الدولية الأخرى للقيام بدراسة استغلال الموارد المائية في أمريكا اللاتينية للأغراض المتعددة ، وترمي هذه الدراسة الى جمع الاحصاءات الموجودة وتقويمها والتعرف على وجوه النقص فيها فضلا عن مساعدة الحكومات على وضع البرامج الخاصة باستغلال الموارد المائية •

» الدراسات الخاصة بالزراعة وتربية الماشية »

(٣٢٦) سارت الأعمال المتصلة بالبرنامج المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأغذية والزراعة وفقا للاتفاق الموقع عام ١٩٥٤ • ولا يزال العمل جاريا في المشروع الاول من مشاريع هذا البرنامج — وهو المشروع الخاص بدراسة البن من حيث القدرة الانتاجية وتكاليف الانتاج وعلاقتهما بالانماء الاقتصادي • وبالنظر الى بطء خطى التقدم في انتاج الماشية وانخفاض الاستهلاك بالنسبة الى الفرد الواحد الظاهر في عدد من أقطار أمريكا اللاتينية فقد طلبت اللجنة دراسة العوامل الفنية والاقتصادية المؤثرة في انتاج الماشية والتدابير المناسبة التي يلزم اتخاذها لتشجيعه وسيبدأ العمل بموجب البرنامج المشترك في عدد من الأقطار التي يصلح ان تتخذ مثلا للظروف التي يتم فيها تربية الماشية في أمريكا اللاتينية ، وستتعاون في هذا العمل أيضا عدة منظمات دولية • وتجري دراسة بموجب البرنامج المشترك لاهداف سياسات الأسعار وأساليبها في الأقطار المختلفة ، كما يجري تقدير اهمية آثارها في انتاج المنتجات الزراعية واستهلاكها والاتجار بها • أما فيما يتعلق بدراسة الأمم

المتحدة الخاصة بالانماء الاقتصادي في الأرجنتين فان الاتفاق المعقود بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأغذية والزراعة تجعل هاتين الهيئتين مسؤولتين بصورة مشتركة عن الاجزاء المتصلة بالزراعة من الدراسة *

» التجارة الدولية والتمويل

(٣٢٧) بحثت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دورتها السادسة دراسة عن «التبادل التجاري بين أقطار أمريكا اللاتينية»^(١)، بيد أنه أعيد النظر في هذه الدراسة على ضوء آخر الاحصاءات وعلى ضوء التعليقات التي قدمت على الصورة التمهيدية منها *

(٣٢٨) قام فريق من الخبراء بزيارة أقطار مختارة من اقطار أمريكا اللاتينية ، ليدرس مشاكل التبادل التجاري بين أقطار أمريكا اللاتينية ويمهد السبيل للجهود العملية التي ستقوم بها لجنة التجارة التي أنشأتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دورتها السادسة * وستعقد لجنة التجارة دورتها الأولى في سانتياجو بشيلي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ ، والغاية الرئيسية التي تهدف اليها هي ايجاد طرق ووسائل واضحة لتوسيع التجارة ، وتمهيد السبيل امام المفاوضات التجارية ، وتشجيع العمل على وضع سياسة انماء اقليمية لا تتعارض وتوسع التجارة بين أمريكا اللاتينية وبقية أنحاء العالم *

» النواحي الاجتماعية للانماء الاقتصادي

(٣٢٩) ان اعتماد عوامل الانماء الاجتماعية منها والاقتصادية على بعضها البعض وعدم امكن الفصل بينها حقيقة اعترفت بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعض هيئاته الفرعية وذلك في قرارات اتخذت في أوقات مختلفة * وقد أيدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هذه القرارات في قرارها رقم ٨٢ (دورة ٦) *

(٣٣٠) وبالنظر الى ضيق نطاق ما اضطلعت به اللجنة المذكورة من أعمال في ميادين الاسكان والهجرة والأيدى العاملة وغيرها من الميادين الاجتماعية المحددة فان الأمانة لم تستطع تنفيذ مثل هذه الاعمال الا بمساعدات مؤقتة * غير ان التوصيات الواردة في قرارى اللجنة المرقمين ٨٢ (دورة ٦) و ٨٣ (دورة ٦) واشتداد الحاجة الى القيام بدراسات اقليمية تتصل ببعض المشروعات الرئيسية

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ٣/ز/٢/١٩٥٦ *

من مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأخيرا ، توسيع نطاق برنامج الخدمت الاستشارية الخاص بالرّفاه الاجتماعي في منطقة امريكا اللاتينية ، كـل هذه الأمور جعلت من الضروري زيادة عدد الموظفين الملحقين بالأمانة وانشاء شعبة تقصر جهودها على هذه الأغراض فقط . وقد انتدب الأمين العام عددا من موظفي المقر العام للعمل في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وذلك بموجب مشروع اعادة تنظيم الامانة العامة الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها التاسعة (قرار الجمعية العامة رقم ٨٨٦ (دورة ٩)) مما جعل تأسيس مثل هذه الشعبة ممكنا في نطاق اعتمادات الميزانية الحالية . وقد لاحظت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دورتها السادسة بارتياح اقتراح الأمين العام هذا (القرار رقم ٨٢ (دورة ٦)) .

والتكامل الاقتصادي بين دول أمريكا الوسطى

(٣٣١) واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تشجيع برنامج التكامل الاقتصادي والمعاملة بالمثل بين دول أمريكا الوسطى ، وهو برنامج نال تأييدا شديدا من الحكومات الممثلة في لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ومن عدة منظمات دولية .

(٣٣٢) وقد عقدت لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى دورتها الثالثة في ماناجوا بنيكاراجوا بين ٢٣ و ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ ، ونظرت في تقرير وضعته الأمانة عن تقويم برنامج التكامل . وقد استعرض التقرير ، مرحلة فمرحلة ، الاعمال التي تحققت والاعمال الجارية ، والتغيرات التي حصلت في الاحوال الاقتصادية لأمريكا الوسطى بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٥ ، كما قدر قيمة مختلف المشروعات وجاء بدراسة تمهيدية عن امكانية تأسيس عشر صناعات جديدة في حدود مفهوم التكامل الاقليمي . وقد طلبت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقديم تقارير مماثلة لهذا التقرير في دوراتها المقبلة .

(٣٣٣) وانشأت لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى لجنة تدعى لجنة أمريكا الوسطى للمشروعات الصناعية . كما أنها طلبت الى الامانة أن تنص مشروع قانون ينص على تعريف صناعات التكامل الاقليمي ويبين الامتيازات والمشجعات اللازمة لتأمين نموها ونجاحها .

(٣٣٤) وارتأت لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ان اقامة منطقة تجارية

حرة في أمريكا الوسطى ضرورى لتحقيق التكامل الاقتصادى ، فأنشأت لجنة خاصة لاعداد مشروع معاهدة للتبادل التجارى الحر والتكامل الاقتصادى فضلا عن قائمة بالسلع الأساسية المعفاة من الرسوم الجمركية او غير الخاضعة لأى نوع من أنواع القيود او الرقابة . وأعدت اللجنة الخاصة مشروع المعاهدة المطلوبة في اجتماع لها عقدته في مدينة مكسيكو بين ٢٤ و ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٦ وأحالته الى الحكومات التي يهملها الأمر لدراسته .

(٣٣٥) وواصلت اللجنة الفرعية لتجارة أمريكا الوسطى أعمالها المتعلقة بتوحيد الاصطلاحات الجمركية المستعملة في أمريكا الوسطى ، ووضع مشروع قانون الجمارك والأنظمة الجمركية ، والسياسة التجارية ، ومعادلة التعريفات الجمركية ، وغيرها من الشؤون المتصلة بتأسيس اتحاد جمركي . وعقدت اللجنة الفرعية دورتها الثالثة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ وأحالت مشروع قانون الجمارك والأنظمة الجمركية لأمريكا الوسطى الى الحكومات التي يهملها الأمر .

(٣٣٦) وواصلت لجنة التعاون الاقتصادى تشجيع مختلف مشروعات برنامج التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى واتخذت قرارات تتعلق بالنواحي الفنية والاقتصادية لصناعات تربية الماشية والألبان ، والتنسيق الاحصائي ، والكهربة ، والمدرسة العليا للإدارة العامة لأمريكا الوسطى ، ومعهد أمريكا الوسطى للأبحاث الصناعية الذى اسس في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ . كذلك اوصت لجنة التعاون الاقتصادى حكومات أمريكا الوسطى بتنسيق جهودها في سبيل انشاء اسطول بحرى تجارى موحد ، ووضعت مشروع اتفاق اقليمي حول الاستيراد المؤقت للسيارات .

(٣٣٧) وعقدت اللجنة الفرعية لتنسيق الاحصاءات دورتها الأولى في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٥ ودورها الثانية في أيار (مايو) ١٩٥٦ واتخذت قرارات ترمي الى تحسين الخدمات الاحصائية في أمريكا الوسطى وتنسيقها .

الفرع الرابع - المناقشات في المجلس

(٣٣٨) بحث المجلس الاقتصادى والاجتماعي تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (عن دورتها السادسة) (م ١١ / ٢٧٩٦ / تنقيح رقم ١) (١) وذلك

(١) " المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة العشرون ، الملحق

رقم ١٠ (أ) " .

في دورته العشرين المستأنفة (١).

(٣٣٩) وقام مقرر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتقديم التقرير واستعراض محاضر اللجنة • وأشار بوجه خاص الى ما قامت به اللجنة المذكورة من تأسيس لجنة للتجارة لدراسة مشاكل التجارة الخارجية في المنطقة داخل اطار الأمم المتحدة •

(٣٤٠) وقد أعرب أعضاء المجلس عموماً ، عند بحثهم التقرير ، عن ارتياحهم الى التقدم الذي احرزته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وأشاروا بوجه خاص الى أعمال الأمانة الخاصة بوضع برامج الانماء الاقتصادي وما حقته في مياديين الصناعة والطاقة والزراعة • ورحب عدد من الوفود بما لاحظوه من ان اللجنة أخذت تبدى اهتماماً متزايداً بالانماء الزراعي الموجه في المنطقة ، وهي تتعاون في ذلك مع منظمة الاغذية والزراعة • ونالت الخطوة التي أقدمت عليها اللجنة ان أدخلت في نطاق نشاطها العوامل الاجتماعية في الانماء الاقتصادي ثناءً خاصاً • وأبرزت أهمية النقل والسياحة ، اللذين قد يكونا مصدراً كبيراً من مصادر الدخل في أمريكا اللاتينية ، فضلاً عن ضرورة الاستمرار في تدريب خبراء الانماء الاقتصادي في الاقطار المنتفعة نفسها • وتكلم أحد الممثلين فأبدى ارتياحه الى أعمال اللجنة في موضوع تحليل أسواق السلع الأساسية كما أعرب عن أمله بالاكثار الدراسات المماثلة التي اضطلعت بها الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أعمال اللجنة في هذا الصدد •

(٣٤١) وأعرب المجلس عن ادراكه للصعوبات التي تكثف تنفيذ برنامج أعمال اللجنة بالموارد الموجودة ، وأيد اقتراحها الرامي الى ان يترك لأمانتها حرية تكييف البرنامج حسب الظروف ووفقاً لما هو متوفر لديها من الموظفين والموارد الأخرى • واتخذ المجلس قراراً (القرار رقم ٥٩٣ (دورة ٢٠)) اخذ فيه علماً بتقرير اللجنة ، وأعرب عن رأيه بأن برنامج الأعمال المقرر في الدورة السادسة ذو أهمية كبرى للانماء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ، كما وافق فيه على ترتيب الأولوية الذي خصت اللجنة فيه كـ مشروع من المشروعات •

(٣٤٢) وقد بحث المجلس في دورته الثانية والعشرين (٢) التقارير السنوية التي رفعتها اللجان الاقتصادية الاقليمية الثلاث •

(١) م ١١/٢٢ ١٩٧٢ •

(٢) م ١١/٢٢ من ١٩٣٩ الى ١٩٤١ •

(٣٤٣) فتناول أولاً تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا (م أأ/٢٨٦٨) (١)، وقد

قدمه الأمين التنفيذي للجنة الذي قال ان اللجنة المذكورة بعد أن مرت بفترة طويلة مليئة بالمصاعب وخيبات الأمل أصبحت الآن أداة مستقرة ثابتة الكيان للتعاون بين دول أوروبا جميعها ، وصار لها برنامج اعمال واضح المعالم من المشروعات العملية • وذكر ان امكانيات اللجنة قد ازدادت بالتخفيف من حدة التوتر السياسي • وأشار الى أعضاء اللجنة الجدد فقال أنه رغم ان معظمهم قد سبق له الاشتراك فيها بصفة استشارية ، الا ان قبولهم في عضوية اللجنة سيؤدي الى قيامهم بدور اكبر في أعمالها • ولاحظ ان أغلب ما كانت تستطيع امانة اللجنة الحصول عليه من احصاءات الى عهد قريب كان يردّها من اقطار أوروبا الغربية ، غير ان الاحصاءات التي أخذت تتلقاها الآن من كافة اقطار أوروبا أخذت في التزايد يوماً بعد يوم • وقد تم تعزيز الوفود الدائمة في اللجنة ، وأخذ يحضر الاجتماعات الفنية الكثيرة لهيئاتها الفرعية خبراء بارزون من كافة الدول الأعضاء • وقد تمكنت الأمانة بفضل مساهمة الحكومات الفعالة من زيادة كمية العمل الى حد كبير دون زيادة عدد موظفيها المتخصصين ، مما أدى الى ارهاق قلم الترجمة وغيره من الخدمات التي يقدمها المكتب الأوروبي للأمم المتحدة ارهاقاً شديداً • ولفت الأنظار الى بعض وجوه أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، فأشار بوجه خاص الى المشاورات التجارية بين شرق أوروبا وغربيها ، وهي مشاورات ساهمت في الزيادة التدريجية في التجارة بين اقطار أوروبا الشرقية والغربية ، كما أنه أشار الى الدراسة المتصلة بكافة أشكال موارد الطاقة الأوروبية التي تقرر بحثها في اجتماع لخبراء الحكومات خاص بمشاكل الطاقة ، والى بحث اللجنة امكانية اعداد اتفاق يعقد بين دول أوروبا جميعها خاص بالتعاون الاقتصادي داخل اطار اللجنة •

(٣٤٤) وتكلم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في معرض تقديم تقرير اللجنة (م أأ/٢٨٢١) (٢) فقال ان قرار المجلس الصادر عام ١٩٤٧ بتأسيس اللجنة المذكورة ، والذي جمع سويًا كل اقطار آسيا للمرة الأولى ، كان عملاً تحسّده النية الصادقة ، وقد اثبتت الأيام حكمة اتخاذها • ثم انتقل الى شرح بعض التطورات التي حصلت منذ أن أعدت اللجنة تقريرها • فذكر ان اللجنة الفرعية للطاقة الكهربائية أوصت بجمع المعلومات الخاصة بالطاقة الذرية وتعميم هذه المعلومات كما أوصت بالعمل على تنمية وسائل التدريب في هذا المجال • وأوصت المؤتمرات الاحصائية الاقليمية

(١) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٦

(٢) «المرجع الأخير ، الملحق رقم ٢» •

الخاصة بتعداد السكان بتنظيم مؤتمر اقليمي دائم لخبراء الاحصاء خاص بآسيا والشرق الأقصى • واستطرد الأمين التنفيذي في كلامه فميز بين التكامل الاقتصادي وبين التعاون الاقتصادي الاقليمي ، وقال انه يرى ان اقطار المنطقة غير مستعدة لتلبية أول الأمرين ، ولكنه يعتقد أن المجال واسع جدا لتحقيق ثانيهما • وأكد قيمة المشروعات الاقليمية وساق أمثلة لبعض هذه المشروعات التي أوصت اللجنة بتنفيذها الا أن الموارد لم تكن متوفرة لها • وأشار ايضا الى ما حقته اللجنة من نجاح في ايجاد مقاييس مشتركة ، مثال ذلك ما عملته بشأن تصنيف قراضة الحديد ووضع الاتفاقية الخاصة بقياس السفن المستخدمة في الملاحة الداخلية وتسجيلها • وأبرز أهمية الدراسة المقترحة لاتجاهات سوق الاخشاب والتي تقرر ان تشترك في القيام بها ككل من اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة • واختتم الأمين التنفيذي كلامه بذكر الخدمات الاستشارية التي تقدمها أمانة اللجنة الى الحكومات وتأكيد الحاجة الى زيادة توثيق العلاقات بين أمانتي اللجنة وادارة المساعدة الفنية كي تنتفع الهيئة الأخيرة من المعرفة الكبيرة والخبرة الواسعة المتوفرتين لدى أمانة اللجنة •

(٣٤٥) وقام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتقديم تقريرها (م أ أ / ٢٨٨٣ / تنقيح رقم ١) (١) فشرح سلسلة الدراسات التي أخذت لجنته تقوم بها فيما يتعلق باقتصاد كل قطر من أقطار أمريكا اللاتينية ، رامية بذلك الى التحقق من معدلات السرعة التي يمكن ان يسير انماؤها الاقتصادية عليها • وتبيدا لبعض المخاوف التي ابدت بشأن تحقيق شيء من اللامركزية في أعمال ادارة المساعدة الفنية في أمريكا اللاتينية أكد انه ليس في النية احداث تغييرات في وظائف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أو في وظائف ادارة المساعدة الفنية • وان كل ما في الامر انه تقرر توثيق عرى التعاون بينهما على الصعيد الاقليمي كي يتسنى الانتفاع التام بخبرة اللجنة في مساعدة الحكومات على تقدير حاجاتها الى المساعدة الفنية وفي ارشاد الخبراء في الأعمال التي يقومون بها • وأشار الى الانتقادات التي وجهت الى اللجنة في الماضي والقائلة بأن اللجنة أغفلت النواحي الاجتماعية للانماء الاقتصادي ، فذكر انه انشئت شعبة للشؤون الاجتماعية ، وهي تقوم الآن بأعمالها بنجاح في نطاق أمانة اللجنة ، وتتألف من خبراء في الشؤون الاجتماعية نقلوا من المقر العام • وتطرق الى موضوع التحضر (الانتقال من الحياة الريفية الى الحياة المدنية) ، وقال انه ميدان مهم من الميادين التي يمكن ان يشترك في دراسته علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع • وانتقل الى لجنة

(١) «المرجع الاخير ، الملحق رقم ١» •

التجارة التي انشئت حديثا ، وبين انها ستبحث المشاكل العاجلة المتصلة بالتجارة بين أقطار أمريكا اللاتينية ، وأنها ستدرس بعد ذلك العوامل التي تحد من الصادرات التقليدية لأمريكا اللاتينية الى بقية انحاء العالم . واختتم كلامه بالاشارة الى أن عددا من أكبر أقطار المنطقة يتطلع الى تنمية صناعات السلع الانتاجية والسيارات ، وهو امر يضيف أهمية خاصة على اجتماع خبراء صناعات تحضير الصلب وتحويله الذي تقـرر عقده برعاية اللجنة في أواخر السنة .

(٣٤٦) ابرز اعضاء المجلس القيمة العظيمة لأعمال اللجان الاقليمية ، وقالوا انها اصبحت الآن ثابتة الأساس بوصفها من هيئات المجلس الحيوية . وأشاد اعضاء المجلس بالأدوار التوجيهية التي يقوم بها الأمناء التنفيذيون ، كما أنهم أثنوا بحرارة على الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى الدكتور لوكاناثان ، الذي كان سيتقاعد عن وظيفته ، ونوهوا بمساهماته الشخصية العظيمة في النهوض باللجنة .

(٣٤٧) ورحب الأعضاء بنمو التعاون بين اللجان الاقتصادية وبين غيرها من المنظمات الدولية كل في منطقة اختصاصه . واسترعت بعد الوفود الأنظار الى ضرورة زيادة التعاون بين مختلف الأقاليم في المشاورات التجارية مثلا . وأثنى آخرون على ازدياد تبادل الموظفين بين الامانات الاقليمية والمقر العام . وحذر بعض الأعضاء من اتجاه اللجان الى الاضطلاع بعدد من المشروعات يتجاوز ما ينتظر من اماناتها ان تنتهي به في حدود المعقول ، وأكدوا الحاجة الى تركيز الجهود في الشؤون التي تتطلب أعلى درجة من الأولوية . كذلك لفت النظر الى اهتمام اللجان الثلاث جميعا في ميادين مشتركة كالانماء والتخطيط الاقتصادي والتصنيع والقوة المائية واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، وأعربوا عن املمهم في أن تراعي اللجان برامج المجلس وغيره من الوكالات كل المراعاة عند نظرها في الأعمال الاقليمية التي تنوى القيام بها في الميادين المذكورة .

(٣٤٨) ورحبت عدة وفود بانتداب موظفي ادارة المساعدة الفنية للعمل في سانتياجو على سبيل التجربة وحذا وتوسيع مثل هذا التعاون بين ادارة المساعدة الفنية والامانات الاقليمية تأمينا للانتفاع الكامل بخبرة الاخيرة ومعرفتها المحليتين ببرنامج المساعدة الفنية . وأبرز آخرون الصبغة التجريبية للتدابير التي اتخذت حتى الآن وفهمهم ان الامانات الاقليمية لن تضطلع بأية مسؤوليات ادارية تتعلق بميدان المساعدة الفنية .

(٣٤٩) وأشار عدد من أعضاء المجلس الى ازدياد اشتراك الدول غير الأعضاء في اجتماعات اللجان وذلك بصفة استشارية ، وحذروا من اتجاه بعض هاتيك الدول الى تجاوز الحقوق المخولة لها بموجب شروط اختصاص اللجان ، وأعربوا عن رأيهم بأن هذا الاتجاه اذا لم يقوم فانه قد يؤدي الى الاضرار بأعمال اللجان •

(٣٥٠) ولاحظ أعضاء المجلس ان التخفيف من حدة التوتر السياسي وقبول أعضاء جدد في اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد أتاح لهذه اللجنة مجالا أوسع للعمل • ورحبوا بازدياد ورود الاحصاءات وغيرها من البيانات الى أمانة اللجنة من الاتحاد السوفياتي وأقطار أوروبا الشرقية • وأوضحوا قيمة الأعمال التي تؤديها كثير من الهيئات الفرعية الفنية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ونبهوا بوجه خاص الى تقدم مشروع «يوجل اكسبورت» والى تقرير فريق الخبراء العامل عن الانماء الاقتصادي في أوروبا الجنوبية ، والى دراسة مشاكل الاستثمار والسياسات المتبعة بشأنه في الأقطار الأوروبية التي تضمنها آخر عدد من «الدراسة الاقتصادية لأوروبا» • ورحبت عدة وفود بمشروع اتفاق المدفوعات الأوروبي المتعدد الأطراف بوصفه خطوة أولية مهمة نحو تحقيق تعدد الأطراف الكامل في المدفوعات الأوروبية • وأشار البعض ايضا الى الأعمال التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في سبيل تنمية الاتصال في المسائل الفنية بين الأقطار شرقي أوروبا وغربيها والى نظر اللجنة في اتفاق بين جميع دول أوروبا خاص بالتعاون الاقتصادي ، وأبدى أحد الوفود أسفه لأن لجنة الصناعة والمواد التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ما زالت متوقفة عن العمل •

(٣٥١) وقد لوحظ النجاح الذي حققته اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في تنمية التعاون الاقتصادي داخل منطقتها • ولفت الأنظار الى تقرير الفريق العامل عن الانماء والتخطيط الاقتصاديين (م أ أ ل أ ش ١١١ / ٤١٢) والى ازدياد اهتمام اللجنة بذلك الميدان • وهو اهتمام ظهر في انشاء قسم للانماء الاقتصادي ضمن نطاق الأمانة • كذلك أشير الى أهمية دراسة مشاكل السكان في منطقة اللجنة والى توصية اللجنة بأن ينظر المجلس في الاسراع بتنظيم حلقة دراسية خاصة بمشاكل الهجرة واستيطان الاراضي • وأبدت بعض الوفود تأييدها للدراسة المقترحة لاتجاهات أسواق الأخشاب في آسيا والشرق الأقصى والتي تقرر ان تشترك في القيام بها كل من اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة •

(٣٥٢) وأثنى على الأعمال القيمة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،

ولاسيما الدراسات الخاصة بالانماء الاقتصادي ووضع البرامج بشأنه ، وتقوم بهـا
الامانة عن كل قطر من أقطار امريكا اللاتينية على حدة • واسترعى الانظار الى مدى
ازدياد لجوء حكومات امريكا اللاتينية الى خدمات أمانة اللجنة في ذلك الميـدان
وغيره • وأشير الى القيمة الخاصة لبرنامج التكامل الاقتصادي بين أقطار امريكا
الوسطى الذي تتولاه اللجنة والى قيمة الدراسات التي تتعاون اللجنة مع منظمة
الأغذية والزراعة على القيام بها بموجبه ، وهي دراسات تتناول اللباب والورق ، والبن ،
وتربية الماشية وأسعار المنتجات الزراعية • وأقترح توثيق عرى التعاون ما بين
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأوروبا على تأمين التـنـوع
الجغرافي لأسواق الصادرات عن طريق تنفيذ مشروعات لزيادة مرونة الانتفاع الاقليمي
بأرصدة العملة المتراكمة • وكذلك أشير الى أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،
يمكنها ، في ميدان المالية العامة ، ان تنظر في المشاكل الناشئة من الاتجاهات
في توزيع الثروة داخل اطار الانماء الاقتصادي العام •

(٣٥٣) وفي ختام الجلسة اتخذ المجلس ثلاثة قرارات^(١) ، اخذ علما فـي
القرار رقم ٦١٥ (أ) (دورة ٢٢) منها بالتقرير السنوى للجنة الاقتصادية لأوروبا
وبالآراء التي ابدت في المناقشة التي دارت في دورتها الحادية عشرة • وأخذ فـي
القرار رقم ٦١٥ (ب) (دورة ٢٢) علما بالتقرير السنوى للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق
الاقصى وبالتوصيات المذكورة في محاضر دورتها الثانية عشرة وبرنامج الأعمال وترتيب
الأولوية المدرج في المحاضر نفسها • اما في القرار رقم ٦١٥ (ج) (دورة ٢٢) فانه
اخذ علما بالتقرير السنوى للجنة العامة العائد الى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،
وأعرب عن رأيه بأن برنامج أعمال اللجنة الأخيرة ذو اهمية كبرى بالنسبة الى انماء
امريكا اللاتينية اقتصاديا ، كما انه وافق على ترتيب الأولوية التي
خصت اللجنة العامة فيه كل مشروع من المشروعات •

(١) لم يتخذ المجلس أى تدبير حول مشروع القرار المدرج في تقرـير
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ومفاده الطلب الى الأمين
العام تأسيس مركز اقليمي للتدريب والابحاث الديموغرافية في امريكا اللاتينية •
والبرنامج الحالي يقتضى من حكومة شيلي القيام بتأسيس مركز كهـذا
على ان يسدد جانب من نفقاته بمنح المساعدة الفنية والمساهمات التي
تقدّمها المنظمات غير الحكومية •

مرفق

البيانات التي أدلت بها المنظمات غير الحكومية
البيانات التحريرية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الى المجلس

- الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
م أ أ / ل / م غ ح ٤٥٣ / ٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا •
الاتحاد العالمي لنقابات العمال
م أ أ / ل / م غ ح ٤٧٢ / ٢ - التطورات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا •

البيانات التحريرية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية
الى اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

- الاتحاد العالمي لنقابات العمال
م أ أ / ل / م غ ح ١١ / ١ - مذكرة عن الوضع الاقتصادي في آسيا •
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
م أ أ / ل / م غ ح ١٢ / ١ - الوضع الاقتصادي في آسيا •
الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية
م أ أ / ل / م غ ح ١٣ / ١ - الوضع الاقتصادي في آسيا •
الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء
م أ أ / ل / م غ ح ١٤ / ١ • تقرير لجنة الصناعة والتجارة •
الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء
م أ أ / ل / م غ ح ١٥ / ١ • تقرير عن الحلقة الدراسية التي نظمتها
الامم المتحدة حول شؤون السكان في آسيا والشرق الأقصى •

البيانات التحريرية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية
الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- الحلف التعاوني الدولي
م أ أ / ل / م غ ح ٢ • العقوبات القانونية التي تعترض سبيل البيع بالتجزئة •

الفصل الخامس

بعض المسائل الاقتصادية الأخرى

الفرع الأول - تكوين احتياطي عالمي من الأغذية*

(٣٥٤) لبي المجلس طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها رقم ٨٢٧ (دورة ٩)، فنظر في دورته الثانية والعشرين في مسألة تكوين احتياطي عالمي من الأغذية على ضوء تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة بعنوان «وظائف الاحتياطي العالمي من الأغذية - نطاقه وقيوده» (م أ/٢٨٥٥/١) * وقد بحث التقرير الغايات الرئيسية الأربع المضمنة في قرار الجمعية العامة، وهي: رفع المستوى المنخفض لإنتاج الأغذية واستهلاكها، ومكافحة سوء التغذية المزمن، وتقديم الأغذية وقت المجاعات وغيرها من حالات الطوارئ، ومكافحة التقلبات العنيفة في الأسعار، والعمل على التصريف المعقول للفوائض الزراعية التي تتكون بين حين وآخر *

(٣٥٥) وقد ناقش^(٢) المجلس التقرير، فأثنى أعضاؤه على أمانة منظمة الأغذية والزراعة، وقالوا إنها لم تكتف في تقريرها ببيان التدابير المتخذة فيما يتعلق بالموضوع في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٥٥ بل وساهمت، في اعتقادهم، في توضيح المسائل الأساسية المتبقية التي تقتضي مزيداً من الدراسة *

(٣٥٦) وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم لبقاء إنتاج الأغذية واستهلاكها على مستوى منخفض في كثير من الاقطار المتخلفة * واتفق المجلس على أن سبيل حل تلك المشكلة الطويلة الأجل لا يتم الا بالاسراع في انماء اقتصاديات الاقطار المتخلفة انماء متوازناً *

(٣٥٧) وتناول المجلس مسألة استخدام احتياطي الأغذية لأغراض الاغاثة وقت حدوث المجاعات وغيرها من حالات الطوارئ، فارتأى عدد من الوفود ان فسي ذلك مصاعب ادارية وفنية، الا ان بعضهم رأى ان هناك ما يبرر المضي في دراسة المسألة * وأشار الى ان بعض الاقطار قد قدمت المساعدات فعلاً في حالات الطوارئ،

* بنود مستقلة في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجمعية العامة *

(١) منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، الدراسة رقم ١ * عن الدراسات الخاصة بسياسات السلع الأساسية (روما، ١٩٥٦) *

(٢) م أ/م ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٥٠، وم أ/ل أ٦/م من ١٩٥ الى ١٩٦ *

وذلك على أساس الاتفاقات الثنائية ، وأن الجهاز اللازم لمواجهة مثل هذه الطوارئ موجود بالفعل في منظمة الأغذية والزراعة . وذكر البعض انهم ينتظرون قيام بعض الصعوبات ان طلب الى الحكومات بأن تلزم نفسها بالاكنتاب في مشروع دولي ، ولكن ارتوى ان تكديس ما يكفي من الاغذية الاحتياطية على الصعيد القومي قد ينفع في هذا الشأن . ولفتت الأنظار الى ان حالات النقص غير المتوقع في المواد الغذائية غالباً ما استلزمت استيراد المواد الغذائية ، مما كان يؤد الى نشوء مصاعب في ميزان المدفوعات . واتفق المجلس على أن أهمية هذه الناحية من نواحي المسألة تقتضي دراستها دراسة خاصة .

(٣٥٨) واتفق المجلس عموماً على ان امكانية استخدام احتياطي الأغذية كوسيلة من وسائل مكافحة التقلبات العنيفة في الأسعار يجب بحثها بالارتباط مع مسألة أعم منها هي مسألة تثبيت أسعار السلع الأساسية التي تنظر المنظمات الأخرى فيها الآن . وبحث المجلس مسألة التوسع في استعمال أسلوب تكوين مخزون من المواد الغذائية للتخفيف من حدة الصدمات ، ولكنه ارتأى ان بعض المصاعب الفنية ، كمشكلة الخزن واختيار السلع الأساسية ، قد تحد أحياناً من استخدام احتياطيات الاغذية لهذا الغرض . وأعرب عدد من الوفود عن رأيه بأنه لا يمكن تثبيت الأسعار الا بالنظر في كل سلعة من السلع الأساسية على حدة .

(٣٥٩) والتفت المجلس الى امكانية تصريف الفوائس الزراعية التي تنشأ بين حين وآخر تصريفاً معقولاً ، ونظر بوجه خاص في مسألة استخدامهما لأغراض الانماء الاقتصادي . وقد اقترح تقرير منظمة الأغذية والزراعة انشاء صندوق أغذية عالمي يساعد الاقطار المتخلفة على الانماء الاقتصادي . ورأت بعض الوفود ان التقرير كان يتسم بالتفاؤل في هذه الناحية ، وأثير عدد من الاعتراضات على الخطة المقترحة ، فأشير الى الحاجة الى المعدات الرأسمالية والمواد الغذائية ، كما أشير الى أهمية استمرار برامج الانماء الاقتصادي . وكان بين الحجج التي سيق في هذا الصدد ان انشاء احتياطي كهذا قد يؤدي الى الابقاء على أسعار لا تطابق الواقع للسلع الأساسية . ثم ان انشاء مثل هذا الصندوق قد يولد بعض المصاعب الادارية . ومع ذلك فقد كان الرأي انه يمكن ان يكون للفوائس الزراعية في بعض الأحوال الخاصة اثرها الفعال في تشجيع الانماء الاقتصادي اذا ما اتخذت الاحتياطات الكافية لحماية كافة المصالح المعنية ، وأشار في هذا الصدد الى المبادئ التي أقرتها منظمة الاغذية والزراعة

• بشأن تصريف الفوائض الزراعية

(٣٦٠) وتكلمت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة فأوضحت أنه لم تسنح للجنة المختصة بمشاكل السلع الأساسية التابعة للمنظمة المذكورة الا فرصة تقديم تعليقات تمهيدية على التقرير ، غير أنها ستدرس التقرير في الدورة التي ستعقد ها في آذار (مارس) ١٩٥٧ • واسترعت ممثلة المنظمة المذكورة الأنظار الى بعض النتائج التي خلص اليها التقرير • فقالت ان احتياطييا عالميا واحدا من الأغذية لا يمكنه تأدية كافة الوظائف الواردة في قرار الجمعية العامة في وقت واحد • والسبب الرئيسي لانخفاض استهلاك المواد الغذائية انما هو الفقر المزمن ، والانماء الاقتصادي انما هو خير علاج له : وضعف القوة الشرائية لا يمكن علاجها بادارة احتياطي عالمي من الأغذية يعتمد على تمويل نفسه بنفسه • وهناك فرق بين احتياطي الأغذية المقصود بـ تثبيت الأسعار واحتياطي الأغذية المقصود به تقديم المساعدة الاقتصادية ويجب تأكيد أهمية تكوين احتياطيات قومية من الأغذية أضخم مما كانت عليه سابقا ، ولاسيما في الأقطار التي تقترب من حد الكفاف • وقد استخلصت منظمة الأغذية والزراعة من دراسات المسألة اغاثات الطوارئ ان مصاعب تقديم هذه الاغاثات ناشئة عن أسباب فنية ومالية اكثر منها عن قلة كميات الاغذية الموجودة بالفعل • ولذا فمن الأفضل بالنسبة الى مكافحة المجاعات انشاء صندوق دولي للاغاثة يكون مرنا ويتخذ صورة مال نقدى او قروض ، ووظيفته ان يمول ويضمن مقدما ، وفقا لشروط يتفق عليها ، تقديم الاغاثة السريعة الى المناطق المصابة بالمجاعات • وتطرق تقرير منظمة الأغذية والزراعة بالكلام عن مسألة مكافحة التقلبات في اسعار المنتجات الزراعية ، فأشار الى امكانية اللجوء الى طريقة تكوين مخزون من الاغذية للتخفيف من شدة الصدمات ، كما أشار الى الأمور التي تحد من هذه الامكانية • وشرحت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة مفهوم « صندوق الاغذية العالمي » ، وأوضحت ان المقصود بهذا الصندوق ان يكون مكملا لصندوق الأمم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادي • وذكرت ان اللجنة المختصة بمشاكل السلع الأساسية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة كانت قد لاحظت العلاقة الوثيقة المقررة في التقرير بين وظائف هذا الصندوق وبين تمويل الانماء الاقتصادي عن طريق تصريف الفوائض الزراعية ، واشكال هذا التمويل التي اقترحتها منظمة الأغذية والزراعة في دراستها النموذجية التي قامت بها في الهند حول تصريف الفوائض (١) • واختتمت ممثلة منظمة الأغذية

(١) منظمة الاغذية والزراعة ، الدراسة رقم ٦ من الدراسات الخاصة بسياسات السلع الأساسية : « وجوه استخدام الفوائض الزراعية في تمويل الانماء الاقتصادي في الاقطار المتخلفة - دراسة نموذجية في الهند » (روما ، حزيران (يونيو) ١٩٥٥) •

والزراعة كلامها بقولها ان المنظمة المذكورة قائمة بدراسة كافة المسائل التي اثيرت بهذا الصدد .

(٣٦١) وتكلم ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، فقال ان الاتحاد الذي يمثله يؤيد تكوين صندوق أغذية عالمي يكون مكملاً لصندوق الأمم المتحدة الخاص للأنماء الاقتصادي ، كما انه يدعو الى انشاء احتياطات من الأغذية على الصعيد القومي . والاتحاد لا يرى ضرورة للمضي في دراسة مسألة انشاء احتياطي عالمي من الأغذية للطوارئ ، بل يرى وجوب اتخاذ التدابير بشأنه حالا . وأيد الاتحاد عقد اتفاقات دولية مرنة خاصة بالسلع الاساسية .

(٣٦٢) وأشار ممثل الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين الى الصعوبات الناشئة من تناوب فترات الخير والفيض وفترات الجفاف والنقص وبين ان احتياطيا عالميا من المنتجات الزراعية يمكن ان يحدث رد فعل في اسواق السلع الاساسية . وقال ان مشكلتي تثبيت الأسعار والافاثة تتطلبان أساليب مختلفة عن هذه لحلها . وقد ايد الممثل المذكور تكوين احتياطات قومية من الأغذية واستخدام فوائض المواد الغذائية في تشجيع الانماء الاقتصادي . وذكر ان الاتحاد يؤيد عقد الاتفاقات الدولية الخاصة بالسلع الأساسية ، ولكنه نبه في ذلك الصدد الى ان بلوغ الكمال مستحيل .

(٣٦٣) ودعا ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية الى استغلال موارد الاقطار المتخلفة ، وتوجيه الفوائض العالمية الى المناطق التي لا يزال سكانها يعانون الجوع . وذكر ان الاتحاد الذي يمثله يؤيد انشاء صندوق أغذية عالمي للأنماء الاقتصادي ، وصندوق افاثة دولي لمواجهة حالات الطوارئ ، وصندوق عالمي لتثبيت الأسواق .

(٣٦٤) وفي اختتام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (٦٢١) (دورة ٢٢)) أشنى فيه على أمانة منظمة الأغذية والزراعة للدراسة التحليلية النافعة التي وضعتها عن الموضوع (م أ / ٢٨٥٥) ، وأكد ضرورة بلوغ الغايات المذكورة في قرار الجمعية العامة رقم ٨٢٧ (دورة ٩) ، وعلق في الوقت نفسه اهمية على ضرورة العمل على التقدم نحو بلوغ هذه الغايات عن طريق الاستثمار في كل من التعاون الدولي وتنفيذ البرامج القومية ، وتوسيع ذلك التعاون وهذه البرامج . وأشار المجلس في قراره الى ان بلوغ هذه الغايات جميعا عن طريق منظمة واحدة ليس بالأمر العملي . وخلص الى ان الحل الاساسي للمشاكل

المذكورة في قرار الجمعية العامة يكون بالانماء الاقتصادى السريع المتوازن ، وان احتياطات الأغذية يمكنها ، فيما لو توفرت الظروف الملائمة ، ان تساهم في ذلك الانماء مساهمة نافعة ، بشرط اتباع المبادئ التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن نصريــــف الفوائد الزراعية •

(٣٦٥) اما فيما يتعلق باستخدام فوائض المواد الغذائية او احتياطاتها لأغراض الانماء الاقتصادى وتثبيت الأسعار ، فقد أعرب القرار عن النتيجة التي وصل اليها المجلس، وهي ان أسرة الأمم المتحدة يمكنها ، عند دراسة هاتين المشكلتين ، ان تزيد ——— الاهمية التي تعلقها على الدور الذي يمكن لهذه الفوائض والاحتياطات القيام به في مساعدة الأقطار المتخلفة على مقاومة الضغط الذي قد تحدثه الحالات غير المتوقعة لنقص المواد الغذائية على أرصدها من العملة الأجنبية •

(٣٦٦) وأخيرا طلب المجلس الى الامين العام ان يعمل بالتشاور مع منظمــــة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات التي يراها مناسبة ومع الخبراء الذين يقع اختياره عليهم ، ويرفع تقريراً عن مدى امكانية متابعة العمل على الصعيد القومي والتعاون على الصعيد الدولي في سبيل بلوغ الغايات المذكورة في قرار الجمعية العامة • وطلب ان يبين التقرير ان كان من الممكن استخدام احتياطات الاغذية لمواجهة الحالات غير المتوقعة ——— لنقص المواد الغذائية ، وان يبين كيفية استخدامها لهذا الغرض ان كان ذلك ممكناً ، على ان يأخذ بعين الاعتبار مختلف الاقتراحات التي قدمت اثناء المناقشات في المجلس وما قد يقدم منها في الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة • وطلب المجلس ايضا ان يوافيه الامين العام بهذا التقرير في دورته الرابعة والعشرين ، مع العلم بان المجلس يقوم بتحويله وتقرير منظمة الأغذية والزراعة وما قد يصدره هو من توصيات الى الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة •

الفرع الثاني - شؤون النقل والمواصلات

(٣٦٧) لم تعقد لجنة النقل والمواصلات التي تجتمع مرة كل عامين ، دورة لها خلال الفترة المستعرضة • غير ان أوجه النشاط السائدة في ميدان النقل والمواصلات لم تتوقف وهي مشروحة في التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة (١) • وستعقد هذه اللجنة دورتها الثامنة في أوائل عام ١٩٥٧ ، وتجرى الأعمال التحضيرية لها

(١) " المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية عشرة ، الملحق رقم ١ " ، الفصل الثاني (الف) ، الفرع السابع •

وفقا لقرارات المجلس المرقمة ٥١٨ (دورة ١٧) و ٥٣٧ (دورة ١٨) و ٥٦٣ (دورة ١٩) و ٥٦٧ (دورة ١٩) • وبعد الامين العام تقارير عن تقدم سير العمل في الشؤون الآتية على ضوء الردود التي تلقاها من الحكومات والمنظمات الدولية التي يهتمها الأمر : علامات الطرق و اشاراتها ، واصدار الرخص لسائقي السيارات ، وتشجيع السفر الدولي ، وجوازات السفر واجراءات الحدود الشكلية •

اتفاقية المرور لسنة ١٩٤٩

(٣٦٨) ان اتفاقية المرور التي أبرمت في مؤتمر الامم المتحدة للطرق والنقل بالسيارات الذي انعقد في جنيف عام ١٩٤٩ (وفقا لقرار المجلس رقم ٤٧ (ب) (دورة ٧)) أصبحت نافذة منذ شهر آذار (مارس) ١٩٥٢ • وفي نهاية شهر تموز (يوليو) ١٩٥٦ كانت الدول الآتية أطرافا في الاتفاقية : اتحاد افريقيا الجنوبية واستراليا واسرائيل — وايطاليا وبلجيكا والبرتغال وتركيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وسوريا والسويد والفاتيكان وفرنسا وفيتنام والفلبين وكمبوديا وكوبا ولوكسمبورغ وموناكو والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية واليونان •

(٣٦٩) وتنص الفقرة ٦ من المادة ٢٤ من الاتفاقية على أن سائقي السيارات المرخص لهم بقيادة السيارات دوليا بموجب أحكام الاتفاقية الدولية الموقعة في باريس سنة ١٩٢٦ الخاصة بمرور السيارات ، او بموجب احكام اتفاقية تنظيم مرور السيارات بين الدول الأمريكية وهي الاتفاقية التي فتح باب التوقيع عليها في واشنطن سنة ١٩٤٣ ، وكانوا يحملون الوثائق اللازمة بموجب هاتين الاتفاقيتين ، يعتبرون حائزين على الشروط المطلوبة في المادة المذكورة ، وذلك لفترة قدرها خمس سنوات تبدأ اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية •

(٣٧٠) وبما ان سريان حكم هذه المادة سينتهي اعتبارا من ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ ، اى بعد نفاذ الاتفاقية بخمس سنوات ، فقد وجه الأمين العام نظر المجلس للاقتصادى والاجتماعي الى المسألة (م أ/٢٨١٨ والاضافة رقم ١) (١) ، وبين انه يجدر بالدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٤٩ ان تواصل لفترة اخرى الترخيص للسائقين بقيادة السيارات دوليا بموجب احكام اتفاقية سنة ١٩٢٦ واتفاقية سنة ١٩٤٣ • وأشار الى الصعوبة التي تعترض سبيل تعديل اتفاقية سنة ١٩٤٩ رسميا والتأخيرات التي قد تنجم عنه ،

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات

البند رقم ٢٢ من جدول الأعمال •

فاقتراح تحقيقا للغاية نفسها ان توافق الحكومات المعنية على مواصلة تطبيق احكام
الفقرة ٦ من المادة ٢٤ لمدة ثلاث سنوات أخرى ، اى حتى ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٠ ،
بوصف ذلك تدبيرا اداريا خاصا .

(٣٧١) وقد نظر المجلس في المسألة في دورته الحادية والعشرين^(١) وناقشها
مناقشة وجيزة أعقبها اتخاذ قرار (القرار رقم ٦٠٣ (دورة ٢١)) أوصى فيه كافسة
الحكومات التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة ولم تصادق بعد على اتفاقية المرور لسنة
١٩٤٩ ، ان تفعل ذلك دون تأخير ، كما اوصى حكومات الدول الأطراف في الاتفاقية
ان تدرس امكانية الاستمرار في تطبيق احكام الفقرة ٦ من المادة ٢٤ من الاتفاقية لمدة
ثلاث سنوات اخرى ، اى الى ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٠ بوصف ذلك تدبيرا اداريا .
وأصدر المجلس تعليماته الى الأمين العام بأن يبلغ الى الحكومات المعنية التوصية
الأخيرة ويطلب اليها اعلامه بموقفها منها ومن ثم ابلاغ تلك الحكومات بما يتلقاه من
ردود .

الفرع الثالث - المسائل الاحصائية

(٣٧٢) نظر المجلس في دورته الثانية والعشرين^(٢) في تقرير لجنة الاحصاء
عن اعمال دورتها التاسعة (م أ / ٢٨٧٦)^(٣) ووافق على التقرير في قراره رقم ٦٢٢ (أ)
(دورة ٢٢) .

(٣٧٣) وفيما يلي شرح لأهم المسائل التي درستها اللجنة في دورتها التاسعة
وللقرارات التي أخذها بشأن توصيات اللجنة .

احصاءات التجارة الخارجية

(٣٧٤) كانت اللجنة قد طلبت في دورتها الثامنة القيام بدراسة أساليب
تقدير القيم المستعملة في مختلف الأقطار والبحث عن الطرق المناسبة للحصول على
البيانات الاضافية المتعلقة بتقدير القيم حيثما يصعب تطبيق تعريف " قيمة المعاملة " ،
الذي اوصى به المجلس في قراره رقم ٤٦٩ (ب) (دورة ١٥)^(٤) . ونظرت اللجنة

-
- (١) م أ / م ٩٠٠ و ٩١٤ .
 - (٢) م أ / ل أ ٦ / م من ١٩٧ الى ٢٠٠ و ٢٠٢ ، وم أ / م ٩٥٠ .
 - (٣) " المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق
رقم ٧ " .
 - (٤) " المرجع الاخير ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٥ " ، الفقرة ١١ .

في المسألة في دورتها التاسعة ، ورأت ان توصية المجلس قد أفادت الاقطار المختلفة ، وساهمت في تحسين قابلية مقارنة الاحصاءات الدولية • واعتادت بعض الأقطار على استثناء اجور الشحن والتأمين البحريين من قيمة وارداتها ، وقد وجدت مثل هذه الأقطار ان من الصعب اجراء التغييرات الادارية اللازمة لادخال مثل هذه التكاليف في احصاءاتها التفصيلية او تقديرها بدقة • غير ان اللجنة علمت ان معظم تلك الاقطار تقوم بتقدير قيمة المعاملة (سيف) لمجموع وارداتها ولمجموع بعض الفئات الهامة منها • وقد تجد بعض الأقطار ، لأسباب شبيهة بهذه ، أنه يصعب عليها اتباع نظام موحد في تصنيف وارداتها حسب بلدان المنشأ واستعمال أساليب موحدة في احصاء تجارة المرور (الترانزيت) والسلع المعاد تصديرها • الا ان اللجنة حثت على مواصلة العمل على زيادة قابلية مقارنة الاحصاءات الدولية (م ٢٨٧٦/أ ، الفقرة رقم ٣٢ ، القرار رقم ٣ (دورة ٩)) •

(٣٧٥) ووسعت اللجنة وأوضحت ما اقترحت في دورتها السابعة^(١) من ضرورة وضع مجموعتين من الاحصاءات القيمية ، احدهما تستعمل للمقارنات الدولية والأخرى للمقارنات مع الاحصاءات القومية الاخرى المعبر عنها بالقيمة النقدية (م ٢٨٧٦/أ ، الفقرة ٣٥ ، القرار رقم ٤ (دورة ٩)) ، وذلك رغبة منها في مساعدة الأقطار التي تتبع نظام تعدد سعر الصرف على تحسين تفسيرها للارقام الخاصة بالقيمة •

(٣٧٦) واتخذت اللجنة ايضا قرارات حول بعض التفاصيل الخاصة بمواد الاحصاءات التجارية •

(٣٧٧) كذلك اخذت اللجنة علما بالتقدم الذي حققه الأمين العام منذ اتخاذ القرار رقم ٣٨٠ (ب) (دورة ١٣) في تنظيم قائمة بالتعاريف الوطنية للمناطق الجمركية وأوصت بتنظيم قائمة باسماء الموانئ والمناطق الحرة ايضا • وأقرت اللجنة تعريفاً « للمنطقة الجمركية » كي تستعمله الأقطار التي يمكنها ذلك •

(٣٧٨) ولاحظت اللجنة ان البيانات الخاصة بما يقرب من ٨٠ في المائة من قيمة تجارة العالم تقدم حسب « التصنيف الموحد للتجارة الدولية »^(٢) الذي كان المجلس قد أوصى باستعماله في دورته الحادية عشرة •

(١) « المرجع الاخير ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٥ » ، الفقرة ٣٦ •
(٢) الدراسات الاحصائية ، السلسلة (م) ، العدد ١٠ • مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ٩/١٧/١٩٥٢ •

احصاءات أسعار الجملة

(٣٧٩) نظرت اللجنة في نتائج دراسة تتعلق بنظم الأرقام القياسية لأسعار الجملة المتبعة في مختلف الاقطار (م أ أ / ل أ ٣ / ٢٠٤) ، وكان الأمين العام قد قام بهذه الدراسة بناء على طلب اللجنة (١) . واستبعدت اللجنة امكان التوصية باتباع أى نظام منها دوليا . غير ان اعضاؤها اتفقوا على ان الأرقام القياسية لأسعار الجملة الموضوعه حسب القطاعات هي أصلحها للتحليل الاقتصادي . وطلبت اللجنة الى الأمين العام (م أ أ / ٢٨٧٦ ، الفقرة ٥٥ ، القرار رقم ٩ (دورة ٩)) متابعة دراساته للطرق الأخرى الخاصة بوضع هذه الأرقام القياسية .

الاحصاءات الصناعية

(٣٨٠) وبحث اللجنة الاحصاءات الصناعية الأساسية المستخلصة من تقارير المؤسسات الصناعية ، فأوصت الأمين العام بمتابعة تحليله لما استجد مؤخرا من الأساليب في مختلف الاقطار وما اكتسبته هذه الاقطار من خبرة في هذا الشأن ، كما اوصته باستشارة الدول الاعضاء فيما قد يلزم اجراؤه من تعديلات في التوصيات الدولية الحالية على ضوء الخبرة المكتسبة ، وفي الخطط اللازمة لاعداد برنامج للتعداد الصناعي العالمي (م أ أ / ٢٨٧٦ ، الفقرة ٥٢ ، القرار رقم ٨ (دورة ٩)) .

(٣٨١) وطلبت اللجنة الى الأمين العام (م أ أ / ٢٨٧٦ ، الفقرة ٤٩ ، القرار رقم ٧ (دورة ٩)) ان يتحرى التخيرات التي يلزم اجراؤها في «التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع فروع النشاط الاقتصادي» (٢) كي يواجه حاجات كل قطر من الاقطار ويتفق مع الاساليب المتبعة فيها . ورغبة في مساعدة مختلف البلدان على استعمال «التصنيف» المذكور اصدر مكتب الاحصاء فهرس مرتبة حسب التسلسلين العددي والأبجدي تتضمن ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ قيد .

احصاءات التوزيع

(٣٨٢) بحثت اللجنة في دورتها التاسعة مجموعة من المقترحات وضعها فريق من الخبراء ،

(١) المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٥ ، الفقرة ٢٣ .

(٢) الدراسات الاحصائية ، السلسلة (م) ، العدد ٤ ، الاضافة رقم ١ ، مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ٢ / ١٧ / ١٩٥٦ .

وهي تتعلق بتنمية المفاهيم والتعاريف الأساسية للإحصاءات الخاصة بتجارة الجملة وتجارة التجزئة * كذلك استعرضت اللجنة البرنامج الخاص بجمع إحصاءات التوزيع ، وهي إحصاءات رأت اللجنة أنها ، بعد إجراءات التعديلات اللازمة فيها ، ستكون مرشداً فنياً له قيمته بالنسبة إلى الأقطار التي تضطلع بالعمل في ذلك الميدان *

قياس مستويات المعيشة

(٣٨٣) كانت اللجنة قد وجدت في دورتها الثامنة أنها على اتفاق عام مع النتائج الرئيسية الواردة في التقرير المعنون : " التعريف والقياس الدولي لمستويات المعيشة " (م أ أ / ل أ ح ١٧٩ / ٣ - م أ أ / ل أ ح ٢٩٩ / ٥) (١) ، وهو تقرير أعد عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٥٢٧ (دورة ٦) وقرار المجلس رقم ٤٣٤ (ب) (دورة ١٤) * وتلقت اللجنة بعد ذلك تعليقات على التقرير من الحكومات والوكالات المتخصصة ، مع العلم أن كلا من اللجنة الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحثه أيضاً * ودرست لجنة الإحصاء في دورتها التاسعة نتائج هذه المداولات وبحثت المشاكل النظرية والمشاكل المنهجية المتصلة بقياس مستويات المعيشة بطريقة المكونات والدلالات * وتقدمت اللجنة باقتراحات معينة حول الشؤون المنهجية (م أ أ / ل أ ح ٢٨٧٦ / ١ ، الفقرة ١٤٠) ، وطلبت إلى الأمين العام (م أ أ / ل أ ح ٢٨٧٦ / ١ ، الفقرة ١٤٣ ، القرار رقم ٢١ (دورة ٩)) أن يتابع ويركز الدراسات حول المفاهيم والتعاريف والمعايير الخاصة بقياس مستويات المعيشة أو أحوالها بغية تيسير تبادل المعلومات وزيادة قابلية المقارنة الإحصائية في هذا المجال * وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أيضاً إعادة النظر في قائمة الدلالات (وذلك بعد انتهائه من التقرير الثاني عن الحالة الاجتماعية في العالم) وتقدير قيمتها من جديد من حيث صلاحها للمقارنات الدولية *

برنامج تعداد سكان العالم سنة ١٩٦٠

(٣٨٤) نظرت اللجنة في مجموعة من التوصيات المقترحة التي يراود أن تنتفع بها الأقطار التي ستشارك في برنامج تعداد سكان العالم سنة ١٩٦٠ ، وتتناول هذه التوصيات بعض بنود التعداد الأساسية والتعاريف ومشاكل التخطيط والإدارة ، وقد أعدت بناءً على طلب اللجنة في دورتها الثامنة * واستفادت اللجنة في مناقشتها لهذه

(١) مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ٥ / ٤ / ١٩٥٥ *

التوصيات مما قدمته الهيئات بشأنها من تعليقات واقتراحاته من تعديلات ، وهذه الهيئات هي : مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ، وحلقة البحث الخاصة بالاحصاء للدول العربية ، ومعهد الإحصاء للدول الأمريكية ، والمؤتمر الاقليمي الرابع لاصحاب آسيا والشرق الاقصى ، مع العلم ان هذه الهيئات جميعا درست التوصيات من حيث امكانية تطبيقها وفقا للظروف الاقليمية . وأكدت اللجنة ضرورة زيادة الاهتمام بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان ولينواحي الفنية الادارية للتعداد كأختيار العينات وطرق جمع البيانات . وقررت (م أأ/٢٨٧٦ ، الفقرة ٩٦ ، القرار رقم ١٥ (دورة ٩)) وجوب القيام بتنقيح التوصيات المقترحة لبرنامج تعداد السكان سنة ١٩٦٠ في أقرب وقت ممكن ، على ان تراعي في ذلك ملاحظات الهيئات الاقليمية بالاضافة الى ملاحظاتها هي ، كما قررت وجوب اكمال سلسلة دراسات التعداد المنهجية التي يجري العمل فيها الآن كي يتسنى ادراجها في الكتيبات والكراسات التي سنتعمل في برنامج تعداد سكان العالم سنة ١٩٦٠ . وبناء على اقتراح اللجنة اتخذ المجلس قرارا (القرار رقم ٢ (ب) (دورة ٢٢)) أوصى فيه الحكومات بالقيام بتعداد للسكان خلال فترة السنوات العشر الواقعة بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ ، ويفضل اجراؤه حوالي عام ١٩٦٠ .

(٣٨٥) وأوصت اللجنة ايضا (م أأ/٢٨٧٦ ، الفقرة ١٠٦ ، القرار رقم ١٧ (دورة ٩)) ان يعد الامين العام برنامجا للمساعدة الفنية والتدريب والخدمات الاستشارية للخبراء وذلك لتهيئة تعدادات السكان القومية والقيام بها .

الحسابات القومية

(٣٨٦) اتخذت اللجنة قرارا (م أأ/٢٨٧٦ ، الفقرة ٦٧ ، القرار رقم ١٠ (دورة ٩)) طلبت فيه وضع مقترحات معينة حول تعديل نص التقرير المعنون «نظام الحسابات القومية والجداول المتصلة بها»^(١) لتعميمها على الحكومات كما طلبت (م أأ/٢٨٧٦ ، الفقرة ٦٩ ، القرار رقم ١١ (دورة ٩)) دراسة وجوه الشبهة والاختلاف بين نظام الحسابات المتبع في الأقطار ذات الاقتصاد الموجه والنظام المشروح في التقرير السالف الذكر .

(١) الدراسات المنهجية ، السلسلة (و) ، العدد رقم ٣ ، مطبوعات

الامم المتحدة ، رقم المبيع : ٤/١٧/١٩٥٢ .

(٣٨٧) وعرض على اللجنة تقرير (م أ/ل أ ح ٢٠٧/٣) عن الاساليب المتبعة لتقدير تكوين رؤوس الاموال والخبرة التي اكتسبتها الحكومات من تطبيق المعايير الدولية الحالية (١) * وطلبت اللجنة الى الامين العام (م أ/ل أ ح ٢٨٧٦ ، الفقرة ٧٥ ، القرار رقم ١٢ (دورة ٩)) ، مواصلة جمع المعلومات عن الخبرة التي اكتسبتها الدول الأعضاء من تطبيق هذه المعايير ، بغية تعديلها ان اقتضى الأمر ، فضلا عن القيام بجمع الاحصاءات الخاصة بتكوين رؤوس الاموال واستهلاكها وعرض هذه الاحصاءات مع توجيه عناية خاصة الى حاجات الاقطار المتخلفة اقتصاديا .

(٣٨٨) ونظرت اللجنة في دراسة موجزة للتطورات الحاصلة في الأساليب والطرق التي تنظم عملية تقدير الانتاج القومي والمصروفات القومية بالأسعار الثابتة (م أ/ل أ ح ٣/٢٠٦) * ولما كانت المسائل الخاصة بالمفاهيم والمناهج في هذا الميدان من ميادين الاحصاء ذات طبيعة معقدة فقد طلبت اللجنة الى الامين العام (م أ/ل أ ح ٢٨٧٦ ، الفقرة ٧٨ ، القرار رقم ١٣ (دورة ٩)) ان يتابع ابحاثه لمساعدة الحكومات في اعداد ذلك النوع من انواع التقديرات وان يرفع اليها في دورتها العاشرة تقريراً أوفى من الدراسة المذكورة .

(٣٨٩) وبحثت اللجنة موجزا لدراسة فنية عن الاساليب الرئيسية التي تتبعها الاقطار المختلفة في جمع احصاءات توزيع الدخل حسب حجمه وخصائصه الاجتماعية الاقتصادية * وأوصت (م أ/ل أ ح ٢٨٧٦ ، الفقرة ٨٣ ، القرار رقم ١٤ (دورة ٩)) بتعميم هذه الدراسة على حكومات الدول الاعضاء كي تقدم تعليقات مفصلة عليها كما اوصت بمواصلة العمل في ذلك الميدان .

تحسين الاحصاءات القومية

(٣٩٠) كان المجلس قد أوصى في قراره رقم ٢٣١ (د) (دورة ٩) بانشاء دائرة بعثات تضطلع بتوفير الموظفين الفنيين لزيارة الاقطار او مجموعات الاقطار المتجاورة التي تطلب المساعدة ولاسداء المشورة اليها ، وتنفيذ لهذا القرار اوصت اللجنة (م أ/ل أ ح ٢٨٧٦ ، الفقرة ٢٥ ، القرار رقم ١ (دورة ٩)) بدعم المساعدة المقدمة في ميدان الاحصاء الى مثل هذه الاقطار وتنظيمها عن طريق توفير من يمكن توفيره (١) انظر " مفاهيم وتعريف تكوين رؤوس الاموال " (الدراسات المنهجية ، السلسلة (و) ، العدد رقم ٣ * مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٣/١٧/٦) .

من الموظفين الفنيين في مكتب الأمم المتحدة للإحصاء ليعملوا على مساعدة الدول الأعضاء ، بناءً على طلبها ، في وضع الطلبات الخاصة بأصلح أنواع المساعدة للوفاء بحاجات الأقطار المختلفة ، وليقدموا المساعدة القصيرة الأجل بأسرع الطرق ، وليتشاوروا مع الحكومات المعنية في الترتيبات التحضيرية اللازمة لضمان نجاح الخدمات الاستشارية التي يقدمها الخبراء ، وليساعدوا في وضع برامج للتعليم والتدريب وإدارة هذه البرامج بالتعاون ، عندما يقتضي الأمر ، مع الوكالات المتخصصة المعنية ، وليقدموا بناءً على طلبها الخدمات الاستشارية إلى الحكومات حول شؤون الإحصاء التي تهتم هذه الوكالات مباشرة ، واتخذ المجلس قراراً (القرار رقم ٦٢٢ (أ)) (دورة ٢٢) أوصى فيه بزيادة عدد الخبراء فنيي مكتب الأمم المتحدة للإحصاء كي يتسنى القيام بالأعمال الإحصائية الإقليمية التي أوصت بها اللجنة .

المشاورات الإقليمية

(٣٩١) بالنظر إلى المنافع الكثيرة التي تعود من المشاورات الإقليمية وما لها من فائدة في تطبيق المعايير الإحصائية الدولية اقترح المؤتمر الإقليمي الرابع لإحصائي آسيا والشرق الأقصى إنشاء مؤتمر دائم للإحصائيين الآسيويين يتولى بالنسبة إلى آسيا والشرق الأقصى وظائف شبيهة بوظائف مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين . ووافقت لجنة الإحصاء على الاقتراح مبينة أن مثل هذه الفرق العاملة الإقليمية قد اثبتت أنها وسيلة لها قيمتها في تحقيق وضع معايير عامة وفي أحداث التعديلات والتكيفات التي تفي بالحاجات الخاصة للمناطق المختلفة داخل نطاق هذه المعايير ، وفي تشجيع تبادل الخبرة الإحصائية بين الأقطار المعنية .

برنامج أعمال لجنة الإحصاء

(٣٩٢) أعادت اللجنة النظر في ترتيب الأولويات الخاص ببرنامج أعمالها ومنحت درجة عالية من الأولوية للأعمال في ميدان تعداد السكان وللإحصاءات المدنية ، والإحصاءات الاجتماعية ، وإحصاءات الهجرة ، وإحصاءات الصناعات الأساسية ، والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي وإحصاءات التجارة الخارجية ، وإحصاءات النقل ، وإحصاءات التوزيع ، والحسابات القومية ، وإحصاءات تكوين رؤوس الأموال ، والمسائل المنهجية (بما فيها تنظيم العينات) واتخاذ التدابير اللازمة لإيفاد الموظفين الفنيين كي يساعدوا الأقطار المختلفة ، بناءً على طلبها ، في تخطيط برامجها

الاحصائية القومية وتنفيذ نواحي خاصة منها *

الفرع الرابع - الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها

(٣٩٣) عملاً بقرار المجلس رقم ٥٧٠ (دورة ١٩) احال الأمين العام الى حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة تقرير اللجنة الخاصة بتنفيذ قرارات التحكيم الدولية (١) ومشروع الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها المرفق بالتقرير * وطلب الأمين العام الى الحكومات ان تبدي ملاحظاتها على نص مشروع الاتفاقية ومدى تحبذها الدعوة الى عقد مؤتمر لايام اتفاقية حـول الموضوع ، كما استفسر منها عما اذا كانت مستعدة للاشتراك في مثل هذا المؤتمر *

(٣٩٤) كذلك قام الأمين العام ، بمقتضى القرار نفسه ، بارسال مشروع الاتفاقية وتقرير اللجنة الى غرفة التجارة الدولية والى عشرين منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري وتعتبر مهتمة بموضوع التحكيم التجاري الدولي ، لابداء تعليقاتها ، كما قام بارسالهما الى المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص للاطلاع *

(٣٩٥) ورفع الأمين العام الى المجلس في دورته الحادية والعشرين تقريراً يتضمن نتائج هذه المشاورات (٢) * وذكر انه تلقى تعليقات من اثنتين وعشرين حكومة ، وخمس منظمات غير حكومية ، ومن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص * وأيدت تسع عشرة حكومة فكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي ، وأعلنت اربع حكومات انها لن تشترك في المؤتمر اذا انعقد * ورفع الأمين العام الى المجلس مذكرة (٣) اشار فيها الى أوجه نشاط عدد من المنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمختلف نواحي التحكيم التجاري الدولي ، وقدم عدداً من الاقتراحات أدرج الجانب الأكبر منها بعد ذلك في القرار الذي اتخذته المجلس في دورته الحادية والعشرين *

(٣٩٦) وأعرب معظم الممثلين في المناقشة التي دارت في المجلس (٤) عن تأييدهم لفكرة الدعوة الى عقد مؤتمر وعن موافقتهم العامة على نص مشروع الاتفاقية التي اعدتها (١) "المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي"، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات " ، البند رقم ١٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة رقم م ٢٧٠٤ / أ١ والتصويب رقم ١ *

(٢) "المرجع الاخير" ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات " ، البند رقم ٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة رقم م ٢٨٢٢ / أ١ والاضافات المرقمة من ١ الى ٥ *

(٣) "المرجع الاخير" ، الوثيقة رقم م ٢٨٤٠ / أ١ *

(٤) م ٩٢٣ / أ١ *

اللجنة • وأيد بعض الممثلين فكرة الدعوة الى عقد المؤتمر ، الا انهم أبدوا بعض التحفظات حول بعض بنود مشروع الاتفاقية • بينما اعرب مثلاً دولتين اتحاديتين عن شكوكهما في اشتراك حكومتيهما في المؤتمر لأنهما يعتبران الموضوع يدخلهما قسري اختصاص الولايات أو المقاطعات المكونة للاتحاد •

(٣٩٧) وقد اتخذ المجلس قراراً (القرار رقم ٦٠٤ (دورة ٢)) قرر فيه الدعوة الى عقد مؤتمر مؤلف من مفوضي الدول لبرام اتفاقية خاصة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ، وتقوم على أساس مشروع الاتفاقية الذي وضعتة اللجنة الخاصة بتنفيذ قرارات التحكيم الدولية مع مراعاة الملاحظات والاقتراحات التي أبدتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن المناقشات التي جرت خلال دورة المجلس الحادية عشرة والعشرين ، كذلك قرر المجلس ان يبحث المؤتمر ، ان يتيح له الوقت ، ما يمكن اتخاذ من التدابير الأخرى لزيادة فعالية التحكيم في تسوية منازعات القانون الخاص ويصدر ما يراه لازماً من التوصيات • وقرر المجلس ان يدعو الى الاشتراك في المؤتمر الدول الاعضاء في الأمم المتحدة او في أية وكالة من وكالاتها المتخصصة وأية دولة أخرى من الدول الاطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، وأن يدعو الوكالات المتخصصة المهتمة بالموضوع والمنظمات غير الحكومية المتمتعة بمركز استشاري لدى المجلس ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص الى الاشتراك في المؤتمر دون ان يكون لها حق التصويت • وكلف المجلس الأمين العام كذلك بأن يطلب الى المنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في ميدان التحكيم التجاري الدولي تقديم تقارير مقتضبة عن تقدم اعمالها في هذا الموضوع فضلاً عما ترى ابداءه من تعليقات او مقترحات ، كما كلفه بتقديم تقرير موحد الى المؤتمر يشتمل على التقارير التي تلقاها من المنظمات المذكورة آنفاً وعلى أية معلومات أخرى قد يكون جمعها حول الموضوع بالاضافة الى ما يبدو له من ملاحظات فيه ، وكلفه أخيراً باتخاذ الترتيبات اللازمة للدعوة الى عقد المؤتمر •

الفرع الخامس - أغانة كوريا وانعاشها*

(٣٩٨) عرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين (١) تقرير الوكيل العام لوكالة الأمم المتحدة لتعمير كوريا (ج ع/٢٩٣٦) (٢)، وقد أحيل اليه وفقاً للفرع (الف)

* يقتضي هذا الفرع استصدار قرار من الجمعية العامة • ويتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجمعية العامة بنداً عنوانه «تقرير الوكيل العام لوكالة الأمم المتحدة لتعمير كوريا» • (١) م ١١/م ٩١ •

(٢) «المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٨» •

من قرار الجمعية العامة رقم ٤١٠ (دورة ٥) * وعرض عليه أيضا تعليقات لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا واندونيسيا (ج/ع/٢٩٨٢) على تقرير الوكيل العام *

(٣٩٩) ونظر المجلس في اقتراح يرمي الى اسقاط البند المعنون «اغاثة كوريا واندونيسيا» من جدول أعمال الدورات المقبلة بالنظر الى ان الجمعية العامة تحاط علما بأوجه نشاط وكالة الأمم المتحدة لتعمير كوريا عند بحثها تقرير الوكيل العام في دورات تسبق دائما بحث المجلس للبند المذكور * ولذلك فان حذف البند من جدول الأعمال يخفف نوعا ما من الاعباء الملقة على المجلس * ويمكن ادراج البند في جدول الأعمال ان وجد أحد الاعضاء ما يدعو الى ذلك في أية دورة قادمة *

(٤٠٠) وفي المناقشة التي دارت في المجلس بعد ذلك أعرب عدد من الأعضاء عن سرورهم للتقدم الذي احرزته الوكالة في تعمير كوريا ، الا انهم اشاروا آسفين الى عدم توفر الاعتمادات لهذا الغرض *

(٤٠١) واتخذ المجلس قرارا (القرار رقم ٦١١ (دورة ٢١)) أوصى فيه الجمعية العامة بأن تشطب من الفقرة ٥ (د) من الفرع (الف) من قرارها رقم ٤١٠ (دورة ٥) التعليمات الصادرة الى المكييل العام باحالة نسخ من تقاريره الى المجلس ، وكذلك ان تحذف الفقرة ١٣ من الفرع (ألف) وهي الفقرة التي طلبت فيها الى المجلس أن يدرس هذه التقارير *

مرفق

التصريحات التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية
التصريحات الشفهية التي ادلت بها المنظمات غير الحكومية أمام المجلس
اولجائه بموجب المادة ٨٦ من النظام الداخلي

الدورة الحادية والعشرون

غرفة التجارة الدولية

الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها — الجلسة الشاملة : م ١١/أ/٩٢٣ *

الدورة الثانية والعشرون

- الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
تكوين احتياطي عالمي من الأغذية — الجلسة الشاملة : م أ / م م + ٩٣ *
- الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
تكوين احتياطي عالمي من الأغذية — الجلسة الشاملة : م أ / م م + ٩٣ *
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية
تكوين احتياطي عالمي من الأغذية — الجلسة الشاملة : م أ / م م + ٩٣ *

الفصل السادس

المسائل الاجتماعية

(٤٠٢) لم تعقد لجنة السكان واللجنة الاجتماعية أية دورة خلال السنة التي نستعرضها ، وعليه لم نفرد لاعمالهما مكانا خاصا في هذا الفصل . وقد تضمن التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة^(١) وصفا لما تحقق من تقدم في تنفيذ برنامج الاعمال الذي وضعت له لجنة السكان في دورتها الثامنة وبرنامج الاعمال الذي وضعت له اللجنة الاجتماعية في دورتها العاشرة ، وأقرهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه التاسعة عشرة والعشرين .

الفرع الاول - برنامج تنسيق النشاط العملي للامم المتحدة والوكالات المتخصصة في الميدان الاجتماعي

(٤٠٣) طلب المجلس في القسم الثالث من قراره رقم ٥٨٥ ح (دورة ٢٠) الى الامين العام ان يعد تقريرا عن مدى تقيد الامم المتحدة والوكالات المتخصصة بنظام الاولويات وبالبرامج المبينة في قرار المجلس رقم ٤٩٦ (دورة ١٦) بشأن برنامج تنسيق النشاط العملي في الميدان الاجتماعي ومدى تنفيذ هذه الهيئات لكل ذلك .

(٤٠٤) وقد اعد الامين العام تقريره (الوثيقة م.أ.أ/٢٨٩٠)^(٢) بعد التشاور مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية وعرض على المجلس في دورته الثانية والعشرين^(٣) . ويتضمن التقرير بيانات موجزة عن التقدم الذي حققته كل وكالة من الوكالات المتخصصة المعنية ، فضلا عن الامم المتحدة ، في اعادة توجيه البرامج في المجال الاجتماعي وتوسيعها منذ عام ١٩٥٣ . وقد خلص الامين العام في تقريره الى بعض النتائج ، وأشار الى بعض العوامل السكيفة كما ابدى بعض الاقتراحات

(١) انظر المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية عشرة ، الملحق

رقم ١ ، الفصل الثاني (الف) ، الفرع ١٣ .

(٢) المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ،

المرفقات ، البند رقم ١٠ من جدول الاعمال .

(٣) الوثيقة م.أ.أ/ل.أ.ج.٧/م.٣٣٨ الى ٣٤١ ، الوثيقة م.أ.أ/م.٩٢٧ الى ٩٢٩ و

بشأن ما يمكن للمجلس ان يقوم به من دراسة جديدة أو عمل جديد في بعض المواضيع كأنهاض المجتمع المحلي والانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة ووضع برامج متكاملة للانماء الاقتصادي والاجتماعي •

(٤٠٥) وعند ما ناقش المجلس ما تحقق من تقدم في تنفيذ برامج الاولويات الواردة في التقرير ، ابرز الاعضاء ما بين التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي من ترابط واكد الحاجة الى ربط برامج الاعمال الدولية بالتدابير القومية الخاصة بالانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك بغية تنشيط استغلال الموارد الوطنية • وفي هذا الصدد ، دعا الاعضاء على التوالي الى زيادة الاهتمام بتلك الميادين كالتصنيع والضمان الاجتماعي ومكافحة الامراض المتفشية والتعليم الابتدائي والتغذية •

(٤٠٦) وجرى التأكيد عمومًا على أهمية الدور الذي تقوم به المساعدة الفنية في معونة الحكومات على تنفيذ برامج الانماء الكبرى • وقد رأى عدة ممثلين أن من الضروري وضع تلك البرامج الطويلة الامد على اساس من الدراسات الشاملة وتنفيذ هذه البرامج وفقا لنظام من الاولويات يتم اقراره سلفا • وان العمل المشترك المبني على تلك الاسس لا يتطلب في جميع الاحوال عملا مصاحبا له في ميادين الاختصاص المتنوعة •

(٤٠٧) وأثار عدة اعضاء المسألة التالية وهي الى أي حد تتفق الميادين التي طلبت فيها الحكومات المساعدة الفنية مع نظام الاولويات الذي اشار اليه المجلس في قراره رقم ٤٩٦ (دورة ١٦) • وقد لاحظ ممثل الامين العام أن الاتجاه الذي ظهر في السنوات الثلاث الاخيرة يدل قطعا على أن الحكومات والمنظمات الدولية أخذت تعلق بوجه عام اهمية اعظم على المناهج والاساليب الفنية الواسعة التي أوصى بها المجلس في بعض الميادين كأنهاض المجتمع المحلي وتدريب الموظفين وتعزيز الادارات الوطنية والمحلية اللازمة لتنمية البرامج الاجتماعية • والقى ممثلو الوكالات المتخصصة بيانات مشابهة فيما يتعلق بالمساعدة الفنية في ميادين اختصاصهم ، مشيرين بوجه خاص الى الاجراء الذي نصت عليه الفقرة ٨ من القرار رقم ٤٩٦ (دورة ١٦) •

(٤٠٨) ورحب المجلس بوجه عام باقتراح الامين العام القائل بأنه يمكن أن يتضمن التقرير الذي سيتم رفعه وفقا للفقرة ١٢ من القرار رقم ٤٩٦ (دورة ١٦) بعض التوصيات لما يجب بذله من النشاط الدولي الطويل الامد في ميدان انهاض المجتمع المحلي • وشعر اعضاء المجلس انه لا سبيل الى الانتفاع من جميع الامكانيات التي تتضمنها

مشروعات انهاء المجتمع المحلي الا اذا ادمجت هذه الامكانيات بالبرامج الوطنية
للانماء الاقتصادي والاجتماعي * وبلاضافة الى ذلك ، اعرب عن الرأى القائل
بأنه من الممكن أن تصبح المشروعات النموذجية المنفردة أكثر فائدة وفعالية لـ
ضمنها امكانية زيادتها على اساس الخبرة المكتسبة في البلدان التي تقوم فيها هذه
المشروعات *

(٤٠٩) واكد عدة اعضاء الاهمية التي تنطوى عليها النواحي الاقتصادية لانهاض
المجتمع المحلي : كما شددوا على التنويه بالدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية
في تنشيط الانماء الاقتصادي في المناطق الريفية * وقد رأى بعض الاعضاء ان تدريب
الموظفين اللازمين لتنفيذ مشروعات الانماء أمر يجب ان يحظى دائما بالاهتمام الخاص *

(٤١٠) ووجه المجلس عناية كبرى الى المشاكل التي تنشأ من عملية التحول من
حياة الريف الى حياة المدينة ، وهي المشاكل التي سبق تأكيدها في «الدراسة
الدولية لبرامج الانهاء الاجتماعي» (الوثيقة م ١١/ل أ ج ٥ / ٣٠١ / التنقيح رقم ١) (١) *
وكان رأى عدد من الاعضاء ان وجهي المشكلة الاقتصادي والاجتماعي يجب ان ينالا
الاهتمام ذاته ايضا ، كما بين هؤلاء الاعضاء الصلة بين التصنيع ونمو المدن السريع *
واقترح فيما يتعلق بمشاكل الانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة ، أن مــــن
المستحسن ان تبحث ايضا الاحوال السائدة في المناطق الريفية ومشكلة تناقص عدد
سكانهم *

(٤١١) وارتأى عدة اعضاء أن من الضروري ان تعالج مشاكل الانتقال من الريف
الى المدينة ضمن البرامج الموضوعية ونظام الاولويات القائم حاليا في الميادين المتخصصة *
وأبدى هؤلاء الاعضاء شكوكهم في ضرورة القيام ببرامج مشترك للعمل الدولي في هذا
الميدان يمتد سنوات عديدة * وقد لوحظ ان المسألة معروضة على لجنة التنسيق
الادارية ، وتم الاتفاق على أن ينتظر المجلس ظهور نتائج المزيد من الدراسات
والاقتراحات قبل أن يتخذ اية خطوة جديدة في المسألة *

(٤١٢) وناقش المجلس اقتراح الامين العام بأنه قد يرى المجلس من المناسب
اصدار توصية باعداد دراسات تحليلية لما اكتسبته مختلف البلدان من خبرة فيما يتعلق
بدمج البرامج الوطنية للانماء الاقتصادي والاجتماعي وتوقيتها وايجاد التوازن بينها *

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع ٨/٤/١٩٥٥ *

وفي الوقت الذي ارتأى فيه كثير من الأعضاء أن لا يشرع في اعداد دراسة شاملة في الموضوع ، وجدوا من الفائدة بمكان أن يصار الى تحليل مختلف الاساليب المتبعة في دمج وجوه النشاط الاجتماعية والاقتصادية والمشاكل التي واجهتها مختلف البلدان من جراء ذلك العمل . ورأى بعض الاعضاء الآخرين أن مفهوم الانماء المتوازن لم يحدد بما فيه الكفاية وأن مشاكله معقدة الى حد لا يبرر اجراء اية دراسة في الموضوع . وقد اوضح ممثل الامين العام أن الامانة العامة لا تفكر في المرحلة الحاضرة الا في اعداد دراسة تمهيدية يقصد منها معرفة مدى امكانية تحليل الاساليب التي تتبعها الحكومات والمشاكل التي تجابهها في سعيها الى دمج الانماء والاقتصاد بالانماء الاجتماعي .

(٤١٣) وقد علق عدد من اعضاء المجلس تعليقا حسنا على الاعمال التي تمت في الاجتماع الخاص المشترك بين الوكالات حول البرامج الاجتماعية الدولية ، وهو الاجتماع الذي اشار اليه الامين العام في تقريره . ورحب هؤلاء الاعضاء باشتراك الوكالات في تصميم البرامج والمشروعات التي ترمي الى معالجة عدد محدود من المشاكل الرئيسية المختارة .

(٤١٤) وأكد ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية رأس الاتحاد بوجود توجيه مزيد من الاهتمام الى المشاكل الاجتماعية المتصلة بنشاط الامم المتحدة في ميدان الانماء والاقتصاد . وإن لم ير الممثل المذكور ما يقتضي تعديل المقاصد الاساسية للبرنامج تفسيراً للنشاطات العملية في ميدان الميكان الاجتماعي ، الا انه دعا الى توجيه عناية أكبر الى تشجيع الوكالات المتطوعة على القيام بدورها في انهاء المجتمع المحلي وفي البرامج الاجتماعية الاخرى ودعمها في ذلك . ومن الضروري ان يحصل كذلك مدبرو تلك الوكالات على قسط اوفى من التدريب العالمي .

(٤١٥) واتخذ المجلس قراراً (رقم ٦٢٧ (دورة ٢٢)) ، لاحظ فيه التقدم الذي أظهره تقرير الامين العام (الوثيقة م ٢٨٩٠/أ) ، بما فيه اتساع نطاق البرامج من الناحية الجغرافية سواء في البلدان المستقلة أم في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والاقاليم المشمولة بالوصاية ، وأكد الحاجة الى مضاعفة الجهود الدولية المشتركة لتعزيز البرامج الاجتماعية وكذلك الى الاهتمام بالنواحي الاجتماعية للانماء والاقتصاد . وطلب القرار الى الامين العام ان يضمن الدراسة التي سيعدها

بمقتضى قرار المجلس رقم ٤٩٦ (دورة ١٦) ، بعض التوصيات بشأن النشاط الدولي المشترك الطويل الامد في سبيل تشجيع انهاء المجتمع المحلي ، كما طلب الى اللجنة الاجتماعية ان تحيل الدراسة الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين مع تعليقاتها وتوصياتها • وقرر المجلس ايضا بحث مشكلة تحسين المعلومات عن الاحوال الاجتماعية ، وذلك لدى قيامه بفحص التقرير القادم عن الوضع الاجتماعي العالمي في دورته الرابعة والعشرين • واكد المجلس من جديد ما كان قد طلبه الى الامين العام في قرار المجلس رقم ٥٨٥ (ح) (دورة ٢٠) بان يهتم بصورة خاصة في التقرير بمشاكل الشعوب التي تمر بمرحلة انتقال سريع ، ولاسيما الانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة ، كما ابدى اهتمامه بالدراسة التي اضطلعت لجنة التنسيق الادارية باعدادها عن امكانية تنسيق الاعمال الدولية التي يجب القيام بها فيما يتعلق بتلك المشاكل •

(٤١٦) ولاحظ المجلس بارتياح في القرار ذاته أن الفريق العامل الذي اجتمع عملا بالقرار رقم ٥٨٥ (و) (دورة ٢٠) سوف يعنى لدى اعداد مقترحاته بشأن الاحتفاظ بمستوى معيشة الاسرة ، ببعض العوامل كالاسكان والتغذية والتعليم والاستخدام والعمل والصحة •

(٤١٧) وأخيرا اوصى المجلس بأن يعد الامين العام دراسة تمهيدية تساعد على معرفة مدى امكانية تحليل الاساليب التي تتبعها البلدان وطبيعة المشاكل التي تجابهها في سعيها لدمج النشاط الاجتماعي بالنشاط الاقتصادي بغية رفع مستوى معيشة سكانها ، كما تساعد على معرفة القيمة العملية لهذا التحليل •

الفرع الثاني — مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)*

(٤١٨) احاط المجلس بارتياح في قراره رقم ٦١٠ (أ) (دورة ٢١) الذي اتخذته في دورته الحادية والعشرين (١)، علما بتقريرين للمجلس التنفيذيين لمؤسسة اليونسيف عن دورتيه المعقودتين في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥ (الوثيقة م ٢٧٩٩/١١) (٢) وشهر

* تتوقف الاعمال المذكورة في هذا الفرع على موافقة الجمعية العامة •

(١) الوثيقة م ٩٢٠ م ١١/١١

(٢) ” المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ٢ ” •

آذار (مارس) ١٩٥٦ (الوثيقة م ٢٨٤٨/أ^(١)) على التوالي .

(٤١٩) ونظر الى ما ارتآه المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن من المستحسن فصل عضوية المجلس التنفيذي عن عضوية اللجنة الاجتماعية لكي يتسنى اجراء انتخاب مباشر لجميع اعضاء المجلس التنفيذي ، فقد اوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار رقم ٦١ (ب) (دورة ٢١) بأن تعدل الجمعية العامة الفقرة ٦ (١) من قرارها رقم ٤١٧ (دورة ٥) على الوجه الآتي :

« يعاد تشكيل المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة اعتبارا من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ بحيث يتألف من حكومات ست وعشرين دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة ، على أن يعينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدد مناسبة وذلك دون المساس بمدة عضوية الدول التي تم انتخابها من قبل ، ومراعاة التامة للتوزيع الجغرافي وتمثيل اهم البلدان المساهمة في النفقات والبلدان المستفيدة من البرامج » .

وقرر المجلس كذلك انه عند ما تقرر الجمعية العامة هذا الاقتراح ، يعين المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة اعضاء المجلس التنفيذي لمؤسسة اليونيسيف كلما شغر مقعد في المجلس التنفيذي . وان يكون انتخاب الاعضاء للمقاعد الستة التي ستشغر في نهاية عام ١٩٥٩ بمقتضى مدة العضوية في اللجنة الاجتماعية في الوقت الحاضر ، لمدة سنتين فقط ، وذلك لكي يستقيم تناوب العضوية كل ثلاث سنوات ، وهي المدة التي سوف ينتخب اعضاء المجلس التنفيذي لمؤسسة اليونيسيف^(٢) ، وأنه ينبغي ارجاء تعيين الاعضاء الجدد

(١) « المرجع الاخير ، الملحق رقم ٢ (١) » .

(٢) يحدد الاقتراح مواعيد الانتخابات على الوجه المبين ادناه :

| الفترة | عدد الدول التي ستنتخب لها الدول | عدد الدول التي يجب ان تنتخب | مدة الولاية التي تبند اعتبارا من |
|-------------|---------------------------------|-----------------------------|----------------------------------|
| ١٩٥٧ - ١٩٥٩ | ٣ | ٩ | ١٩٥٧ |
| ١٩٥٨ - ١٩٦٠ | ٣ | ٨ | ١٩٥٨ |
| ١٩٥٩ - ١٩٦١ | ٣ | ٣ | ١٩٥٩ |
| ١٩٦٠ - ١٩٦١ | ٢ | ٦ | ١٩٦٠ |
| ١٩٦٠ - ١٩٦٢ | ٣ | ٩ | ١٩٦١ |
| ١٩٦١ - ١٩٦٣ | ٣ | ٨ | ١٩٦١ |
| ١٩٦٢ - ١٩٦٤ | ٣ | ٩ | ١٩٦٢ |
| ١٩٦٣ - ١٩٦٥ | ٣ | ٩ | ١٩٦٣ |

ومع ملء الشواغر عام ١٩٦١ ، سيكون انتخاب جميع اعضاء المجلس التنفيذي لمؤسسة

اليونيسيف مباشرة وفقا لدورة التناوب العادية ومدتها ثلاث سنوات .

وبين التذييل رقم ٢ الدول الاعضاء في المجلس التنفيذي الحالي ومدة عضوية كل منها .

في المجلس التنفيذي ريثما تصدر الجمعية العامة قرارها في الموضوع *

(٤٢٠) وفي القرار رقم ٦٣٠ (ج) (دورة ٢٢) أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما مع التقدير بالتقرير الاضافي (الوثيقة م أ أ / ٢٨٩٢)^(١) الذي قدمه اليه الأمين العام وفقا لقرار المجلس رقم ٥٤٣ (دورة ١٨) * وقد طلب المجلس الى الأمين العام ان يثابر على تقديم التقارير اليه من حين الى آخر عن تطور برامج اليونيسيف وتنسيقها مع البرامج العادية وبرامج المساعدة الفنية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وذلك لتأمين تنسيقها تنسيقا فعالا * وطلب المجلس الى الأمين العام كذلك ان يعير اهتماما خاصا في تقريره المقبل الذي يجب تقديمه في موعد لا يتجاوز عام ١٩٥٨ ، للجهود المنسقة التي تبذل لضمان تقويم مختلف المشاريع والبرامج تقويما فعالا ، وذلك بالاستناد قدر الامكان الى التقدم الذي تحقق في مختلف البلدان *

(٤٢١) ونوضح فيما يلي بعض المظاهر الرئيسية لأعمال اليونيسيف خلال السنة الماضية *

أهداف البرامج القضاء على الملاريا

(٤٢٢) كان للقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمؤسسة اليونيسيف عام ١٩٥٥ والذي نص فيه على تقديم المساعدة الى الحكومات ، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ، في الحملات الواسعة النطاق للقضاء على الملاريا ، اثره في حفز الحكومات على الاسراع في وضع وتعزيز برامجها * ففي عام ١٩٥٤ خصصت اليونيسيف مليونين من الدولارات لشراء اللوازم والمعدات بغية مساعدة الحكومات في حملات مكافحة الملاريا والقضاء عليها * وقد زيدت هذه المخصصات الى ٣٥ ملايين دولار عام ١٩٥٥ ، ويتوقع أن تبلغ نحو ٧ ملايين دولار عام ١٩٥٦ * وينتظر ان تبلغ مخصصات اليونيسيف السنوية في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٠ متوسط قدره ١٠ ملايين دولار * وكان المجلس التنفيذي مقتنعا بأن مؤسسة اليونيسيف تستطيع بعملها في ميدان القضاء على الملاريا ان تساهم مساهمة كبرى في الترفيه عن الأطفال ، اذ ان الملاريا لا تقوض صحة الملايين

(١) " المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات " ، البند رقم ٣ من جدول الأعمال *

من الامهات والأطفال فحسب ، بل وتعوق الى حد كبير النمو الاقتصادي في بلدان عديدة • وبالرغم من أن نفقات الحملات للقضاء على الملاريا تفوق في المراحل الأولية تكاليف حملات مكافحة الملاريا ، الا انها اكثر فعالية منها وأقل كلفة في السباق الطويل • وشمة خطر كامن في أن يكتسب بعوض الملاريا مقاومة ضد المبيدات ان استمرت برامج مكافحة الملاريا مدة طويلة من الزمن • زد على ذلك ان مثل هذه البرامج تتطلب مصروفات كبيرة تتكرر كل سنة • أما في حملات القضاء على الملاريا فان نقل المرض يمكن وقفه ، اذا ما وجدت الظروف الملائمة ، بعد أربع سنوات او خمس من الرش بالمبيدات • وعند ها يمكن قصر نشاط الحملات على أعمال المراقبة •

(٤٢٣) ونتيجة لما قدمته اليونيسيف بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية من معونة الى البرامج الحكومية الموسعة ، فان حملات القضاء على الملاريا قد وضعت موضع التنفيذ في القارة الامريكية وفي الاقطار الشمالية لشرقي البحر الأبيض المتوسط • وتقدم اليونيسيف مساعدتها في عدد من حملات مكافحة والمشروعات النموذجية في افريقيا السحي الجنوب من الصحراء الكبرى ، مستهدفة استحداث الأساليب الفنية التي تلائم المنطقة للقضاء على الملاريا • وتساهم اليونيسيف كذلك بنصيب في حملات مكافحة والقضاء على الملاريا في بلدان متفرقة من آسيا • ويبلغ مجموع البلدان والاقاليم التي تتلقى المساعدة من اليونيسيف في اعمال استئصال الملاريا واحدا واربعين بلدا واقليما (١) •

تغذية الأطفال

(٤٢٤) ستنفذ خلال عام ١٩٥٦ بمساعدة اليونيسيف البرامج الاضافية لتغذية الأطفال في المدارس ومراكز رعاية الامومة والطفولة في تسعة وخمسين بلدا واقليما • وقد ساعد على تحقيق هذه البرامج اللبن الفائن الذي قدمته الولايات المتحدة • وفي الوقت نفسه فان عدد مشروعات حفظ اللبن التي تساعد عليها اليونيسيف ما زال يرتفع بالتدريج • بيد انه لا يعقل ان تستمر برامج تغذية الاطفال باللبن المستورد الى ما لا نهاية • وعلى الرغم من ان امكانيات حفظ اللبن في البلدان المتخلفة اقتصاديا قد دلت على انها تفوق ما كان متوقعا في الاصل ، فهناك مناطق كثيرة لا يرجى في الوقت

(١) تبحث النتائج المالية لمساعدة اليونيسيف في هذا الميدان في الفقرات

الحاضر ان تنتج اللبن المحلي بالكميات الكافية والتكاليف القليلة التي تسمح بتحقيق مشروعات حفظ اللبن * ولهذا السبب فقد اخذت اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تتعاون على استحداث أغذية أخرى صحية وغنية بالبروتين يمكن تحضيرها محليا وتكون رخيصة ومقبولة في الوقت ذاته لدى الأطفال ، وكذلك بعض الأغذية المكملة التي تملك هذه الصفات * ففي أندونيسيا تقوم اليونيسيف بالمؤازرة على تأسيس مصنع لانتاج لبن نباتي مجفف مشتق من بروتين الصويا للأطفال الصغار جدا * وفي شيلي ، تساعد اليونيسيف على تركيب مصنع لانتاج نوع من دقيق السمك يمزج مع الأطعمة وأنواع الخبز المستعملة في المدارس وقت الغداء * وسيكون كلا المصنعين مشروعين نموذجيين لمصانع مماثلة سيتم انشاؤها في بلدان أخرى * وتشترك الوكالات المذكورة أيضا في البحث عن الطرق العملية للانتفاع من بعض المنتجات المتفرقة من صناعة زيوت الطعام والمستعملة حاليا في تغذية الحيوانات وتسميد الارض على الأغلب * ويعتبر استخراج الدقيق من الكسب المتبقي بعد استخراج الزيت من بذر القطن والفلو السوداني والسمسم من الصناعات التي تبشر بمستقبل زاهر *

(٢٥٤) وكلما استحدثت اغذية جديدة للاستهلاك الواسع النطاق ، وجب اجراء سلسلة من الاختبارات عليها لتجنب المخاطر الصحية والتأخير الذي لا مبرر لسنه والتلف المادي * ففي شهر اذار (مارس) ١٩٥٦ وافق مجلس ادارة اليونيسيف على اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ دولار لشراء أصناف نموذجية من المنتجات الغذائية الجديدة ، ولتزويد المختبرات التي ستنتج هذه المواد التجريبية بالمعدات الاضافية اذا لزم الأمر * وقام المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تعيين فريق استشاري خاص للبروتين يتألف من خمسة اخصائيين في التغذية وأطباء اطفال * وقد كلف هذا الفريق الخاص بأن ينوب عن المدير العام في اسداء المشورة الى منظمة الاغذية والزراعة ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة حول سلامة بعض المستحضرات الغذائية الجديدة المقترحة وصلاحيها للاستهلاك البشري * وقدمت مؤسسة روكفلر في شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٦ منحة قدرها ٢٥٠,٠٠٠ دولار الى المجلس الوطني للابحاث بواشنطن ، وذلك لاختبار الأغذية الغنية بالبروتين * وتقوم على ادارة المنحة لجنة خاصة يرأسها احد مستشاري منظمة الأغذية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وتضم في عداد اعضائها مستشارا آخر لهاتين المنظميتين وبعض أعضاء الفريق الاستشاري للبروتين في منظمة الصحة العالمية * وقد أقر مجلس الادارة ان الاختبارات ستستغرق بضع سنوات قبل ان تتم ، الا انه لاحظ ان المشروع سيساعد كثيرا على حل مشكلة نقص البروتين عند الأطفال في البلدان المتخلفة اقتصاديا *

برامج أخرى

(٤٢٦) حققت البرامج الأساسية الأخرى التي تساعد اليونيسيف بعض التقدم أيضا خلال السنة ، كما ظهرت امكانيات جديدة للعمل * ففي ميدان مكافحة السل ، تقوم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف مشتركتين بمساعدة بعض المشروعات النموذجية ومراكز السل في عدة بلدان على تقديم المعالجة للسيارة (المتنقلة) بواسطة الأديسة في حالات المرض الشديد ، هذا فضلا عن حملات التطعيم بلقاح بي * سي * جي * التي ستقوم بتطعيم ١٥٦ مليوناً من الأطفال في ثلاثة وعشرين بلداً عام ١٩٥٦ * ولعل السبيل يتيسر عما قريب لاستخدام الأساليب البسيطة الرخيصة في مكافحة السل عن طريق المعالجة المنزلية ، وذلك في البلدان التي لا يوجد فيها الا عدد محدود جداً من المستشفيات *

(٤٢٧) يقدر عدد الاصابات بالفرمبازيا (مرض التوت) في افريقيا الى الجنوب من الصحراء الكبرى بخمسة وعشرين مليون إصابة كما ان هناك تسعين مليوناً من البشر معرضين للعدوى عن طريق الملامسة * وتدرس اليونيسيف امكانية تنظيم حملة على هذا الداء الاستوائي الوييل تشمل القارة الافريقية بأسرها * وريثما يتم ذلك ، ستقوم المشروعات التي تساعد اليونيسيف في تسعة عشر بلداً بمعالجة ٣ ملايين مريض الامهات والاطفال ضد الفرمبازيا عام ١٩٥٦ *

(٤٢٨) ان التراخوما من أكثر الامراض تفشياً في العالم وتؤدي الى عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة * وعلى الرغم من ذلك ، فان المساعدة التي تقدم الى برامج مكافحة التراخوما وما اتصل بها من أمراض العيون لا تتعدى ثمانية بلدان ، ولا يتجاوز عدد الاطفال المستفيدين منها ٦٢٣،٠٠٠ طفل تقريباً * وتقوم منظمة الصحة العالمية باستمرار باستعراض الخبرة المكتسبة من هذا البرامج وتقدير قيمتها ، كما ان امكانيات الوصول الى بعض الطرق الفعالة والرخيصة للمعالجة الشاملة تبشر بالخير والنجاح *

(٤٢٩) وتكتسب الخبرة أيضاً من برامج مكافحة الجذام ومن المشروعات النموذجية الخاصة بذلك ، والتي تقوم مؤسسة اليونيسيف بمساعدتها في افريقيا وآسيا وبلغ عدد هذه المشروعات والبرامج تسعة * وتركز الجهود في تلك البرامج على تشجيع المرضى على المجيء والتقدم طوعاً للمعالجة كما تتركز على اكتشاف الاصابات * ويعتبر تحضير

الأدوية المركبة من السلفون امرا عظيم الأهمية في معالجة المرضى خارج المستشفيات * ويقدر عدد المصابين بالجذام بما يتراوح بين ٥ و ٧ ملايين * والمأمول ان تتمكن اليونيسيف من التغلب على بعض الصعوبات الفنية والادارية التي تعترض برامج مكافحة الجذام كي تتسنى زيادة الأعمال في هذا الميدان زيادة ملموسة *

(٤٣٠) تقدم اليونيسيف حاليا المساعدة الى تسعة وخمسين بلدا واقليما لتوفير الخدمات الصحية الأساسية المتعلقة للأمهات والأطفال * وفي نهاية عام ١٩٥٥ كان عدد المراكز الريفية التي جيزتها اليونيسيف بالمعدات ٥٥٠٠ مركز، وقد رصدت الاعتمادات لتجهيز ٥٠٠٠ مركز آخر بالمعدات * وعلى الرغم من ان مساعدة اليونيسيف متركزة فسي مراكز القوى بالدرجة الأولى ، فانها تقدم أيضا على الصعيد المتوسط والعالي لتأمين وسائل التدريب الكافية ومراقبة مراكز القوى التابعة لها * وتواصل اليونيسيف في الوقت نفسه تزويد مراكز التدريب بالمدرسات المساعدات ومعدات التدريس ، وتقدم ، ضمن شروط معينة ، المرتبات للمتدربات ، وذلك لتد ارك النقص في الموظفين المدربين ولا سيما القابلات والمرضات والعائدات في البيوت * وتقدم مساعدة اليونيسيف الصحية للأمومة والطفولة في بعض الحالات ضمن برامج انهاض الجماعات الريفية ، وينطبق هذا التدبير على الهند بصورة خاصة وعلى نطاق واسع *

المستفيدون من المساعدات

(٤٣١) ما زال عدد المستفيدين من برامج مساعدة اليونيسيف يزداد كل سنة، ومرد هذا الى حد كبير اتساع نطاق البرامج وازدياد فعاليتها نتيجة لتحسن الأساليب الفنية في مراكز العمل وفي التنظيم والتخطيط الحكوميين بفضل التجارب المكتسبة * وقد كان عدد الامهات والاطفال الذين استفادوا من البرامج الرئيسية التي تساعد اليونيسيف ٢١ مليوناً في عام ١٩٥٣ و ٢٨ر٣ مليوناً في عام ١٩٥٤ و ٣٢ر٥ مليوناً في عام ١٩٥٥ * اما عدد هم في عام ١٩٥٦ فقد بلغ ٣٩ر٥ مليون ام وطفل *

مقدار الاعتمادات

(٤٣٢) بلغت الاعتمادات ١٧١ مليوناً من الدولارات عام ١٩٥٤ و ١٤ر٤ مليوناً عام ١٩٥٥ * اما في عام ١٩٥٦ فينتظر ان تبلغ الاعتمادات نحواً من ٢٠ مليون دولار، كما يتوقع ان تتراوح بين ٢٣ و ٢٥ مليوناً عام ١٩٥٧ * ويبين الجدول التالي الاعتمادات التي خصصت للمشروعات منذ عام ١٩٥١ مفصلة حسب المناطق وانواع البرامج *

الوضع المالي

(٤٣٣) قرر المجلس التنفيذي لليونيسيف في دورة آذار (مارس) ١٩٥٦ ان يدرس، فيما يتعلق بالموارد التي يتوقع الحصول عليها ، النفقات المقدرة التي على اليونيسيف ان تواجهها لتمويل البرامج التي شجعت الحكومات على النهوض بها * وكان مبعث هذا القرار ما تنفقه اليونيسيف باستمرار من مبالغ طائلة في تنظيم حملات مكافحة الملاريا ، وما توقعه المجلس من تزايد هذه المصروفات حتى نهاية عام ١٩٦٠ على أقل تقدير * وسيقوم المجلس التنفيذي بتحليل مماثل في دوراته المقبلة ايضا *

(٤٣٤) بلغ دخل اليونيسيف من جميع الموارد ١٧٥ مليون دولار تقريبا عام ١٩٥٥ * وكان ما يقرب من ٩٠ في المائة من هذا الدخل ، وهو اكبر دخل تحصل منذ عام ١٩٥١ ، نتيجة لمساهمات الحكومات * وقد بلغ عدد الحكومات التي ساهمت ٧٢ حكومة مقابل خمسين حكومة عام ١٩٥٠ *

(٤٣٥) من المتوقع ان تزداد ايرادات اليونيسيف فتبلغ ما بين ١٨٥ مليون دولار و ١٩٥ مليون دولار عام ١٩٥٦ ، وما بين ٢٠ و ٢١ مليون دولار عام ١٩٥٧ * على ان مقدار ما يتوقع حصوله من طلبات على موارد اليونيسيف يربو على ذلك ، ان تقدر الاعتمادات بنحو ٢٠ مليون دولار عام ١٩٥٦ وبما بين ٢٣ و ٢٥ مليون دولار عام ١٩٥٧ * ويمكن تمويل هذا الفائض من الاعتمادات على الايرادات حتى نهاية ١٩٥٧ عن طريق السحب من الاحتياطي الذي بلغ (٦ ملايين دولار عند انتهاء دورة آذار (مارس) ١٩٥٦ * على انه يجب الحصول على دخل قدره ٢٣ مليون دولار عام ١٩٥٨ كي يمكن حفظ التوازن بين المساعدات للقضاء على الملاريا والمساعدات الخاصة بالبرامج الأخرى التي يعتبرها المجلس التنفيذي ضرورة ، وفي الوقت نفسه يمكن الاحتفاظ باحتياطي أدنى يتراوح بين مليون ومليون دولار *

(٤٣٦) وقد أوضح المدير التنفيذي اثناء الدورة التي عقدها المجلس الاداري في آذار (مارس) ١٩٥٦ انه لا بد لليونيسيف ان تحصل على مساهمات اكثر سخاء من مساهمات الماضي اذا ما اريد لها ان تضطلع بمسؤولياتها وان تستثمر الامكانيات والفرص التي يتيحها نجاح مهمتها اتم الاستثمار * وأعرب المدير عن أمله بأن تصل الاعتمادات السنوية الى ٣٠ مليون دولار تقريبا عام ١٩٦٠ *

(أ) مساعدات اليونيسيف حسب المناطق وأنواع البرامج (ما بين ١٩٥١ وآذار مارس) ١٩٥٦ (١)

(ب) آلاف الدولارات الأمريكية)

| المجموع | الأمريكتان | أوروبا | شرق البحر الأبيض المتوسط | آسيا | أفريقيا | المساعدات الطويلة الأمد |
|--|------------|--------|--------------------------|--------|---------|--|
| تشمل أكثر من منطقة واحدة المبلغ النسبة المئوية | | | | | | العنانية بصحبة الأمهات والأطفال مكافحة الأمراض : امراض البعوض : المساريا التيفوس |
| ٢٤ ٢٦ ١٤٤٦٠٦٧ | ١٥٥٧٣٥ | ١٤٢٥٥٩ | ١٤٢٩٤٩ | ١٤٣٨٢٧ | ٨٤٦٦٧٥ | ٤٢٧٧ |
| ١٩ ٥٩ ١١٤٧٩٤٣ | — | ٤٤١٧٠٩ | — | ٢٤٩٣٠٢ | ٢٤٧٧٧٤ | ١٤٩١٦٦ |
| ١٤ ٠٠ ٨٥٧ | — | ١٧٠ | — | — | ٦٨٧ | — |
| ٢ ٠ ٨ ١٤٢٥٠٠ | — | — | — | ٢٥٠٠ | ١٤٠٠٠ | — |
| ١ ٦ ٩ ١٤٠١٦٣ | — | ٣٠٦٩ | ١٨٤٩٤ | — | ٥٢٥٠ | — |
| ٣ ٣ ١٩٦٢ | — | ٦٠٠ | ٦٩٢ | — | ٦٧٠ | — |
| ١ ٠ ٩ ٣٤٦٦٨٧ | — | ٣٠١٠ | ٥٦٩ | ٨٦٢ | ٢٤١٠٢٥ | ١٤١٢٢ |
| ٦ ٨ ٣ ٤٤١١٤٠ | ٣٣٨ | ٤٨٩ | ٤٧ | ١٤٠٩٩٩ | ٢٤٤٨١٠ | ٥٠ |
| ٣ ٩ ٢٣٧٠ | — | ٨٠ | ١٣٣ | — | ١١٥٦ | ٢٨٠ |
| | | | | | | انتاج العقاقير : المبيدات الانتيمياوتكنس الاامصال والمقااحات البخل والغرميزيا والامراض الزهرية مكافحة السل بلقح مكافحة السي جي مكافحة السيل بالطق الاخرى |

يوم الطفولة العالمي

(٤٣٧) قام المدير التنفيذي ، بالاستناد الى احكام قرار الجمعية العامة رقم ٨٣٦ (دورة ٩) ، بتعميم رسائل الاستعلام على ثلاث وثمانين حكومة مستوحا اياها عن الطرق التي تنوى الاحتفال بها بيوم الطفولة العالمي * وقد ورد اليونسيف حتى ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ ثمانية واربعون ردا حول الموضوع^(١)، وتشير الردود الى أن الاحتفالات ستجرى في أوقات مختلفة من السنة وتتفاوت من حيث الهيئات التي ترعاها ومن حيث طرق الاحتفال *

(٤٣٨) ولاحظ المجلس التنفيذي مع التقدير أثناء انعقاد دورة آذار (مارس) ١٩٥٦ ، ان هناك عددا من الحكومات تنوى الاحتفال بيوم الطفولة العالمي عام ١٩٥٦ ، وأعرب عن أمله في أن تعتمد الحكومات الأخرى الى اتخاذ قرار مماثل * وطلب المجلس التنفيذي الى المدير التنفيذي أن يقوم ، بمقدار ما يشمل به عدد موظفي دائرة الانباء والموازنة المخصصة لذلك ، بارسال مواد الاعلام المتوفرة عن مؤسسة اليونسيف الى البلدان التي تطلبها وتود اقتباسها في احتفالات يوم الطفولة * ورحب المجلس بما أعلنته مؤسسة اليونسكو من انها ستقدم في حدود الموارد المتوفرة ، مالدتها من مواد الاعلام الخاصة بالاطفال الى البلدان التي تبدي رغبتها في ذلك * ورجا المجلس المدير التنفيذي ان يدعو الحكومات التي احتفلت بيوم الطفولة العالمي عام ١٩٥٦ الى تزويده بالمعلومات عن احتفالاتها ، وبالاقتراحات او الملاحظات التي قد تخطر على بالها نتيجة للاحتفال * كما طلب منه ان يبلغ الى جميع الحكومات هذه المعلومات *

التعاون مع المنظمات غير الحكومية

(٤٣٩) ان ما تقدمه المنظمات غير الحكومية ، الوطنية منها والدولية ، من مؤازرة ايجابية فعلية تزداد قيمته يوما بعد يوم بالنسبة الى اليونسيف في كل ميدان من ميادين نشاطها * وقد ازداد عدد المنظمات الاعضاء في لجنة المنظمات غير الحكومية الخاصة باليونسيف فأصبح اربع وخمسين منظمة * وتحقق هذه اللجنة تقدما كبيرا فيما تقوم به من توسيع نطاق التعاون مع مؤسسة اليونسيف ، ذلك التعاون الذي يشمل التعليم وجمع التبرعات وتشكيل اللجان الوطنية لليونسيف ودراسة الطرق التي يساعد بها تعاون

(١) الوثيقة م أ / يونيسيف / ٣١٢ ، انظر ايضا الوثيقة م أ / يونيسيف / ٢٩٨ / الاضافة ١ الى ١٥ *

الوكالات المتطوعة مع الحكومات على تفوية البرامج التي تساعد اليونيسيف *

الفرع الثالث - مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون النفقة

(٤٤٠) انعقد مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون النفقة الذي دعا اليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٧٢ (دورة ١٩)، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بين ٢٩ أيار (مايو) و ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٦. وقد اشتركت في المؤتمر وفود عن اثنتين وثلاثين دولة ومراقبون عن تسع دول، كما اشتركت فيه دول ان يكون لها حق التصويت وكالة متخصصة واحدة ومنظمتان مشتركتان بين الحكومات واحد وعشرون منظمة غير حكومية ذات صفة استشارية لدى المجلس *

(٤٤١) وكان القصد من دعوة المؤتمر انجاز الاتفاقية الخاصة بتحصيل النفقة في الخارج وتوقيع هذه الاتفاقية (الوثيقة م أ / ل خ ن ٣٩ / ١) والتصويب رقم (١) (١) وكانت قد وضعتها عام ١٩٥٢ لجنة خبراء ألفها الامين العام بموجب قرار المجلس رقم ٣٩٠ ح (دورة ١٣) *

(٤٤٢) وأقر المؤتمر اتفاقية تحصيل النفقة في الخارج وفتح باب التوقيع عليها في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ (٢) *

(٤٤٣) ويمكن الانضمام في أي وقت كان الى الاتفاقية * وسيظل باب التوقيع — عليها على ان تصدق فيما بعد ، مفتوحا حتى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ * ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة ، أو لأية دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة ولكنها طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية او عضو في وكالة متخصصة ، أو لأية دولة أخرى ليست عضوا وجهت اليها دعوة المجلس ، ان تنضم الى الاتفاقية وتصبح طرفا فيها * وقد وقعت الاتفاقية حتى الآن ست عشرة حكومة وستصبح الاتفاقية نافذة في اليوم الثلاثين الذي يلي ايداع ثالث وثيقة تصديق أو انضمام لدى الامين العام *

(١) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات » ، المجلد رقم ١٧ من جدول الأعمال *

(٢) القرار النهائي لمؤتمر الأمم المتحدة لشؤون النفقة ونص الاتفاقية منشوران في الوثيقة م أ / م ن ٢١ / ٧ (من مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦ / ٥ / ٤) *

الفرع الرابع - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي

لشؤون اللاجئين*

(٤٤٤) نظر المجلس في دورته الثانية والعشرين في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين^(١) عن الفترة الواقعة بين أيار (مايو) ١٩٥٥ وأيار (مايو) ١٩٥٦ (ج'ع/٣١٢٣)^(٢). وقد تضمن التقرير عرضا لعمال المفوض السامي فيما يتعلق بالحماية الدولية للاجئين ومساعدات الطوارئ، وإيجاد الحلول الدائمة وتسوية الحالات العسيرة. وقد الحق بهذا التقرير تقريران وضعتهما اللجنة التنفيذية للصندوق الامم المتحدة للاجئين عن دورتيها الثانية والثالثة ويبينان ما تحقق من تقدم في تنفيذ برنامج الصندوق.

(٤٤٥) وكانت اللجنة التنفيذية قد نظرت في دورتها الثانية في تصميم العمليات المعدل لعام ١٩٥٦ وأقرت عددا من المشاريع تبلغ تكاليفها ٢,٣٥٩,٢٤٧ دولارا تنفذ كلما توفر المال اللازم لها. ثم بحثت اللجنة اثناء دورتها الثالثة تقرير الصندوق عن تقدم أعماله، وكشف حسابات الصندوق عن سنة ١٩٥٥ والفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ و ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٦، كما بحثت بعض المشروعات الجديدة والمعدلة وترتيب الاولويات في تصميم العمليات المعدل لعام ١٩٥٦. وسمحت اللجنة بتنفيذ عدد من المشروعات تبلغ تكاليفها ٨٦,٠٣٥,٨٦ دولارا. وبالإضافة الى ذلك، فقد اتخذت قرارا حثت فيه الحكومات والوكالات المتخصصة على المضي في التعاون الى أقصى حد مع مكتب المفوض السامي فيما يبذله من جهود لمساعدة اللاجئين الذين ليس لهم امل كبير في الاستيطان في بلاد أخرى، على ايجاد فرص مقبولة ضمن المشروعات التي اقترتها اللجنة، وطلبت اللجنة الى المفوض السامي ان يتشاور مع حكومات البلاد التي يقيم بها اللاجئين في التدابير الاضافية الواجب اتخاذها خلال الفترة الباقية من برنامج صندوق اللاجئين بغية الاسراع في اغلاق المعسكرات بصورة منتظمة وفي الوقت نفسه ايجاد حلول موافقة لنزلائها^(٣).

* يشكل هذا الموضوع بندا خاصا من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجمعية العامة.

(١) الوثيقة م أ / م م ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٤٦.

(٢) "المحاضر الرسمية للجمعية العامة"، الدورة الحادية عشرة، الملحق رقم ١١.

(٣) المرجع المذكور، المرفق رقم ٢، الفقرة ٢٧.

(٤٤٦) وأعرب وكيل المفوض السامي عند تقديمه تقرير المفوض السامي إلى المجلس عن عميق حزنه لوفاة الدكتور فان هوفن جود هارت المفاجئة ، وأعاد التذكير بالذكر بعض العقبات التي كان المفوض السامي الفقيه قد صادفها في عمله فذلـلها بفضل حصافته واجتهاده وصلابته خلال السنوات الخمس ونصف السنة التي خدم فيها الأمم المتحدة بوصفه أول مفوض سام للاجئين * وخص بالذكر ما كان الدكتور فان هوفن جود هارت يعتقد أنه صادقاً من أن مشكلة اللاجئين يمكن أن تحل ضمن فترة معينة من الزمن ، وأن على الحكومات التي اتفقت فيما بينها على برنامج من البرامج ، ولا سيما حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أن تجد الطرق والوسائل التي تمكنهم من التبرع بالمبالغ اللازمة لصندوق اللاجئين ، فتؤمن بذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة بعد أن يكون قد أعد بعناية وجرت بشأنه المفاوضات الدقيقة *

(٤٤٧) وأعلم وكيل المفوض السامي المجلس أن المبلغ المنشود الذي حدد لمساهمات الدول في برنامج صندوق الأمم المتحدة للاجئين للسنة ١٩٥٥ ، وهي أول سنة للبرنامج ، كان ٤،٢٠٠،٠٠٠ دولار * ولكن مساهمات الحكومات لم تتعد سنة ١٩٥٦ * وبالإضافة إلى الأموال التي ساهمت بها الحكومات عام ١٩٥٥ ، تلقت الصندوق مبلغاً يناهز المليون دولار من مصادر خاصة في هولندا * ووردت أيضاً خمسة ملايين دولار تقريباً من البلدان التي يقيم بها اللاجئون ، لتصرف على المشروعات التي يجري تنفيذها كجزء من برنامج صندوق اللاجئين ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٨٣٢ (دورة ٩) ، فبلغ بذلك مجموع تكاليف المشروعات الخاصة بالحلول الدائمة التي نفذت ضمن برنامج ١٩٥٥ ستة ملايين دولار ، كما بلغ مجموع تكاليف المشروعات الخاصة بالحالات العسيرة ١٥ مليون دولار ، أي أن المجموع الكلي لتكاليف المشروعات كان ٢٥ مليون دولار * وحددت اللجنة التنفيذية لصندوق اللاجئين الموازنة المشتركة لعام ١٩٥٦ بما يقرب من ٥،٩٥٠،٠٠٠ دولار ، حاسبة بذلك حساب العجز الذي حصل في مساهمات ١٩٥٥ * وقد قدر ، على أساس التعهدات والوعود التي حصل عليها الصندوق ، أن مساهمات الحكومات خلال عام ١٩٥٦ ستبلغ نحو ٢٥ مليون دولار ، وأن العجز الحاصل هذا سيكون ٣٤ ملايين دولار تقريباً * وعلى الرغم من هذه الناحية المثبطة للهمم ، فقد أعرب وكيل المفوض السامي عن أمله في أن توجد وسيلة لسد العجز في الصندوق بحيث يمكن تنفيذ البرنامج بالفعل * وأخيراً ، لفت وكيل

المفوض السامي نظر المجلس الى القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للاجئين في دورتها الثالثة حول اغلاق المعسكرات *

(٤٤٨) وقام أعضاء المجلس أثناء المناقشة بتأبين المفوض السامي الفقيده ، وأشادوا بالأعمال البارزة التي حققها ، كما أبدوا بوجه عام رضاهم عن عمل مكتب المفوض السامي * وشذدت عدة وفود التنويه بأن تنفيذ البرنامج أمر مستحيل اذا لم تتوفر مساهمات الحكومات في صندوق اللاجئين * وأشارت بعض الوفود الى قرار الجمعية العامة رقم ١٢٥٠ (دورة ١) فقالت ان على مكتب المفوض السامي أن يمنح الأولوية لاعادة اللاجئين الى أوطانهم ——— ولا حظ وفد من الوفود بارتياح ما جرى في اللجنة التنفيذية من مناقشات بشأن تقديم المساعدة الى اللاجئين الصينيين في هونغ كونغ ، وأعرب عن أمله في أن تتخذ بعض التدابير لمساعدة هؤلاء اللاجئين في المستقبل القريب * وقال وفد آخر ان الفقرة ٢٠٧ من تقرير المفوض السامي أغفلت ذكر بعض الوقائع ومن شأنها ان تعطي فكرة خاطئة عن سياسة حكومته حيال اللاجئين *

(٤٤٩) وفي ختام المناقشة ، اتخذ المجلس قرارا (رقم ٦٢٨ (دورة ٢٢)) أشاد فيه بالأعمال التي قام بها الدكتور فان هوفن جود هارت أثناء توليه منصب المفوض السامي المتحدة السامي لشؤون اللاجئين * وأعاد الى الذاكرة ما تقانى في بذله من جهود دون كلل او ملل ، كما أعرب عن اسفه العميق لوفاته المبكرة * وأحاط المجلس بارتياح علما بتقرير المفوض السامي ، وأكد من جديد اهتمامه المستمر بايجاد الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين في أقرب وقت مستطاع * وحث المجلس الحكومات كذلك على بذل كل ما في وسعها لدعم الأعمال التي يقوم بها مكتب المفوض السامي في سبيل اللاجئين بنفـس الروح التي كان الفقيه يدعمها بها ، ولجعل النجاح حليفها لهذه الأعمال كخـسـير تكريم لذكراه *

الفرع الخامس - الرقابة الدولية على المخدرات

(٤٥٠) نظر المجلس في دورته الثانية والعشرين (١) في تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها الحادية عشرة (م أ أ / ٢٨٩١) (٢) ، وتقرير المجلس المركزي للدائـم

-
- (١) الوثيقة م أ أ / ل أ ج ٧ / م م ٣٤٤ الى ٣٤٧ والوثيقة م أ أ / م م ٩٤٦ و ٩٤٧ *
- (٢) " المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٨ " *

للأفيون عن أعماله في سنة ١٩٥٥ (الوثيقة م أ / م م د أ / ١١ والاضافة)^(١) ، وأحاط علماً بهذين التقريرين في القرارين رقم ٦٢٦ (أ) و (ب) (دورة ٢٢) * ونلخص فيما يلي أهم أعمال لجنة المخدرات والمجلس المركزي الدائم للأفيون ، وقرار المجلس فيما يتعلق بتوصيات اللجنة * .

تنفيذ المعاهدات والرقابة الدولية على المخدرات

توسع اشتراك الدول في معاهدات المخدرات المتعددة الأطراف

(٤٥١) أوضحت لجنة المخدرات ان عددا كبيرا من الدول لم ينضم بعد الى اتفاقية ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣١ الخاصة بتحديد صناعة المخدرات وتنظيم توزيعها ، والمعدلة بموجب البروتوكول الموقع في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ بليك سكسيس ، على الرغم من ان بروتوكول ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الذي أخضع للرقابة الدولية عددا من العقاقير التي لم تكن خاضعة له بموجب اتفاقية ١٩٣١ ، بقي نافذا منذ الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ * وبالنظر الى الاهمية الكبرى التي يعلقها المجلس على اشتراك البلدان التي تصنع المخدرات المركبة في البروتوكول ، فقد اتخذ المجلس بناء على توصية اللجنة ، قرارا (رقم ٦٢٦ ج ١) (دورة ٢٢) ، دعا فيه جمهورية ألمانيا الاتحادية الى الانضمام الى بروتوكول عام ١٩٤٨ وفقا للفقرة الاولى من المادة ٥ من هذا البروتوكول * وقد خذل المجلس اقتراحا بدعوة جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى الانضمام الى البروتوكول * .

(٤٥٢) ولاحظت اللجنة انه ، منذ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ ، لم تصدق على البروتوكول الموقع بنيويورك في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ والخاص بتحديد وتنظيم زراعة نبات الخشخاش وانتاج الأفيون والاتجار به دوليا وبالجمله واستعماله ، او تنضم اليه سوى ست عشرة دولة منها دولة واحدة فقط من الدول المصرح لها بانتاج الأفيون للتصدير بموجب المادة ٦ من البروتوكول * واعلم المجلس ان غواتيمالا وأسبانيا قد

(١) " المجلس المركزي الدائم للأفيون ، تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال المجلس عام ١٩٥٥ " (من مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٥ / ١١ / ٤) * والاضافة " (من مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٥ / ١١ / ٤ * والاضافة) * .

انضمنا الى البروتوكول منذ ان عقدت اللجنة دورتها الأخيرة وبناء على توصية اللجنة ، اتخذ المجلس قرارا (رقم ٦٢٦ ج) ٢ (دورة ٢٢)) قرر فيه بالنظر الى ما لنفـاذ بروتوكول ١٩٥٣ من أهمية في السير قدما نحو قصر انتاج الافيون واستعماله على الأغراض الطبية والعلمية ، دعوة تلك الدول التي يحق لها الانضمام الى البروتوكول والتي لم تنضم اليه بعد ، الى التصديق على البروتوكول او الانضمام اليه فوراً ، كي يصبح نافذا في أقرب وقت ممكن .

(٤٥٣) درست لجنة المخدرات ، خلاصة التقارير السنوية للحكومات عن الأفيون والمخدرات الأخرى - ١٩٥٤ ، (الوثيقة م أ / خ ت س ح ١٩٥٤ ^(١)) والاضافة رقم (١) كما درست ، خلاصة السنوية للقوانين والأنظمة المتعلقة بالاشراف على المخدرات - ١٩٥٤ ، (الوثيقة م أ / خ س ق م ١٩٥٤ ^(٢)) . ولاحظت اللجنة ان التقارير السنوية التي قدمت تتعلق بمائة واثنين وعشرين بلدا واقليما ، الا انه لا يزال هناك بعض البلدان والاقليم لم تتقدم بتقارير عن سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، وحسب الحكومات المعنية على أن تقدم التقارير السنوية ، وذلك لصالح الرقابة الدولية على المخدرات .

(٤٥٤) ولاحظت اللجنة انها تسلمت ١٢٢ نصا تشريعيا من سبع وعشرين حكومة ، وقد لخصت هذه النصوص في ، خلاصة السنوية للقوانين والأنظمة المتعلقة بالرقابة على المخدرات - ١٩٥٤ ، (الوثيقة م أ / خ س ق م ١٩٥٤) . وبعد أن أقرت اللجنة ان تعميم النصوص التشريعية التي ترد من الحكومات وفقا للمادة ٢١ من اتفاقية عام ١٩٣١ على الحكومات هو نوعا ما تكرار لمحتويات ، الملخص ، وبعد ان أشارت الى رغبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد كمية وثائقها قدر الامكان ، قررت ان اصدار ، الملخص ، في شكله الحاضر يجب ان يتوقف . وقد اتخذ المجلس ، بناء على توصية من اللجنة ، قرارا (رقم ٦٢٦ ج ٣ (دورة ٢٢)) حيث فيه الحكومات على ارسال قوانينها وأنظمتها دون ابطاء ، وطلب الى الامين العام أن يعمم على الحكومات كل سنة فهرسا جامعا متعدد الأغراض ، وان يعد جدولا سنويا بالتغيرات التي تطرأ على مدى الرقابة ، ويعد كلما اقتضت الحاجة الملخصات والتحليلات او الدراسات عن بعض الوجوه المعنية من الرقابة الدولية ، وأخيرا أن يعد ملخصا للقوانين والأنظمة كل خمس سنوات عوضا عن كل سنة .

(١) من مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ٢ / ١١ / ١٩٥٦

(٢) من مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ٣ / ١١ / ١٩٥٦

التغيرات الحاصلة في مدى الرقابة الدولية

(٤٥٥) لاحظت اللجنة أن خمسة أنواع جديدة من المخدرات المركبة قد اخضعت للرقابة الدولية عام ١٩٥٥ ، وذلك تطبيقاً لبروتوكول ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ♦ وقد أصدرت اللجنة بعض التوصيات لمنع الأخطار التي قد تنجم عن صنع مادة الليغالورفان ومادة (٣ هيدروكسيد - ن - فينيثلمور فنان) ♦

قائمة المؤسسات المصرح لها بصنع المخدرات

(٤٥٦) أعربت اللجنة عن أسفها لان أطراف اتفاقية ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣١ لم تنفذ دائماً المادة ٢٠ من الاتفاقية تنفيذاً تاماً ♦ وهذه المادة تطلب من تلك الأطراف ان تقدم المعلومات عن كل صناعة جديدة ، او صناعة يعتزم ايجادها للمخدرات وعن كل ايقاف في صنع مخدر من المخدرات كأساس لقائمة المؤسسات التي يعدها الأمين العام ♦ وقررت اللجنة انه ينبغي مطالبة الحكومات بأن تتمشى مع أحكام تلك المادة ، ولفت نظر الحكومات التي يعينها الأمر بشكل خاص الى محاضر المناقشات التي أجرتها اللجنة في هذا الموضوع (الوثيقة م أ / ١٨٩١ ، الفقرة ٨٤) ♦

تقرير المجلس المركزي الدائم للأفيون

(٤٥٧) قدم المجلس المركزي الدائم للأفيون تقريراً عن أعماله عام ١٩٥٥ (الوثيقة م أ / م د أ / ١١ والاضافة) الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملاً بأحكام اتفاقية عام ١٩٢٥ الدولية للأفيون واتفاقية عام ١٩٣١ الخاصة بتحديد صناعة المخدرات وتنظيم توزيعها المعدلة بموجب بروتوكول عام ١٩٤٦ ♦

(٤٥٨) وذكر المجلس الدائم للأفيون في تقريره انه ، فيما خلا بعض الحالات القليلة ، فقد نفذت الأطراف المتعاقدة في اتفاقيتي ١٩٢٥ و ١٩٣١ وفي بروتوكول ١٩٤٨ التزاماتها بموجب هاتين الاتفاقيتين وهذا البروتوكول ♦ وقد قدمت البيانات المطلوبة عن مؤونتها المشروعة من المخدرات عام ١٩٥٤ ، وقالت أن الكميات التي حولت الى أغراض غير مشروعة كانت تشكل جزءاً بسيطاً من الاتجار غير المشروع ، وكان مصدرها الرئيسي الانتاج السرى ♦

(٤٥٩) كان مجلس الأفيون قد لاحظ في تقريره السابق (الوثيقة م أ / م د أ / ١٠ والاضافة) (١) أن مخزون الأفيون الخام المشروع في العالم في نهاية عام ١٩٥٣ كان يفي بحاجات العالم الطبيعية لمدة سنتين ونصف السنة • وفي عام ١٩٥٤ أصبح هذا المخزون يفي بحاجات العالم لمدة سنتين تقريبا نظرا الى انخفاض الانتاج وازدياد الطلب • وظل استهلاك معظم المخدرات للأغراض الطبية والعلمية يزداد في عام ١٩٥٤ شأنه في السنوات الماضية • وقد افترض ان هذا الازدياد ناتج عن نمو السكان وتحسن الخدمات الصحية ، ولذا فان المجلس لم يبر فيه مدعاة للقلق ، بل توقع أن يزداد الاستهلاك اكثر من ذلك كلما استمرت الخدمات الصحية في الاتساع •

(٤٦٠) أكدت المعلومات التي تلقاها مجلس الأفيون عام ١٩٥٥ بياناته السابقة القائلة ان كميات الأفيون وورق الكوكا المستهلكة في الأغراض غير الطبية المشروعة وغير المشروعة وفي الأغراض شبه الطبية تفوق الى حد كبير جدا الكميات المطلوبة للأغراض الطبية والعلمية البحتة • ولفت المجلس النظر الى ما قرره الحكومة الايرانية مؤخرا من حظر زراعة خشخاش الأفيون ووضع حد لاستهلاك الأفيون في الأغراض غير الطبية الذي تم حظره بالفعل منذ مدة • ولفت المجلس النظر كذلك الى التدابير التي اتخذتها حكومتا الهند وباكستان للقضاء تدريجيا على جميع أشكال استهلاك الأفيون عدا الاستهلاك الطبي البحت ، والى اعترام بلدان امريكا الجنوبية التي تنتشر فيها عادة مضغ ورق الكوكا القضاء على هذه العادة على مراحل متتابعة تمشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٤٨ هـ (دورة ١٨) •

(٤٦١) ولاحظ المجلس المركزي الدائم للأفيون ان عدد مدمني المورفين ومشتقاته ، وخاصة الدياستيلمورفين ، ومدمني الكوكايين ، وجميعهم موجودون في كل بقعة من بقاع العالم تقريبا ، أقل بكثير من عدد الذين يتعاطون الأفيون أو القنب أو ورق الكوكا • ولاحظ المجلس أيضا ان عدد مدمني المخدرات المركبة يقل بدوره عن مدمني المورفين والكوكايين اذا ما نظرنا الى التقارير الموضوعية عن الاتجار غير المشروع •

(١) المجلس المركزي الدائم للأفيون ، تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاحصاءات الخاصة بالعقاقير لعام ١٩٥٣ وعن أعمال المجلس عام ١٩٥٤ (من مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ٤ / ١١ / ١٩٥٤ اضافة) •

(٤٦٢) وقد ناقشت لجنة المخدرات تقرير المجلس المركزي الدائم للأفيون والدراسة التي نشرتها هيئة الاشراف على المخدرات بعنوان "حاجات العالم المقدرة من المخدرات عام ١٩٥٦" (الوثيقة م أ أ / هـ ش م / ١٣) (١)، واثنت على أحوالها ولاحظت التعاون الوثيق المنسق الذي يقوم بين جميع الهيئات المهمة بالرقابة الدولية على المخدرات *

الاتجار غير المشروع

(٤٦٣) قدمت لجنة الاتجار غير المشروع ، التي تم انشاؤها بناء على قرار اتخذته لجنة المخدرات في دورتها العاشرة ، تحليلا الى لجنة المخدرات عن وضع الاتجار غير المشروع في العالم ، وعدد من التوصيات لمكافحة هذا الاتجار * وقد ساعد اشتراك ممثلين عن المكتب الدائم لمكافحة المخدرات التابع لجامعة الدول العربية ولجنة البوليس الجنائي الدولي ، ومراقبين عن عدد من البلدان ، ساعد كثيرا لجنة الاتجار غير المشروع ولجنة المخدرات على تأدية أعمالها *

(٤٦٤) ولاحظت لجنة المخدرات أن الافيون ومشتقاته ، وبصورة خاصة المورفين والدياستيلمورفين ، لا تزال تفوق كثيرا في أهميتها كل ما يضبط من مخدرات في الاتجار غير المشروع محليا كان او دوليا * ولم يحدث أى انخفاض ظاهر في الاتجار بالافيين الخام ، وهذا الاتجار على ما يبدو مركز في الغالب في الشرق الأقصى والشرق الأدنى والأوسط كما كان في السابق * وشعرت اللجنة بقلق بالغ للزيادة الهائلة في عدد وقائع ضبط قاعدة المورفين وايدروكلورات المورفين الخام بالنسبة الى العام السابق * وكان أهم مظهر من مظاهر الاتجار بمستحضرات الافيون هو الميل المتزايد الى اجراء عملية التحويل السري للافيون الى مورفين ودياستيلمورفين على مقربة من مكان زراعة الافيون * فقد دللت على هذا الاتجاه وقائع ضبط المورفين والدياستيلمورفين في تايلاند وتركيا ولبنان وهونغ كونغ ، وشمة دلائل على ان هذه العملية تجرى في بلدان أخرى * وازدادت وقائع ضبط الدياستيلمورفين زيادة كبيرة ، كما انه وردت تقارير من عدة بلدان تشير الى نشاط صناعة هذه المادة بصورة سرية * وما زال جزء كبير من تجارة الدياستيلمورفين المنظمة تنظيما جيدا يوجه نحو امريكا الشمالية ، وقد استخدمت في التهريب الطرق التقليدية عـــــبر

(١) مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ٣/١١/١٩٥٥ *

البحر الابيض المتوسط، والتجارة من الشرق الاقصى تجرى عن طريق البحر شرقا وغربا بالرغم من وجود أدلة على أن بعض التجارة التي كانت تمر في البحر الابيض المتوسط قد حول الى البر الأوروبي ♦

(٤٦٥) اما فيما يتعلق بمشكلة القنب ، فان الاهتمام المتزايد الذي توجهه الحكومات الى المشكلة ، واستفاضتها في التقارير التي تقدمها عنها ، اتاحت لنا صورة أدق عن المشكلة ♦ فالقنب اكثر المخدرات انتشارا من الناحية الجغرافية ، والذي يتعاطونه يعدون بالملايين ♦ ومع ذلك فان جزءا كبيرا من الاستهلاك كان مقصورا على اقل انواع هذا المخدر تركيزا ♦ غير ان تجارته الدولية غير المشروعة لم تكن الى حد بعيد منظمة تنظيما متقنا ♦ وهناك ايضا اتجار واسع الانتشار يقوم به ملاحو السفن التجارية غالبا ، وان كان ذلك بكميات ضئيلة ♦ وثمة مشاكل خطيرة تجثم وراء هذه الصورة العامة ، الا وهي : تجارة الحشيش في الشرقين الادنى والاوسط وتجارة «التشرس» (راتينج القنب) في الهند والباكستان والاتجار الماريجوانا (نوع من القنب) باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق البر والبحر ♦

(٤٦٦) واكثر المناطق التي ضبط فيها الافيون المحضر هي الشرق الاقصى والشرقين الادنى والاوسط ♦ ويدل هذا الاتجار على وجود عادة راسخة بين السكان ، على الرغم من ان تدخين الافيون ممنوع قانونا في جميع البلدان والاقاليم تقريبا الواقعة في تلك المناطق ♦

(٤٦٧) وبالرغم من ان كميات الكوكايين المضبوطة في جميع انحاء العالم قد استمرت، في الهبوط فلا تزال هناك تجارة قائمة مستمرة بهذا المخدر ، وان كانت على نطاق ضيق ♦

(٤٦٨) وقد جاء من اليابان أن كميات كبيرة من المخدرات المركبة قد تم ضبطها ، كما أعلن عن ضبط كميات ضئيلة جدا منه في بقية انحاء العالم ولاسيما في أوروبا ♦ وكما أن كميات ضئيلة من المخدرات الطبيعية ما بروت تحول منذ زمن طويل من المصادر المشروعة الى الاتجار غير المشروع ، فان كميات قليلة من المخدرات المركبة حولت ايضا من المصادر المشروعة ♦

(٤٦٩) وأثبتت اللجنة على الاجراءات الحازمة التي تتخذها السلطات الرسمية في تايلاند ولبنان لمكافحة الاتجار غير المشروع ، وهو في الغالب اتجار عن طريق الترانزيت ♦ وقررت اللجنة انه بما أن وضع الاتجار غير المشروع في بعض المناطق في العالم انما يعتبر

الى حد ما مشكلة اقليمية ، فلذلك يجب دعوة مراقبين من البلدان المعنية والواقعة ضمن تلك المناطق الى الاشتراك في المستقبل في مداولات لجنة الاتجار غير المشروع ولجنة المخدرات نفسها .

(٤٧٠) وأقرت لجنة المخدرات عددا من القرارات ذات الطابع العام وطلبت من الامين العام ان يوجه انتباه الحكومات اليها (الوثيقة م أ / ٢٨٩١ ، الفقرات من ١٧٦ الى ١٧٩) . وطلبت اللجنة كذلك الى الامين العام أن يذكر الحكومات بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم تقارير عن منشأ المخدرات التي تضبط أثناء الاتجار غير المشروع ، وذلك عملا بالمادة ٢٣ من اتفاقية سنة ١٩٣١ والقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها العاشرة (١) وطلبت اليه ان يحث الحكومات وفقا للقرار الذي اتخذته في دورتها العاشرة (٢) على تقديم نماذج "عينات" من الافيون المضبوط الى الامين العام لتحليله ، وذلك كي يستفاد من الاساليب الفنية الحديثة في المختبرات لمعرفة منشأ المادة المضبوطة معرفة أدق .

مشروع الاتفاقية الوحيدة للمخدرات

(٤٧١) قامت لجنة المخدرات ببحث مسألتي التحفظات والتعديلات على مشروع الاتفاقية الوحيدة للمخدرات والاجراء الجديد الواجب اتباعه لاعداد صيغة نهائية للاتفاقية (الاتفاقية الدولية للمخدرات) (الوثيقة م أ / ل أ و م ٣ / ٣) (٣) ، وذلك على أساس الملاحظات التي وردتها ، بناء على طلبها ، من أعضاء الامم المتحدة ومن الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة الاطراف في معاهدة واحدة على الاقل من معاهدات المخدرات المتعددة الاطراف . وقررت اللجنة أن حل مختلف المشاكل التي تثيرها التحفظات يجب ان يترك امره لهيئة تكون أعم تمثيلا من اللجنة نفسها ، أي لمؤتمر المفوضين الذي سيدعى الى الانعقاد لقرار الاتفاقية الجديدة .

(٤٧٢) وقد بحثت اللجنة عددا من الاجراءات المتنوعة التي يمكن باتباعها تعديل الاتفاقية الجديدة . وهذه الاجراءات هي : اقرار الجمعية العامة لمعاهدة

(١) " المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العشرون ، الملحق رقم

٨ ، المرفق (ب) ، القرار رقم ٦ .

(٢) المرجع الاخير ، القرار رقم ١ .

(٣) راجع " المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ٣ ، الفقرات من ٥٨٢ الى ٦٠٣ للحصول على خلاصة الاعمال السابقة للجنة في هذا الموضوع .

او عقد مؤتمر دبلوماسي خاص للدول الاطراف في المعاهدة الجديدة ، او قيام اللجنة باتخاذ قرار يكون خاضعا لمراجعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي له ولرفض أى طرف في الاتفاقية لا يرغب في الالتزام بالتعديل الجديد • ولاحظت اللجنة أن هناك حكومات عديدة تحبذ السماح للجنة بان تعدل بقرار منها الاحكام ذات الالهمية الثانية • بيد أن اللجنة اجمعت على انه من الصعب ، ان لم نقل من المستحيل ، التمييز سلفا بين الاحكام الهامة والاحكام الثانوية ، وبالتالي قررت أن لا تنص الاتفاقية الوحيدة على امكان اجراء التعديل بقرار من اللجنة • وبالنظر ايضا الى ضرورة الاستفاضة في دراسة المشاكل القانونية والسياسية التي ينطوى عليها الاجراء الخاص باقرار التعديلات ، فقد قررت اللجنة تأجيل بحث المسألة حين قيامها عام ١٩٥٧ بمراجعة المشروع الثاني للاتفاقية الوحيدة •

(٤٧٣) وطلبت اللجنة الى الامين العام ان يحيل مشروع الاتفاقية الى الحكومات التي كانت ممثلة في اللجنة او التي ارسلت مراقبين عنها للاشتراك في اعمال اللجنة بشأن الاتفاقية الوحيدة ، وذلك لتقوم بارسال تعليقاتها على هذا المشروع • وستعيد اللجنة النظر في المشروع الثاني عام ١٩٥٧ على ضوء تلك التعليقات • واقترحت لجنة المخدرات انشاء لجنة لهذه الغاية او ، اذا تعذر ذلك ، ان تقوم بمراجعة المشروع بنفسها عام ١٩٥٧ ، على أن تمدد دورتها في هذه الحالة ثلاثة اسابيع أخرى • ولما اعلنت عدة حكومات انها لن تستطيع الاشتراك في اللجنة المقترحة ، فقد اتخذ المجلس قرارا (رقم ٦٢٦ و) (دورة ٢٢) ، طلب فيه من لجنة المخدرات تخصيص اقصى ما يمكن من الوقت في دورتها الثانية عشرة ، وان اقتضى الامر في دورتها الثالثة عشرة ، لانجاز المشروع ، كما أباح لها ان تجتمع اسبوعا آخر في دورتها الثانية عشرة لهذه الغاية • وقرر المجلس كذلك وجوب احالة المشروع الثاني الى جميع الحكومات الممثلة في المجلس والى الحكومات التي سبق للجنة أن طلبت منها ابداء ملاحظاتها ، وذلك لتقوم تلك الحكومات بالتعليق على المشروع ، على أن تصل التعليقات للامين العام في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ •

الأفيون والمستحضرات الأفيونية

مسألة حق افغانستان في انتاج الأفيون للتصدير

(٤٧٤) عرضت على لجنة المخدرات في دورتها الحادية عشرة الآراء التي

ابداها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العشرين (١) حول طلب حكومتها
افغانستان بأن يسمح لها بانتاج اففيون للتصدير بموجب احكام بروتوكول الامم المتحدة
لسنة ١٩٥٣ (الوثيقة م أ أ / ل م م أ / ٨) (٢) . وبالرغم من العطف الذي ابداه عموم
اعضاء اللجنة تجاه المصاعب الاقتصادية التي حملت افغانستان على تقديم طلبها ،
فقد رأى بعض الممثلين ان اجابة هذا الطلب تتناقض مع عمل اللجنة على تخفيف الاسراف
الحالي في انتاج اففيون . ورأى بعضهم ان لكل بلد الحق في تصدير السلع
التي ينتجها ، وأن حرمان افغانستان من ذلك الحق يؤدي الى توجيه اففيون نحو
الاتجار غير المشروع . وقد اتخذت اللجنة قرارا (الوثيقة م أ أ / ٢٨٩١ ، الاضافة
٢ ، القرار ٢ (ب)) ، اعترفت فيه بعدالة مطلب افغانستان بضمها الى قائمة البلدان
المصرح لها بانتاج اففيون للتصدير . وطلبت اللجنة الى الامين العام تعديس
المشروع الثاني للاتفاقية الوحيدة بما يتفق وهذا الطلب ، ولكنها رفضت الاخذ باقتراح
يرمي الى تعديل بروتوكول اففيون لسنة ١٩٥٣ وذلك بوضع اتفاقية جديدة بهذا
الشأن (الوثيقة م أ أ / ٢٨٩١ ، الفقرة ٢٥٠) . واتخذت اللجنة قرارا آخر حثت فيه
حكومة افغانستان على تنفيذ الالتزامات الناشئة من مختلف المعاهدات الدولية للمخدرات
ورحبت فيه بقرار افغانستان بالانضمام الى اتفاقية ١٩٢٥ الدولية للاففيون (الوثيقة
م أ أ / ٢٨٩١ ، الفقرة ٢٥٢) .

(٤٧٥) وقد عاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والعشرين
فنظر في المسألة من جديد . ولفت عدد من المندوبين النظر الى ما قامت به
ايران من حظر زراعة خشخاش اففيون ، فأعربوا عن خشيتهم من ان يتعرض نجاح
البرنامج الايراني الى الخطر اذا سمح لافغانستان بانتاج اففيون للتصدير . وقد
أجاب ممثل افغانستان ردا على ذلك بقوله انه لا توجد علاقة بين القضيتين وحث
المجلس على اتخاذ قراره دون احوالة المسألة الى لجنة المخدرات من جديد . على
ان المجلس رأى ان ثمة نقاطا فنية تحتاج الى ايضاح فاتخذ دون المساس بجوهر
القضية قرارا (رقم ٦٢٦ (ز) (دورة ٢٢)) دعا فيه اللجنة الى بحث المسألة من جديد
على ضوء مناقشات المجلس المتعددة في الموضوع .

(١) « المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ٣ » الفقرتان

٦٠٥ و ٦٠٦ .

(٢) من مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٣ / ١١ / ٦ .

الرقابة على صناعة اشباه قلويات الأفيون

(٤٧٦) قامت لجنة المخدرات ، رغبة منها في منع اتجاه المخدرات المصنوعة بصورة قانونية نحو الاتجار غير المشروع ، باتخاذ قرار (م أ أ / ٢٨٩١ ، الفقرة ٢٥٨) أوصت فيه الدول التي يعينها الأمر بتحديد عدد المؤسسات التي تصنع المخدرات وبفرض الرقابة على انتاج المورفين المستخرج والمورفين المحول الى مخدرات أخرى ، كما دعت اللجنة الحكومات المعنية الى تبادل المعلومات عن طرق الرقابة المتبعة فيها .

الابحاث العلمية عن الأفيون

(٤٧٧) لاحظ المجلس أن لجنة المخدرات كانت قد اقترحت أن يعقد في عام ١٩٥٧ وأثر انتهاء الدورة الثانية عشرة للجنة اجتماع يحضره عدد من الخبراء لا يتجاوز أربعة عشر خبيراً . وستكون مدة الاجتماع اسبوعين يستعرض الخبراء خلالهما ويقدمون قيمة الابحاث التي أجريت على الصعيد الوطني او الصعيد الدولي ، لايجاد الاساليب التي تكفل تحديد منشأ الأفيون المضبوط في الاتجار غير المشروع . وسوف يبحث الخبراء أربع نقاط رئيسية هي : وضع برنامج منظم للحصول على «عينات» من الأفيون وتوزيعها ، وتقدير قيمة الاساليب الواجب اتباعها لتحديد منشأ الأفيون ، وتنظيم الأبحاث المقبلة وتوزيع هذا العمل على الخبراء المختلفين ، واعداد مشروع لمرجع يبين الطريقة المعتادة التي يمكن لكل مختبر في مختلف البلدان ان يطبق بها الاساليب الموضوعة لتحديد المنشأ .

(٤٧٨) وقد وافق المجلس على ان الاجتماع الذي اقترحت اللجنة من شأنه ان يفيد ، ولكنه ارتأى أن بالامكان تخفيض عدد الخبراء ، وأن من الافضل تأجيل الاجتماع الى عام ١٩٥٨ نظراً الى ضخامة برنامج مؤتمرات الأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٥٧ . وعليه فقد اتخذ المجلس قراراً (رقم ٦٢٦ ج) (دورة ٢٢)) ينص على عقد اجتماع من الخبراء لا يتجاوز عدد هم التسعة لبحث المسائل المذكورة آنفاً ، وذلك خلال عام ١٩٥٨ .

مختبر الأمم المتحدة للمخدرات

(٤٧٩) انشيء مختبر الامم المتحدة للمخدرات في المقر الاوروبي للأمم المتحدة بجنيف .

الدياستيلمورفين (الهيروين)

(٤٨٠) لاحظت لجنة المخدرات فيما يتعلق بتطبيق قرار المجلس رقم ٥٤٨ (ز) (دورة ١٨) والقرار الذي اتخذته هي نفسها في دورتها العاشرة (١)، أن جميع البلدان ما عدا أربعة عشر بلداً قد عمدت إلى حظر صناعة الدياستيلمورفين واستيراده وتصديره في بعض الحالات وإلى اتباع سياسة الحظر *

(٤٨١) وفي الوقت الذي أعرب فيه أغلب الممثلين في اللجنة وممثل منظمة الصحة العالمية عن رأيهم بأن من الممكن الاستعاضة عن الدياستيلمورفين بعقاقير أخرى أقل خطراً، أبدى بعضهم أيضاً رأيه في أن الدياستيلمورفين ما زال من المواد التي لا يمكن الاستغناء عنها بغيرها، ولا سيما في معالجة المصابين بالأمراض المعضلة في السردور الأخير من أدوار المرض، وأن استعماله في الطب بطريقة حكيمة ما زال بالتالي أمراً صائباً *

القنب

(٤٨٢) لاحظت اللجنة أن عدداً من البلدان التي يزرع فيها القنب للأغراض الصناعية قد أعلن عن عدم وجود أي تحويل فيها للقنب من أغراضه المشروعة إلى إنتاج اليافه وبذوره إلى التجارة غير المشروعة * وهناك عدة بلدان شرعت في إجراء التجارب حول زراعة نبات القنب أو كانت تستعد للاشتراك في المجهود الذي يبذل لاستنبات فصيلة من القنب خالية من العنصر المخدر *

(٤٨٣) وقد أرجأت اللجنة متابعة النظر في المسألة إلى دورتها التالية، وذلك حتى يتسنى اتمام عدة دراسات هامة حول وضع القنب في بعض البلدان المعنية وبحوث هذه الدراسات *

ورق الكوكا

(٤٨٤) أبدت اللجنة امتنانها لحكومة بيرو لما اتخذته من تدابير بغية الرقابة على إنتاج ورق الكوكا والقضاء تدريجياً على عادة مضغه ووضع البوامج الملائمة لنشور

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٨ » الفقرة ٢١٤ ، والمرفق (ب) من القرار رقم ٣ *

الثقافة الصحية بين السكان المعنيين • وقررت اللجنة دعوة كل من الأرجنتين واكوادور واندونيسيا وبوليفيا وشيلي وكولومبيا الى ارسال مراقبين عنها لحضور دورتها الثانية عشرة ، وذلك كي تسهل دراسة مشكلة ورق الكوكا على نطاق أوسع •

المخدرات المركبة

(٤٨٥) ما بوحث المشاكل الخطيرة للرقابة وهي المشاكل الناجمة عن استخدام عدد متزايد من المسكنات الجديدة المولدة للادمان في الطب ، وأكثرها مخدرات مركبة ، مبعث قلق عظيم للجنة المخدرات منذ أن عقدت دورتها الاولى •

(٤٨٦) وقد اتخذت اللجنة في دورتها الحادية عشرة قرارا (الوثيقة م أ أ / ٢٨٩١ ، المرفق ٢ ، القرار رقم ٣) نص ، فيما نص عليه ، على توصية الحكومات بحظر انتـاج مثل هذه المخدرات الجديدة واستعمالها الا لغرض البحث الطبي او العلمي ، اذا لم تر الحكومات انه لا غناء عنها للصحة العامة • وحث القرار الحكومات على تشجيع العلماء على مواصلة ابحاثهم في سبيل اكتشاف مسكنات ليست لها خواص مولدة للادمان ، كمنا حشها على الانتباه بصورة خاصة الى ظهور المخدرات الجديدة للحيلولة دون عرض أي مخدر جديد كانت له او قد تكون له خواص مولدة للادمان للبيع دون اخضاعه للرقابة ، حتى ولو كانت منظمة الصحة العالمية لم تبد رأيها في خصائصه المولدة للادمان • ودعا القرار الحكومات الى تنبيه أعضاء المهنة الطبية والمهن المتصلة بها الى ما ينطوى عليه أي مخدر جديد قد يعرض في الاسواق من أخطار معينة على الصحة العامة •

(٤٨٧) وطلبت اللجنة الى الامانة العامة أن تعد دراسة عامة عن وضع المخدرات المركبة في العالم ، وأن تضع برنامجا لسلسلة من الدراسات الجديدة في هذا الميدان •

« الامفيتامينات »

(٤٨٨) اتخذت اللجنة قرارا (الوثيقة م أ أ / ٢٨٩١ ، المرفق ٢ ، القرار رقم ٤) لاحظت فيه المخاطر التي تنشأ من اساءة استعمال « الامفيتامينات » وأوصت الحكومات باتخاذ تدابير الرقابة الكافية لمنع اساءة استعمال « الامفيتامينات » •

اساءة استعمال المخدرات (ادمان المخدرات)

(٤٨٩) لاحظت لجنة المخدرات ان مدمني الافيون والقنب وورق الكوكا يعدون بالملايين وان مدمني المخدرات الصناعية يعدون بمئات الآلاف • ويشكل المدمنون مشكلة خطيرة جدا في عدد من البلدان ، وخاصة في الأقطار التي يكون فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات عاملا هاما من عوامل الاجرام المنظم • ولم تكشف المعلومات والاحصاءات الشاملة المستفيضة والتقديرات التي وفرتها بعض الحكومات عن الأوضاع الوطنية للمخدرات عن أى تحسن ملحوظ بوجه عام • وقد لاحظت اللجنة أن ادمان المورفين والهيروين أخذ في الازدياد على ما يبدو في جميع انحاء العالم •

(٤٩٠) بحثت باسهاب العلاقة بين انخفاض مستوى المعيشة وسوء الاحوال الاجتماعية من جهة وادمان المخدرات من جهة اخرى اثناء المناقشات التي جرت في لجنة المخدرات وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي • وقد أعرب بعضهم عن اعتقاده بأن من الضروري ان تعلق اللجنة اهمية كبرى على النواحي الاجتماعية من عملها • ورأى بعضهم كذلك انه ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام نحو العناية بالمدمنين بعد شفائهم وتأهيلهم ، فضلا عن العمل على مداواتهم للانقطاع عن استعمال المخدرات • وطلبت اللجنة الى الامانة العامة اعداد دراسة عامة عن ادمان المخدرات وتقديمها اليها في دورة عام ١٩٥٧ •

المساعدة الفنية في ميدان الرقابة على المخدرات

(٤٩١) بحثت لجنة المخدرات في دورتها الحادية عشرة الترتيبات الخاصة بالمساعدة الفنية في ميدان الرقابة على المخدرات ، فدرست عدة اشكال من المساعدة الفنية المفيدة في هذا الميدان ، ومنها تقديم منح استكمال التخصص لدراسة طرق معالجة الادمان واساليب الابحاث المتبعة في المعاهد المتخصصة والاساليب الفنية للرقابة على صناعة المخدرات وتحديد منشأ الافيون • واتخذت اللجنة قرارا دعت فيه الحكومات الى النظر في امكانية التماس الانواع التالية من المساعدة الفنية بموجب التدابير الحالية الخاصة بالمساعدة الفنية : خدمات الخبراء الاستشارية ، ومنح استكمال التخصص والمنح الدراسية ، والحلقات الدراسية • واقترحت اللجنة على المجلس أن يدرس الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق مقاصد مثل ذلك البرنامج •

(٤٩٢) وقد اقر اعضاء المجلس للجنة على أن الحاجة الى المساعدة الفنية في ميدان الرقابة على المخدرات ملحة * واتخذ المجلس قرارا (رقم ٦٢٦ د) (دورة ٢٢)) لفت فيه أنظار الحكومات المعنية الى المجالات التي يتوقع أن تعود فيها المساعدة الفنية بأكثر فائدة ، وبين أنواع الخدمات الفنية المتوفرة ، وأوضح ان تنمية زراعات بديلة تحل محل زراعة الأفيون انما هي احد اشكال المساعدة التي يمكن للحكومات التماسها * وأوصى المجلس بأن تنظر الامم المتحدة والوكالات المتخصصة حق النظر في الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة الفنية لتنظيم الاجراءات الادارية الاجتماعية او الاقتصادية الصالحة لمعالجة المشاكل التي يسببها الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها ، او ادمان المخدرات * وطلب المجلس الى الاممين العام ان يبحث ما اذا كانت المنظمات غير الحكومية من مؤسسات وجامعات تستطيع تقديم المساعدة ضمن ميادين نشاطها ، وان يقدم تقريرا عما يتلقاه من عروض بالمساعدة ، وكذلك عن مدى امكان مواجهة الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة الفنية في الرقابة على المخدرات بموجب القرارات الحالية *

(٤٩٣) ونظرت لجنة المخدرات ايضا في طلب قدمته ايران للحصول على المساعدة الفنية ، نتيجة لحظر حكومتها زراعة خشخاش الافيون في بلادها * وقد أعرب أعضاء اللجنة عن شعورهم بأهمية هذه الخطوة سواء بالنسبة الى ايران او الى المجتمع الدولي عامة * وأقرت اللجنة من حيث المبدأ اقتراحا بوضع برنامج للمساعدة الفنية لايران مدته خمس سنوات ، ورأت ان من الأفضل ترك تفاصيل هذا البرنامج للمجلس الاقتصادي والاجتماعي *

(٤٩٤) وأكد بعض اعضاء المجلس أهمية التدبير الذي اتخذته ايران وابدوا عطفهم على ما تجابهه الحكومة الايرانية من مصاعب من جراء ذلك * واتخذ المجلس قرارا (رقم ٦٢٦ هـ) (دورة ٢٢)) أوصى فيه الحكومة الايرانية بان تقدم طلبات خاصة بكل ما تحتاج اليه من مساعدة فنية تتعلق بحظر زراعة الخشخاش والقضاء على تدخين الافيون * ودعا المجلس دوائر المساعدة الفنية الى توجيه الاهتمام اللازم الى تلك الطلبات ، كما لفت نظرها الى الأهمية التي ينطوي عليها نجاح بلوغ تلك الأهداف بسرعة بالنسبة الى نمو ايران الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك الى الأهمية الخاصة التي يترتب عليها تنفيذ البرنامج في مراحله الاولى * وقد طلب الاممين العام ان يوافي

اللجنة والمجلس عام ١٩٥٧ بما أمكن اجابته من تلك الطلبات ♦

(٤٩٥) وأعلم المجلس بأن بعثة المساعدة الفنية لمنظمة الاغذية والزراعة بايران قد شرعت فعلا في تقديم مساعدتها القيام زراعات تحل محل زراعة الافيون ، وانه قد انشئت لجنة خاصة لهذا الغرض ♦ أما مشكلة الادمان بايران فسيبحثها فريق من خبراء منظمة الصحة العالمية المختصين بمعالجة الادمان ، ومنتظر أن يجتمع هذا الفريق في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٦ ♦

الفصل السابع

حقوق الانسان

(الف)

الفرع الاول - التقارير الدورية عن حقوق الانسان
والدراسات الخاصة ببعض الحقوق ومجموعات
الحقوق المعينة

(٤٩٦) بعد أن اتمت لجنة حقوق الانسان اعمالها بشأن مشروعات العهد ودولية الخاصة بحقوق الانسان^(١)، قامت في دورتها الحادية عشرة عام ١٩٥٥ بوضع برنامج جديد للعمل^(٢) ينفذ على مراحل بصورة منتظمة خلال السنوات التالية. وفي الدورة الثانية عشرة عام ١٩٥٦، أعدت اللجنة وأقرت مشروعين رئيسيين بموجب البرنامج الجديد، الاول يتعلق بالتقارير السنوية عن حقوق الانسان والثاني يتعلق بالدراسات الخاصة ببعض الحقوق او مجموعات الحقوق المعينة.

(٤٩٧) وبموجب أول هذين المشروعين قررت اللجنة أن تبحث كل سنة، على أساس التقارير السنوية التي تقدمها الحكومات، التطورات العامة وما تحقق من تقدم في ميدان حقوق الانسان وأن تحيل الى المجلس الملاحظات والمقررات والتوصيات ذات الطابع الموضوعي العام. ولهذا الغرض فقد أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يطلب الى كل دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة أن تقدم كل سنة الى الامين العام تقريراً عن حقوق الانسان يتناول الحقوق المذكورة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وأوصت اللجنة المجلس أيضاً بأن يطلب الى الامين العام اعداد خلاصة موجزة لتقارير الحكومات مرتبة حسب المواضيع، وبأن يدعو الوكالات المتخصصة الى تقديم تقرير الى الامين العام كل سنة فيما يتعلق بالحقوق الداخلة في دائرة اختصاصها ويكون مبنياً على اساس المواضيع ويلخص للمعلومات التي تتلقاها من الدول الاعضاء فيها. وأوصت اللجنة المجلس أيضاً بأن يلفت نظر كل دولة من الدول

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة عشرة،

الملحق رقم ٧، المرفق ١.

(٢) انظر « المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة العاشرة، الملحق رقم ٣،

الفصل ٦، الفرع الاول.

الاعضاء الى النفع الذي ينجم عن انشاء هيئة استشارية تساعد الدولة على اعداد تقريرها -

(٤٩٨) أما بالنسبة الى المشروع الثاني ، فقد قررت اللجنة أن تقوم بدراسات تتعلق ببعض الحقوق او طوائف الحقوق المعينة بغية اصدار التوصيات ذات الطابع الموضوعي العام التي قد تدعو اليها الحاجة . وقد اختارت اللجنة كأول موضوع للدرس « حق كل فرد في ان لا يوقف او يعتقل او ينفى بصورة تحكيمية » شرط أن يوافق المجلس على هذا الاختيار ، وعينت لجنة رباعية للقيام بالدراسة ، على أن تستخدم الوثائق الصادرة عن الجهات التالية : حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة ، والامين العام للامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس ، ومؤلفات الثقات من الفقهاء والعلماء . وقد طلب الى الامين العام أن يساعد اللجنة على القيام بهذه الدراسة . وطلبت لجنة حقوق الانسان الى المجلس ان يوافق على موضوع الدراسة الاولى ويدعو الدول الاعضاء الى أن تتناول بصورة خاصة الموضوع المنتقى للدراسة في تقاريرها السنوية ، ويدعو الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الى المساهمة في اعداد تلك الدراسة .

(٤٩٩) نظر المجلس في دورته الثانية والعشرين في تقرير لجنة حقوق الانسان (الوثيقة م ٢٨٤٤/١١)^(١) واحاط علما به في القرار رقم ٦٢٤ (أ) (دورة ٢٢) .

(٥٠٠) واثناء المناقشة التي جرت في المجلس^(٢) حول توصيات اللجنة بشأن التقارير السنوية (الوثيقة م ٢٨٤٤/١١ ، الفقرة ٢٣) ، والدراسات الخاصة ببعض الحقوق او مجموعات الحقوق المعينة (الوثيقة م ٢٨٤٤/١١ ، الفقرة ٤٩) ، أشير الى ان انشاء نظام لرفع التقارير في الوقت الحاضر لا يقصد منه تعطيل سير الاجراءات التي نصت عليها مشروعات العهد الدولية الخاصة بحقوق الانسان فيما يتعلق بتقديم التقارير ، ما دام من المعلوم ان هذا النظام سيكون خاضعا لاعادة النظر عند ما تصبح العهود سارية المفعول . اما بشأن المدة التي يجب تقديم التقارير خلالها ، فقد كان رأى المجلس بصورة عامة أن تقديم التقارير كل سنة من شأنه ان يلقي عبئا كبيرا على كاهل الحكومات والامانة العامة على السواء . وقد مال معظم الاعضاء الى مطالبة الحكومات بتقديم تقرير كل ثلاث سنوات ،، بينما رأى بعضهم ان التقارير

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٣ »

(٢) الوثيقة م ١١/ل أج ٧/٢ م ٣٤٨ الى ٣٥٢ والوثيقة م ١١/م ٩٤٦ .

يجب أن تقدم كل سنتين * ووافق الاعضاء جميعهم على أن الحقوق المذكورة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان هي المواضيع التي ينبغي أن تعالج في التقارير * على انه ظهر اختلاف كبير في الراى حول ما اذا كان من الواجب ان تشمل التقارير حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ان اصرت اقلية الاعضاء في المجلس على أن تقرير المصير مبدأ سياسي لا حق من الحقوق ، بينما اكدت الاغلبية انه الحق الاساسي لجميع الشعوب *

(٥٠١) وقد اتخذ المجلس قرارا (رقم ٦٢٤ ب) (دورة ٢٢) جمع فيه مشاريع القرارات التي اوصت بها اللجنة ودعا فيه الى تقديم التقارير ضمن فترات اطول من الفترات التي اقترحتها اللجنة * فقد طلب المجلس من الدول الاعضاء في الامم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة أن تقدم كل ثلاث سنوات الى الامين العام تقريرا تستعرض فيه التطورات التي حصلت والتقدم الذي تم في ميدان حقوق الانسان خلال الاعوام الثلاثة السابقة ، وتشرح التدابير التي اتخذتها لصيانة الحرية الانسانية في بلدانها الاصلية وفي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والاقاليم المشمولة بالصاية التي تقوم بإدارتها ، على أن تتناول التقارير الحقوق المذكورة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها * ودعا المجلس الوكالات المتخصصة الى ان تقدم الى الامين العام كل ثلاث سنوات تقريرا يتعلق بالحقوق الداخلة في دائرة اختصاصها ويكون مبنيا على اساس المواضيع وبملاءمة المعلومات التي تكون قد تلقتها من الدول الاعضاء فيها * وبالإضافة الى ذلك ، فقد طلب المجلس الى الامين العام ان يضع وان يرسل الى الحكومات الاقتراحات التي قد تسترشد بها في اعداد تقاريرها الموضوعية ، وان يعد ، على اساس الموضوع ايضا ، خلاصة موجزة للتقارير المذكورة يحيلها الى لجنة حقوق الانسان * وقرر المجلس ان تتناول التقارير الاولى التي تقدمها الحكومات الاعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، وان يقدم الامين العام خلاصة التقارير الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الرابعة عشرة عام ١٩٥٨ *

(٥٠٢) أما فيما يختص بالدراسات المتعلقة ببعض الحقوق او طوائف الحقوق المعينة ، فقد أبدى بعض الاعضاء رأيهم في أن اللجنة قد سبق وقامت بمثل هذه الدراسات خلال الاعوام التي كانت تعد فيها مشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان * وكان راى الاغلبية أن تقوم اللجنة بدراسات منتظمة للقوانين والعادات

الخاصة ببعض الحقوق او مجموعات الحقوق المعينة وأن تلك الدراسات تساعد المجلس على اصدار التوصيات ذات الطابع الموضوعي العام * وفضلا عن ذلك ، أشـار بعضهم الى ان مثل هذه الدراسات قد تمهد السبيل امام اعداد الاتفاقيات الدولية الخاصة ببعض الحقوق او مجموعات الحقوق المعينة ، كما انها تمكن الدول من الاطلاع على النتائج التي تصل اليها كل منها والصعوبات التي تلاقيها في تطور حقوق الانسان وتطبيقها *

(٥٠٣) وقرر المجلس دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة الى ان تضيف الى التقارير التي تعدها كل ثلاث سنوات فرعاً خاصاً لكل حق أو طائفة من الحقوق التي قد تختارها لجنة حقوق الانسان من حين الى آخر لتكون موضوع دراسة خاصة * ووافق المجلس على أن يكون موضوع الدراسة الخاصة الاول حق كل فرد في ان لا يوقف او يعتقل او ينفى بصورة تحكيمية * ودعا المجلس ايضا الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الى المساهمة في اعداد اية دراسة خاصة تضطلع بها اللجنة *

الفرع الثاني — الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

(٥٠٤) عرضت على المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الحادية والعشرين الوثائق التالية وهي : تقرير للامين العام (الوثيقة م ٢٨٢٥/١١)^(١) عن الخطوات التمهيدية التي اتخذت تنفيذاً لقرار الجمعية العامة رقم ٩٢٦ (دورة ١٠) الخاص بالخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ، وتقرير للامين العام (الوثيقة م ٢٨٥٣/١١)^(١) عن البرنامج الخاص بموظفي الاعلام الذي حدده قرار المجلس رقم ٥٧٤ (١) (دورة ١٩) ومذكرة من الامين العام (الوثيقة م ٢٨٥٣/١١)^(١) ، يلفت فيها نظر المجلس الى القرارات الخاصة بالخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان التي وافقت عليها لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية عشرة ولجنة وضع المرأة في دورتها العاشرة ، والملاحظات التي احوالتها الوكالات المتخصصة (الوثيقة م ٢٨٥٤/١١)^(١) الى المجلس بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٩٢٦ (دورة ١٠) *

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس للاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات » ، البند رقم ٩ من جدول الاعمال *

(٥٠٥) واقترح بعض الاعضاء اثناء المناقشة ان يوافق المجلس على المشروع الخاص بموظفي الاعلام كما هو محدد في تقرير الامين (الوثيقة م ٢٨٣٩/١١) ، على ان يوجه الاهتمام اللازم اثناء تنفيذه نحو تعزيز حرية الاعلام * واقترح اولئك الاعضاء ايضا ان يطلب الى الامين العام مواصلة العمل على تنمية جميع نواحي البرنامج الخاص بالخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ، واذا امكن ، تنظيم حلقة أو حلقات دراسية خلال عام ١٩٥٦ على أساس الاقتراحات الواردة في قرارات لجنة حقوق الانسان ولجنة وضع المرأة ، ويفضل ان تكون على النطاق الاقليمي * واقترح كذلك بان يطلب المجلس الى الامين العام ان يقوم ، بعد التشاور مع الوكالات المتخصصة ، بتحديد نواحي النشاط أو وجوهه في ميدان حقوق الانسان التي يمكن للدول التماس المساعدة فيها بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٩٢٦ (دورة ١٠) ، وأن يستفيد اذا اقتضت الحاجة من معاونات الوكالات المتخصصة ، ويعلم حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة بما يتخذ من قرارات بشأن برنامج الخدمات الاستشارية في لجنة حقوق الانسان ولجنة وضع المرأة واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(٥٠٦) وقد أيد معظم اعضاء المجلس الاهداف العامة لذلك الاقتراح ، و اشار بعضهم الى ان برنامج الخدمات الاستشارية من شأنه ان يساهم مساهمة كبرى في تعزيز حقوق الانسان رغم ان تنفيذه سيكون على نطاق ضيق في بلاد الامر * هذا وقد تجلت بعض الاختلافات في الرأي حول مشروع موظفي الانباء المبين في تقرير الامين العام (الوثيقة م ٢٨٣٩/١١) ، فايدت اغلبيه الاعضاء فكرة عقد حلقة دراسية في جنيف حول موضوع موظفي الاعلام في الوقت الذي يعقد المجلس فيه دورته الثانية والعشرين ، بينما راي البعض ان عقد الحلقة الدراسية كما هو مقترح في تقرير الامين العام انما هو امر يتعلق بالانباء العامة اكثر منه بحرية الاعلام ، وراى البعض الآخر ان بإمكان اليونسكو ان تقوم بتنظيم هذه الحلقة * وجرى التأكيد بان مشاكل حرية الاعلام يجب ان تحظى بالاهتمام اللازم في الحلقة * كما ان بعض الاعضاء أكدوا ان على الامين العام ان يخصص اعتمادات عام ١٩٥٦ الشؤفة لبرنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان بشكل يحول دون المساس باية ناحية من نواحي البرنامج .

(٥٠٧) واتخذ المجلس في ختام المناقشة قرارا (رقم ٦٠٥ (دورة ٢٢)) على أساس الاقتراح المبين أنفا اضاف اليه طلبا الى الامين العام بتقديم تقرير الى

الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين عن التطورات التي تطرأ بموجب برنامج الخدمات الاستشارية *

(٥٠٨) وفي الدورة الثانية والعشرين للمجلس ، ابدت بعض الملاحظات على برنامج الخدمات الاستشارية عند بحث تقارير لجنة حقوق الانسان ولجنة وضع المرأة * ولاحظ بعض الاعضاء أن الحلقة الدراسية الخاصة بموظفي الاعلام (التي كانت منعقدة آنذاك في جنيف) قد اتجهت اتجاهها خارجا عن نطاق حقوق الانسان وأعربوا عن رأيهم بأن مشروعا كهذا ، رغم القيمة الاكيدة التي ينطوي عليها ، يجب أن لا يستمر ضمن برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان * وأكد عدة اعضاء اهمية عقد حلقات دراسية لمساعدة النساء اللواتي نلن مؤخرا حقوقهن السياسية ، وحلقات دراسية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، وأعربوا عن املمهم بأن تعقد هذه الحلقات ابان عام ١٩٥٧ *

الفرع الثالث - منع التمييز وحماية الاقليات

(٥٠٩) كان المجلس قد وافق في القرار رقم ٥٠٢ (ح) (دورة ١٦) على تعيين اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات لمقرر خاص يقوم بدراسة التمييز في ميدان التعليم ودعا منظمة العمل الدولية في القرار رقم ٥٤٥ (ج) (دورة ١٨) الى اجراء دراسة بشأن التمييز في ميدان التشغيل والمهنة *

(٥١٠) وفي الدورة الثامنة للجنة الفرعية قدم المقرر الخاص السيد شارل د. عمون اللبناني مشروع تقرير عن التمييز في ميدان التعليم (الوثيقة م ١١/ل ح ٢١/م ت ٩٢ والاضافة من ١ الى ٢٨) * وعلمت اللجنة الفرعية ان مسألة التمييز في ميدان التشغيل والمهنة ستدرج في جدول اعمال الدورة الاربعين لمؤتمر العمل الدولي التي ستعقد في عام ١٩٥٧ ، وان تقرير المؤتمر عن المسألة سيحال الى الامين العام قبل نهاية ايار (مايو) ١٩٥٦ لكي يتاح للهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة ان تبدي اذا شاءت تعليقاتها على المسألة *

(٥١١) وبعد أن بحثت اللجنة الفرعية مشروع التقرير الخاص بالتمييز في ميدان التعليم ، أعربت عن فائق تقديرها للمقرر الخاص ورجته ان يقوم بمراجعة المشروع على ضوء ملاحظات اعضائها واقتراحاتهم * وقررت اللجنة الفرعية ايضا ان تمنح

الاولوية في دورتها المقبلة لموضوع التمييز في ميدان التشغيل والمهنة * وقد احاطت لجنة حقوق الانسان علما بهذين القرارين في دورتها الثانية عشرة (الوثيقة م ٢٨٤٤/١١ ، الفقرة ١٥٧ ، القرار رقم ٩) *

(٥١٢) وكان المجلس قد خول اللجنة الفرعية في قراره رقم ٥٨٦ هـ (ج) (دورة ٢٠) حق الاضطلاع بدراسة جديدة عام ١٩٥٦ في ميدان التمييز ودراسة اخرى اذا امكن عام ١٩٥٧ *

(٥١٣) وقررت اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة (الوثيقة م ٢٨٤٤/١١ ح أ ٧٢١ ، الفقرة ١١٨) السير في دراسة التمييز ، سواء في موضوع الحقوق السياسية أو في مسألة الحقوق والشعائر الدينية ، وتعيين مقررين خاصين يعهد اليهما القيام بالدراستين * وتقرر ايضا ان يسترشد المقرران في اعداد دراستيهما قدر الامكان بالتعليمات العامة التي وضعت لدراسة التمييز في ميدان التعليم * ودعت اللجنة الفرعية الامين العام الى ان يساعد خلال عام ١٩٥٦ على دراسة التمييز في الحقوق والشعائر الدينية ، وخلال عام ١٩٥٧ على دراسة التمييز في الحقوق السياسية ، وطلبت ان يستمر هذا التعاون وهذه المساعدة حتى الانتهاء من اعداد كلتاهما الدراستين * وقد عين السيد اركوت كرشناسوامي الهندي مقررا خاصا لدراسة التمييز في الحقوق والشعائر الدينية والسيد هرنان سنتاكروز الشيلي مقررا خاصا لدراسة التمييز في موضوع الحقوق السياسية * وقد احاطت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية عشرة (الوثيقة م ٢٨٤٤/١١ ، الفقرة ١٥٧ ، القرار رقم ٩) علما بقرارات اللجنة الفرعية هذه *

(٥١٤) وكانت خطة اللجنة الفرعية هي أن من الواجب ان تكون كل دراسة في التمييز موضوعة على أساس عالمي فتأخذها اللجنة الفرعية أساسا لتوصياتها * وقررت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية عشرة (الوثيقة م ٢٨٤٤/١١ ، الفقرة ١٥٧ ، القرار رقم ٩) أن تكون المواد والدراسات الخاصة بالتمييز متعلقة بالدول الاعضاء في الامم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة ، وأن تكون التوصيات التي قد تقدم ذات طابع موضوعي عام ومتشعبة مع احكام ميثاق الامم المتحدة *

الفرع الرابع - الكتاب السنوي عن حقوق الانسان

(٥١٥) قررت لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية عشرة أن « الكتاب السنوي عن حقوق الانسان » يجب ان يحتوى على فهرس المراجع بالمؤلفات والدراسات المتعلقة

بحقوق الانسان * وقد طلب المجلس في القرار رقم ٥٩٠ (ب) (دورة ٢٠) الى الامين العام ان يوقف اعداد فهرس المراجع «الكتاب السنوي» حتى يتم التشاور مع منظمة اليونسكو بخصوص المراجع المتوفرة في هذا الموضوع *

(٥١٦) واقترح الامين العام في مذكرة (الوثيقة م ١١/٢٨٢٠)^(١) تقديمها الى المجلس في دورته الثانية والعشرين أن يطلب الي مراسلي «الكتاب السنوي» موافاته كل سنة بعناوين المطبوعات الهامة ، كما ان بإمكان اليونسكو ان تقدم كل سنة عناوين المطبوعات المتوفرة لديها *

(٥١٧) وفي القرار رقم ٦٣٠ (د) (دورة ٢٢) قرر المجلس دعوة اعضاء الأمم المتحدة ومراسلي «الكتاب السنوي» ، وكذلك الوكالات المتخصصة ، اذا اقتضى الأمر ، الى تزويد الامين العام بعناوين المطبوعات المتداولة الهامة في ميدان حقوق الانسان ، وكلف الامين العام بادخال هذه العناوين بالشكل المناسب في «الكتاب السنوي» *

الفرع الخامس - الاحتفال بالذكرى العاشرة للاعلان العالمي لحقوق الانسان

(٥١٨) في اليوم العاشر من كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٤٨ نادى الجمعية العامة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان * واثرت ذلك دعت الجمعية في قرارها رقم ٤٢٣ (دورة ٥) جميع الدول الى اعتبار اليوم العاشر من كانون الاول (ديسمبر) من كل سنة عيداً لحقوق الانسان والى الاحتفال في هذا اليوم بالاعلان العالمي *

(٥١٩) وقامت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية عشرة بتعيين لجنة لوضع برامج الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعلان حقوق الانسان التي ستكون في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ * وفي القرار رقم ٦٢٤ (ج) (دورة ٢٢) ، احاط المجلس بالاقتصاد والاجتماعي علماً بقرار اللجنة ودعا منظمة اليونسكو والوكالات المتخصصة الاخرى والمنظمات غير الحكومية الى التعاون مع اللجنة على اعداد برامج للاحتفال بالذكرى العاشرة للاعلان العالمي لحقوق الانسان *

(١) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي» ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات «البند رقم ٣ من جدول الاعمال» *

الفرع السادس - الشكاوى الخاصة بانتهاك الحقوق النقابية

- (٥٢٠) بموجب قرارى المجلس رقم ٢٧٧ (دورة ١٠) ورقم ٤٧٤ (أ) (دورة ١٥)،
تحال الشكاوى الخاصة بانتهاك الحقوق النقابية والتي تتصل بالدول الاعضاء
في منظمة العمل الدولية ، الى هذه المنظمة لبحثها بينما يعالج المجلس
نفسه الشكاوى المتعلقة بدول ليست اعضاء في منظمة العمل الدولية .
- (٥٢١) وابلغ الى المجلس^(١) في دورته الحادية والعشرين^(٢) ان الامين العام
لم يتلقى أية شكاوى تخص دولاً غير اعضاء في منظمة العمل منذ ان عقد المجلس دورته
التاسعة عشرة . وابلغ الى المجلس ايضا انه ، وفقا لقرار المجلس رقم ٥٧٥ (أ)
(دورة ١٩) ، فقد دعا الامين العام من جديد حكومة المملكة العربية السعودية
الى الموافقة على ان ترسل الشكاوى الواردة في الوثيقة م ١١/٢٥٨٧/٢/الاضافة ٣
الى مكتب العمل الدولي لكي ينظر هذا الاخير في أمر احالتها الى لجنة التحقيق
والتوفيق الخاصة بحرية تكوين الجمعيات . ولم يرد أى جواب للامين العام حتى الآن .
- (٥٢٢) وقد أحاط المجلس علما في القرار رقم ٦٠٦ (دورة ٢١) بالمعلومات
التي نقلها الامين العام ، وكذلك بتأكيدات ممثل المملكة العربية السعودية بأن
حكومته تنوى الرد على الدعوة المشار اليها آنفا في وقت قريب .

الفرع السابع - الرق

- (٥٢٣) اجتمعت في المقر العام للامم المتحدة بين ١٦ كانون الثاني (يناير)
و ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٦^(٣) لجنة العشرة التي شكلها المجلس في قراره رقم
٥٦٤ (دورة ١٩) بقصد اعداد مشروع اتفاقية اضافية عن الرق والعبودية .
وقد عرض عليها مشروع الاتفاقية الاضافية الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة
(الوثيقة م ١١/٢٥٤٠/الاضافة ٤)^(٤) في شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٤ ،
-
- (١) "المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ،
المرفقات" ، البند رقم ١٠ من جدول الاعمال .
- (٢) الوثيقة م ١١/٢٥٨٧/٢/الاضافة ٣ و ١٠٦٠ .
- (٣) انظر الوثيقة م ١١/٢٥٨٧/٢/الاضافة ٣ م ١ الى ٢٠ .
- (٤) "المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات" ،
البند رقم ١٥ من جدول الاعمال .

واعتمدت كوثيقة عمل أساسية مذكرة أعدتها الأمين العام (م أ/ل أ/٤٣/م ت ١) والتصويب رقم ١ و ٢ والاضافة ١ و ٢) وهي تحتوي على خلاصة منظمة لجميع التعليقات على مشروع الاتفاقية الواردة من الحكومات ومنظمة العمل الدولية ومختلف المنظمات غير الحكومية • وتضمنت المذكرة أيضا عددا من الملاحظات أيدتها الأمين العام •

(٥٢٤) بحث المجلس في دورته الحادية والعشرين^(١) تقرير اللجنة (م أ/١١/٢٨٢٤)^(٢) ومشروع الاتفاقية الإضافية الخاصة بإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق (م أ/١١/٢٨٢٤ ، المرفق ١) ، وهو المشروع الذي أعدته اللجنة • وقد دارت معظم المناقشة في المجلس حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإنجاز تحضير الاتفاقية وعرضها للتوقيع •

(٥٢٥) وفي القرار رقم ٦٠٨ (دورة ٢١) ، قرر المجلس أن يوكل هذا العمل إلى مؤتمر للمفوضين • كما قرّر أن يعقد المؤتمر بجنيف في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الدورة الثانية والعشرين للمجلس ، وأنه يجب توجيه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة لحضور المؤتمر • وقد كلف الأمين العام باتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٦٦ (دورة ٤) ، وبإحالة تقرير اللجنة إلى الدول التي دعت إلى حضور المؤتمر •

(٥٢٦) وبناء عليه فقد دعا الأمين العام المؤتمر إلى الانعقاد في المكتب الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف في الثالث عشر من آب (أغسطس) ١٩٥٦ •

الفرع الثامن - السخرة

(٥٢٧) عرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين^(٣) تقرير عن السخرة أعدته الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمكتب العمل الدولي (م أ/١١/٢٨١٥ والاضافة من ١ إلى ٦)^(٤) • ويحتوي التقرير ، طبقا لقرار المجلس رقم ٥٢٤ (دورة ١٧) ،

(١) الوثيقة م أ/١١/٩١٦ و ٩١٧ •
(٢) «المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات» البند ١٢ من جدول الأعمال •

(٣) م أ/١١/م من ٩١٧ إلى ٩١٩ •

(٤) صدرت الوثيقة م أ/١١/٢٨١٥ /الاضافة رقم ٦ بعد اختتام المناقشة •

على بعض المعلومات الجديدة عن نظم السخرة قد متها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس ، ويتضمن بعض الملاحظات قد متها الحكومات المعنية • وعرض على المجلس كذلك تقرير تمهيدى (م ١١ / ٢٦٩٩ والاضافة رقم ١) يحتوى على بعض الردود قد متها الحكومات بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٧٤ • (دورة ٨) ورسالة من المديـر العام لمكتب العمل الدولي (م ١١ / ٢٨٠٧) ^(١) يعلم فيها المجلس بقرار الهيئة الادارية الذي ينص على انشاء لجنة خاصة ، مستقلة للسخرة يعهد اليها بتحليل البيانات المتعلقة باتباع نظام السخرة ومدى انتشاره في العالم كله ، كما يرجو فيها ان يتعاون الامين العام مع اللجنة في عملها •

(٥٢٨) ولاحظ بعض اعضاء المجلس أن المعلومات الجديدة المنشورة في التقرير قد اطمأت اللثام عن استمرار وجود نظم من السخرة تستخدم وسيلة للاكراه السياسي أو لغايات اقتصادية • وحث هؤلاء الاعضاء منظمة العمل الدولية بصورة خاصة على اتخاذ الخطوات الضرورية لإلغاء تلك النظم • واحتج عدد من الاعضاء الآخرين في المجلس بأن التقرير يحتوى على الكثير من المزام الخاطئة التي لا تمت الى حقيقة الوضع في بعض البلدان بصله ، وأنه لا يتضمن أية معلومات عن انواع السخرة الموجودة في البلدان الأخرى • وعرض اقتراح بأن يغفل القرار الذي سيتخذ في المجلس اشارة الى تقرير منظمة العمل الدولية ، وأن يطلب المجلس الى منظمة العمل الدولية توجيه اهتمام خاص الى التدابير الرامية الى إلغاء السخرة في المستعمرات والاقليم التابعة الأخرى • ونصص الاقتراح ايضا على أن يذكر المجلس في قراره أنه يرى من الضروري اشترك ممثلي العمال وممثلي جميع نقابات العمال الدولية القائمة في دراسة المسألة ووضع التوصيات بشأن الخطوات الواجب اتخاذها للقضاء على السخرة •

(١) « المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات » البند ١١ من جدول الاعمال •

رقم ٦٢٥ (أ) (دورة ٢٢) * ونوجز فيما يلي التدابير التي اتخذتها اللجنة بشأن أهم الموضوعات التي بحثتها ، والخطوات التي اتخذها المجلس بشأن القرارات والتوصيات التي تضمنها التقرير *

حقوق المرأة السياسية

(٥٣١) عرضت على اللجنة مذكرة الأمين العام السنوية (ج ع/٢٩٥٢) والاضافة رقم (١) بشأن التقدم الحاصل في حقوق المرأة السياسية طبقا لاحكام القوانين والدساتير الوطنية ، وعن تدابير الدول بشأن الاتفاقية الخاصة بحقوق المرأة السياسية (قرار الجمعية العامة رقم ٦٤٠ (دورة ٧) ، المرفق) ، بما في ذلك التوقيعات على الاتفاقية والتصديقات والانضمامات والتحفظات ، فضلا عن الاعتراضات على التحفظات * وبحثت اللجنة ايضا التقارير المتعلقة بوضع المرأة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والاقاليم المشمولة بالنوصاية (م ا/ل م ٦/٢٧٩ وم ا/ل م ٦/٢٧٣ على التوالي) ، ونظرت في تقرير آخر يستند الى المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية - (م ا/ل م ٦/٢٧٥) * ويتناول النشاط الذي يبذل لتحقيق الاعتراف بحقوق المرأة السياسية وممارستها هذه الحقوق * ووافقت اللجنة على وجوب توجيهاه طلب الى الأمين العام بأن يضمن مذكراته السنوية المقبلة معلومات عن اهلية المرأة للانتخاب فضلا عن حقوقها الانتخابية *

فرص التعليم المتاحة للمرأة

(٥٣٢) درست اللجنة مشروع التقرير الذي اعده المقرر الخاص عن مسألة التمييز في ميدان التعليم (م ا/ل ح ٢١/م ت ٩٢) ، والذي احالته اللجنة الفرعية - لمنع التمييز وحماية الاقليات اليها لابداء ملاحظاتها على الفرع المتعلق بالتمييز المبني على الجنس *

(٥٣٣) ورجت اللجنة الأمين العام ان يحيل الى المقرر الخاص والى اللجنة الفرعية ملاحظاتها الملخصة في تقريرها عن دورتها العاشرة ، وكذلك المحاضر الموجزة لمناقشتها * وقررت ايضا ان تقوم بدراسة جديدة عن التمييز ضد النساء في التعليم لتتمكن على اساسها من وضع توصياتها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والعشرين * وعليه فقد دعت اللجنة الأمين العام الى اعداد

ملخص تحليلي للمعلومات المتعلقة بالموضوع ، مستخدماً في ذلك تقرير المقرر الخاص ودراساته عن مختلف البلدان (م/١١/لح ٤١ / م ت ٩٢ والاضافات) والمعلومات الأخرى المتوفرة لديه ، على أن يقدم الملخص إلى اللجنة في دورتها القادمة * ودعت اللجنة أيضاً المقرر الخاص إلى أن يشير في تقريره المنقح إلى أن اللجنة تقوم بإعداد الملخص التحليلي * على أن المجلس طلب في قراره رقم ٦٢٥ (ج) (دورة ٢٢) إلى الأمين العام أن يحيل كذلك هذا الملخص للاطلاع إلى اللجنة الفرعية قبل انعقاد دورتها التاسعة *

تساوي الأجر بالنسبة إلى العمل الواحد

(٥٣٤) نظرت اللجنة في تقرير أعدته مكتب العمل الدولي عن تساوي الأجر بين العمال والعاملات لقاء الأعمال المتساوية في القيمة (م/١١/ل م م ٦ / ٢٨٥ والتصويب رقم ١) ، وفي تقرير وضعه الأمين العام عن الأساليب المتبعة في الحملات التي تنظم لتقرير مبدأ تساوي الأجر ، وعن مدى تطبيق هذا المبدأ في البلدان المختلفة (م/١١/ل م م ٦ / ٢٧٦ والتصويب رقم ١) *

(٥٣٥) واتخذت اللجنة قراراً ذكرت فيه أنها تتقرب صدور تقرير منظمة العمل الدولية عن التقدم الحاصل في تطبيق مبدأ تساوي الأجر بمختلف الأساليب ، بما فيها الاتفاقات الجماعية * ودعت اللجنة الأمين العام إلى تقديم خلاصة بالمعلومات الإضافية المستقاة من المنظمات غير الحكومية عن الأساليب العملية التي ثبتت نفعها في جعل مبدأ المساواة معترفاً به ، ولاسيما في الاتفاقات الجماعية * ودعت اللجنة الأمين العام كذلك إلى إعداد مشروع كراسة ، بالتشاور مع مكتب العمل الدولي ، عن الأساليب المتبعة والتقدم الحاصل في تحقيق مساواة المرأة في الأجر ، على أن يعرض هذا المشروع على اللجنة في دورتها الحادية عشرة إذا أمكن *

الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة

(٥٣٦) بعد أن ناقشت اللجنة المذكرة التمهيدية التي أعدها الأمين العام عن المطبوعات المتوفرة التي تعالج فرص العمل المتاحة للنساء في أربع مهن معينة (م/١١/ل م م ٦ / م ت ١٨٩) ، قررت القيام بدراسة حول فرص العمل المتاحة للنساء في أهم الميادين المهنية والفنية ، على أن تستند الدراسة إلى ما يرد من الحكومات

والمنظمات غير الحكومية من معلومات * بيد ان اللجنة رأت أن من المستحسن ، قبل الشروع في مثل هذه الدراسة ، ان تعرض عليها في دورتها المقبلة قائمة تمهيدية بالمبادئ الهامة للتدريب المهني والفني وبالفرض المتاحة وغير المتاحة للمرأة — مع وصف لها * بالاضافة الى قائمة باسئلة يمكن تعميمها على الدول الاعضاء ، وعلى المنظمات غير الحكومية * وبالتالي فقد كلف الامين العام باعداد هذه الابحاث بالتشاور مع الوكالات المتخصصة ذات الشأن واحالتها الى اللجنة في دورتها الحادية عشرة *

(٥٣٧) وعند بحث مسألة العاملات المسنات واشتغال المرأة بعد الوقت ، وكان مكتب العمل الدولي قد قدم تقريراً عنها الى اللجنة (م أ / ل م م ٦٤ / ٢٨٤) ، أبرزت بصورة خاصة مسألة التفريق بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد * وقررت اللجنة احوال المحاضر الموجزة لمناقشتها الخاصة بهذه المسألة الى منظمة العمل الدولية للاطلاع *

(٥٣٨) ونظرت اللجنة ، عند بحث الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء في ميدان الصناعات المنزلية والحرف اليدوية ، في تقرير اعده مكتب العمل الدولي (م أ / ل م م ٦٤ / ٢٨٢) * وبناء على توصية اللجنة ، اتخذ المجلس قراراً (رقم ٦٢٥ ب) (١) (دورة ٢٢) طلب فيه من منظمة العمل الدولية ان توجه في تقاريرها المقبلة عن الموضوع عناية خاصة الى الاساليب التي ثبت نفعها في التنظيم السليم للحرف اليدوية والصناعات المنزلية وفي تفادي مساوئ العمل الصناعي في المنازل *

(٥٣٩) أضيف موضوع النساء العاملات ، بما فيهن الامهات العاملات اللواتي يضطعن بتبعات عائلية ، الى جدول اعمال اللجنة اثناء انعقاد دورتها العاشرة * وقد طلب المجلس في قراره رقم ٦٢٥ ب) (٢) (دورة ٢٢) ، بناء على توصية اللجنة ، الي منظمة العمل الدولية ان تعد بالتعاون مع الامين العام ومع الوكالات المتخصصة الاخرى المعنية ، تقريراً عن النشاط المبذول لتحسين شروط تشغيل النساء العاملات اللواتي يضطعن بتبعات عائلية ، على ان يقدم التقرير الى اللجنة في دورتها الحادية عشرة اذا أمكن ذلك * ودعا المجلس الامين العام كذلك الى تزويد اللجنة بالمعلومات المستقاة من المنظمات غير الحكومية بشأن المشاكل المتعلقة بوضع أولئك النساء العاملات والوسائل التي ثبت نفعها في معالجة هذه المشاكل *

(٥٤٠) واتخذ المجلس ، بناءً على توصية اللجنة ، ورغبة منه في الحصول على سلسلة من التقارير يمكن الاستناد اليها في دراسة التدابير التي اتخذتها الحكومات لازالة التمييز الاقتصادي الموجه ضد المرأة ، قراراً آخر (رقم ٦٢٥ (ب) (٣) (دورة ٢٢)) اشار فيه الى القرار رقم ٥٨٧ (و) (٢) (دورة ٢٠) ودعا الامين العام ومنظمة العمل الدولية الى الحصول على المعلومات اللازمة من الدول واعداد التقارير عما تتخذه الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في منظمة العمل الدولية من خطوات وتقديم هذه التقارير الى اللجنة في دورتها الثانية عشرة وما يليها من الدورات .

جنسية المرأة المتزوجة *

(٥٤١) بعد ان بحثت اللجنة قرارات الجمعية العامة في دورتها العاشرة (١) بشأن مشروع الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة ، اعربت عن رغبتها في ان يتم اقرار الاتفاقية وان يفتح باب التوقيع عليها في الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة .

مركز المرأة في القانون الخاص

(٥٤٢) بعد أن اشارت اللجنة الى قرار الجمعية العامة رقم ٨٤٣ (دورة ٩) وقرار المجلس رقم ٥٨٧ (ج) (٢) (دورة ٢٠) ، رأت انه من الضروري ، ان تعد دراسة مفصلة عن مختلف القوانين والعادات والاعراف التي تمس كرامة المرأة الانسانية ، وذلك كي يتيسر فهم المشاكل المبحوثة فهما تاما وتوفير الاساس لوضع توصيات ادق وأوضح . وقررت اللجنة الشروع في هذه الدراسة ببحث بعض النواحي المختارة من المسالة في دورتها القادمة . وعليه فقد طلب الى الامين العام ان يعد للدورة المقبلة ، وعلى اساس كافة المعلومات المتوفرة لديه ، تقريراً عن عادات تعدد الزوجات وزواج الاطفال وثن العروس ، وكذلك عن حقوق الامم بالنسبة الى اولادها . وكلف الامين العام ايضا ان يبين التقدم الذي تحقق منذ ان اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٨٤٣ (دورة ٩) .

* يتضمن جدول الاعمال الموقت للدورة الحادية عشرة للجمعية العامة البند الآتي :

» مشروع الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة » .

(١) » المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٩ ، ص ١٥ ، »

» قرارات اخرى اتخذتها الجمعية العامة بناءً على توصية لجنتها الثالثة » .

برامج المساعدة الفنية فيما يتعلق بمركز المرأة

(٥٤٣) عرضت على اللجنة مذكرة من الأمين العام لخض فيها بعض مشاريع المساعدة الفنية المختارة المتعلقة بمركز المرأة ، وتحتوى على قائمة بالوثائق المختارة (م ١١/ل ٢٧٤/٦) وعلى تقرير عن الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان (م ١١/ل ٢٨٣/٦ - م ١١/ل ح ٢٢٢/٤) والتصويب رقم (١) يتضمن المعلومات التي أشار اليها قرار الجمعية العامة رقم ٩٢٦ (دورة ١٠) .

(٥٤٤) ولاحظت اللجنة ان المنح التدريبية الدراسية وخدمات الخبراء والحلقات الدراسية انما هي اشكال من المساعدة التي صرح بها قرار الجمعية العامة رقم ٩٢٦ (دورة ١٠) ، وطلبت الى الأمين العام ان يدرس امكانية عقد حلقات دراسية اقليمية لمساعدة النساء اللواتي حصلن اخيرا على حقوقهن السياسية او اللواتي لا يمارسن بعد كامل حقوقهن ، وذلك لتنمية ادراكهن المسؤوليات المدنية ولزيادة مساهمتن في الحياة العامة ، ورجت اللجنة الأمين العام كذلك ان يعمم الملخص الخاص بمشروعات المساعدة الفنية المختارة (م ١١/ل ٢٧٤/٦) على الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية لكي تدرك جميعها الامكانيات الواسعة التي يمكن ان تساعد على تحسين مركز المرأة . وبالإضافة الى ذلك ، طلبت اللجنة الى الأمين العام ان يعد ملحقا للملخص يحتوى على المعلومات الجديدة عن مشروعات المساعدة الفنية ويقدمه اليها في دورتها الحادية عشرة .

(٥٤٥) وقد احاط المجلس علما بهذا القرار في دورته الحادية والعشرين عندما طلب في قراره رقم ٦٠٥ (دورة ٢١) الى الأمين العام ان يتابع عمله في تنمية جميع نواحي البرنامج الخاص بالخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان (١) .

برنامج الاعمال القادمة

(٥٤٦) بعد أن درست اللجنة تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذت بشأن القرارات التي توصلت اليها اللجنة في دورتها التاسعة (م ١١/ل ٢٧٨/٦ والتصويب رقم ١) ووثيقة العمل المتعلقة ببرنامج الاعمال ووضع نظام الاولويات (م ١١/ل ٢٨٣/٦ - م ٢٠٥ والتصويب رقم ١) اقرت برنامجا للاعمال المقبلة يحتوى

(١) انظر ايضا الفقرات من ٥٠٤ الى ٥٠٨ .

على مشروعات متواصلة وخاصة على درجة عالية من الأولوية في المواضيع التالية :

حقوق المرأة السياسية ، جنسية المرأة المتزوجة ، فرص التعليم المتاحة للمرأة ،
تساوي الأجر بالنسبة إلى العمل الواحد ، الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ،
برامج المساعدة الفنية ، التشريعات الضريبية المطبقة على المتزوجات من النساء اللواتي
يزاولن عملا ، ومركز المرأة في القانون الخاص .

متعهد و بیع مطبوعات الأمم المتحدة في العالم
SALES AGENTS FOR UNITED NATIONS PUBLICATIONS
DEPOSITAIRES DES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

ARGENTINA-ARGENTINE

Editorial Sudamericana S.A., Alsina 500, Buenos Aires.

AUSTRALIA-AUSTRALIE

H. A. Goddard, 255a George St., Sydney; 90 Queen St., Melbourne.
 Melbourne University Press, Carlton N.3, Victoria.

AUSTRIA-AUTRICHE

Gerold & Co., Graben 31, Wien, 1.
 B. Wüllerstorff, Markus Sittikusstrasse 10, Salzburg.

BELGIUM-BELGIQUE

Agence et Messageries de la Presse S.A., 14-22 rue du Persil, Bruxelles.
 W. H. Smith & Son, 71-75, boulevard Adolphe-Max, Bruxelles.

BOLIVIA-BOLIVIE

Librería Selecciones, Casilla 972, La Paz.

BRAZIL-BRESIL

Livraria Agir, Rio de Janeiro, Sao Paulo and Belo Horizonte.

CAMBODIA-CAMBODGE

Papeterie-Librairie Nouvelle, Albert Portail, 14 Avenue Bouilloche, Phnom-Penh.

CANADA

Ryerson Press, 299 Queen St. West, Toronto.

CEYLON-CEYLAN

Lake House Bookshop, The Associated Newspapers of Ceylon, Ltd., P. O. Box 244, Colombo.

CHILE-CHILI

Editorial del Pacifico, Ahumada 57, Santiago.
 Librería Ivens, Casilla 205, Santiago.

CHINA-CHINE

The World Book Co., Ltd., 99 Chung King Road, 1st Section, Taipei, Taiwan.
 The Commercial Press Ltd., 211 Honan Rd., Shanghai.

COLOMBIA-COLOMBIE

Librería América, Medellín.
 Librería Buchholz Galería, Bogotá.
 Librería Nacional Ltda., Barranquilla.

COSTA RICA-COSTA-RICA

Trejos Hermanos, Apartado 1313, San José.

CUBA

La Casa Belga, O'Reilly 455, La Habana.

CZECHOSLOVAKIA-TCHÉCOSLOVAQUIE

Ceskoslovenský Spisovatel, Národní Trída 9, Praha 1.

DENMARK-DANEMARK

Einar Munksgaard, Ltd., Norregade 6, København, K.

DOMINICAN REPUBLIC-REPUBLIQUE DOMINICAINE

Librería Dominicana, Mercedes 49, Ciudad Trujillo.

ECUADOR-EQUATEUR

Librería Científica, Guayaquil and Quito.

EGYPT-EGYPTE

Librairie "La Renaissance d'Egypte", 9 Sh. Adly Pasha, Cairo.

EL SALVADOR-SALVADOR

Manuel Navas y Cia., 1a. Avenida sur 37, San Salvador.

FINLAND-FINLANDE

Akateeminen Kirjakauppa, 2 Keskuskatu, Helsinki.

FRANCE

Editions A. Pédone, 13, rue Soufflot, Paris V.

GERMANY-ALLEMAGNE

R. Eisenschmidt, Kaiserstrasse 49, Frankfurt/Main.
 Elwert & Meurer, Hauptstrasse 101, Berlin-Schöneberg.
 Alexander Horn, Spiegelgasse 9, Wiesbaden.
 W. E. Saarbach, Gereonstrasse 25-29, Köln (22c).

GREECE-GREECE

Kauffmann Bookshop, 28 Stadion Street, Athènes.

GUATEMALA

Sociedad Económica Financiera, Edificio Briz. Despacho 207, 6a Av. 14-33, Zona 1, Guatemala City.

HAITI

Librairie "A la Caravelle", Boîte Postale 111-B, Port-au-Prince.

HONDURAS

Librería Panamericana, Tegucigalpa.

HONG KONG-HONG-KONG

The Swindon Book Co., 25 Nathan Road, Kowloon.

ICELAND-ISLANDE

Bokaverzlun Sigfusar Eymundssonar H. F., Austurstraeti 18, Reykjavik.

INDIA-INDE

Orient Longmans, Calcutta, Bombay, Madras and New Delhi.
 Oxford Book & Stationery Co., New Delhi and Calcutta.
 P. Varadachary & Co., Madras.

INDONESIA-INDONESIE

Pembangunan, Ltd., Gunung Sahari 84, Jakarta.

IRAN

"Guity", 482 Avenue Ferdowsi, Teheran.

IRAQ-IRAK

Mackenzie's Bookshop, Baghdad.

ISRAEL

Blumstein's Bookstores Ltd., 35 Allenby Road, Tel-Aviv.

ITALY-ITALIE

Librería Commissionaria Sansoni, Via Gina Capponi 26, Firenze.

JAPAN-JAPON

Maruzen Company, Ltd., 6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.

LEBANON-LIBAN

Librairie Universelle, Beyrouth.

LIBERIA

J. Momolu Kamara, Monrovia.

LUXEMBOURG

Librairie J. Schummer, Luxembourg.

MEXICO-MEXIQUE

Editorial Hermes S.A., Ignacio Mariscal 41, México, D.F.

NETHERLANDS-PAYS-BAS

N.V. Martinus Nijhoff, Lange Voorhout 9, 's-Gravenhage.

NEW ZEALAND-NOUVELLE-ZELANDE

United Nations Association of New Zealand, C.P.O. 1011, Wellington.

NORWAY-NORVEGE

Johan Grundt Tanum Forlag, Kr. Augustsgt. 7A, Oslo.

PAKISTAN

The Pakistan Co-operative Book Society, Dacca, East Pakistan (and at Chittagong).
 Publishers United Ltd., Lahore.
 Thomas & Thomas, Karachi, 3.

PANAMA

José Menéndez, Plaza de Arango, Panamá.

PARAGUAY

Agencia de Librerías de Salvador Nizza, Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.

PERU-PEROU

Librería Internacional del Perú, S.A., Lima and Arequipa.

PHILIPPINES

Alema's Book Store, 749 Rizal Avenue, Manila.

PORTUGAL

Livraria Rodrigues, 186 Rua Aurea, Lisboa.

SINGAPORE-SINGAPOUR

The City Book Store, Ltd., Winchester House, Collyer Quay.

SPAIN-ESPAGNE

Librería Bosch, 11 Ronda Universidad, Barcelona.
 Librería Mundi-Prensa, Lagasca 38, Madrid.

SWEDEN-SUEDE

C. E. Fritze's Kungl. Hovbokhandel A-B, Fredsgatan 2, Stockholm.

SWITZERLAND-SUISSE

Librairie Payot S.A., Lausanne, Genève.
 Hans Raunhardt, Kirchgasse 17, Zurich 1.

SYRIA-SYRIE

Librairie Universelle, Damas.

THAILAND-THAÏLANDE

Pramuan Mit Ltd., 55 Chakrawat Road, Wat Tuk, Bangkok.

TURKEY-TURQUIE

Librairie Hachette, 469 Istiklal Caddesi, Beyoglu, Istanbul.

UNION OF SOUTH AFRICA-UNION SUD-AFRICAINE

Van Schaik's Bookstore (Pty.), Ltd., Box 724, Pretoria.

UNITED KINGDOM-ROYAUME-UNI

H. M. Stationery Office, P.O. Box 569, London, S.E.1 (and at H.M.S.O. shops).

UNITED STATES OF AMERICA-ETATS-UNIS D'AMERIQUE

International Documents Service, Columbia University Press, 2960 Broadway, New York 27, N. Y.

URUGUAY

Representación de Editoriales, Prof. H. D'Elia, Av. 18 de Julio 1333, Montevideo.

VENEZUELA

Librería del Este, Av. Miranda, No. 52, Edf. Galipán, Caracas.

VIET-NAM

Papeterie-Librairie Nouvelle, Albert Portail, Boîte Postale 283, Saigon.

YUGOSLAVIA-YOUGOSLAVIE

Cankarjeva Založba, Ljubljana, Slovenia.
 Drzavno Preduzece, Jugoslovenska Knjiga, Terazije 27/11, Beograd.

(56B1)

Orders and inquiries from countries where sales agents have not yet been appointed may be sent to: Sales and Circulation Section, United Nations, New York, U.S.A.; or Sales Section, United Nations Office, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.

Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de dépositaires peuvent être adressées à la Section des ventes et de la distribution, Organisation des Nations Unies, New-York (Etats-Unis d'Amérique), ou à la Section des ventes, Organisation des Nations Unies, Palais des Nations, Genève (Suisse).

Litho. in U.N.

Price: \$U.S. 1.25; 9/- stg.; Sw. fr. 5.00
 (or equivalent in other currencies)

0666-March 1957-1,000

REPORT OF THE ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL
 OR/GA/11, Suppl. 3 (A/3154)